

الدكتور يحيى وهيب الجبوري

منهاج البحث ومحقق النصوص

مَنْهَجُ الْبَحْثِ وَتَحْقِيقِ النُّصُوصِ

الدكتور يحيى وهيب الجبوري

أستاذ بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والتربية
جامعة فاريونس

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net



دار الفارابي

تونس

© دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى: 1993 م

الطبعة الثانية: 2008 م

دار الغرب الإسلامي

العنوان: ص.ب.: 200 تونس 1015

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

مَنْهَجُ الْبَحْثِ
وَحَقَائِقُ النِّصْوَصِ

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

9 المقدمة
 الفصل الأول
 منهج البحث الأدبي
15 المنهج
19 المنهج عند علماء المسلمين
22 البحث
25 الباحث
27 اختيار الموضوع
32 الخطة
35 المصادر
36 المصدر والمرجع
38 دراسة المصادر
41 جمع المعلومات (الجزازات)
42 طريقة التدوين والاقتباس
48 توزيع المادة (التفريق)
48 كتابة البحث (المسودة)
51 شكل البحث
51 النصوص والإشارة إلى المصدر
53 الأسلوب واللغة
55 الاقتباس
57 علامات الترقيم

الضبط بالشكل وما يحسن التنبيه عليه من عشرات اللغة	
والرسم الإملائي	62
الاختصارات	66
إعادة النظر في المسودة	68
المبيضة :	69
صفحة العنوان	70
محتويات الرسالة	70
المقدمة	70
التمهيد	71
صلب البحث أو الرسالة	72
الخاتمة	73
الملاحق والوثائق	74
فهرس المصادر والمراجع	74
قبل الطبع	77

الفصل الثاني

منهج البحث في التراث

1- البحث	81
الباحث (العالم)	83
المصادر (الأصول)	88
التحصيل (التقميش)	94
2- آداب البحث عند ابن جماعة والعلموي	95
المسألة الأولى : تحصيل الكتب	96
المسألة الثانية : إعارة الكتب	96
المسألة الثالثة : اصلاح الكتب وآداب القارىء	97
المسألة الرابعة : كيفية النسخ وآدابه	99
المسألة الخامسة : صحة الكتاب وحسن خطه	100

101	المسألة السادسة : ما يضاف للفظ الجلالة
101	المسألة السابعة : المقابلة والشكل والنقط
103	المسألة الثامنة : علامات التصحيح والشك
103	المسألة التاسعة : اصلاح الخطأ
104	المسألة العاشرة : الاختصارات والرموز

106	3- صناعة التأليف
106	المسودة
107	المبيضة
107	لغة الكتاب والأسلوب
109	الشكل والإعجام
112	مصادر الكتاب
113	طريقة الاقتباس
114	استعمال الرموز والإشارات
115	نظام الكتابة (الخط)
117	اختلاف المداد للعناوين
117	كتابة المقدمة (الخطبة)
121	الخاتمة
122	فهرس الموضوعات
123	فهرس المصادر

الفصل الثالث

تحقيق النصوص

127	التحقيق غايته ومنهجه
127	التحقيق لغة واصطلاحاً
128	تحقيق العنوان
129	التحقق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه
130	تحقيق متن الكتاب

131 مهام المحقق
133 جمع الأصول وترتيبها
138 الإجازة والسماع
139 نموذج من السماعات
139 عمل المحقق (معالجة النصوص)
139 زيادات النسخ
140 تصحيح الأخطاء
141 مقابلة النسخ
141 الضبط
143 العلامات
145 الرسم الإملائي
147 المختصرات
148 الإشارات وعلامات الترقيم
149 الأقواس والرموز
150 الحواشي والتعليقات
151 التخريج
153 نقد النص
154 تقديم النص
156 الفهارس
157 أولويات التحقيق
159 ثقافة المحقق وعدته
173 فهرس الاعلام
183 فهرس القبائل والفرق والجماعات
186 فهرس المواضع والبلدان
188 فهرس المصادر والمراجع
200 المراجع الأجنبية
201 الكتب الصادة للمؤلف

مقدمة

لمناهج البحث صلة وثيقة بالجامعات، وقد مر زمن طويل لم يظهر للمنهج أثر واضح في الدراسات الجامعية، إلا في بعض المؤلفات التي درس أصحابها المنهج وأقاموا أبحاثهم وفقه، وصارت الحاجة ماسة لدراسة المنهج فجعلته بعض الجامعات مقرراً دراسياً منذ عهد قريب، لا يجاوز العقدين من الزمان، وما زالت بعض الجامعات مزوّرة عنه، وترى فيه ترفاً غربياً، ولم يقرّ في الأذهان بعد أن مناهج البحث أعمال عربية إسلامية، لها أصولها العريقة في التراث، وقد أخذها الغربيون واهتموا بها أيما اهتمام.

يتناول هذا البحث في فصله الأول دراسة المنهج عند المحدثين، فيتعرف على المنهج ومفهومه، وصفات البحث وصفات الباحث الجيد، والخطوات الواجب اتباعها منذ اختيار الموضوع حتى الانتهاء منه، وكل ما يتعلق بذلك من معلومات وفوائد وخبرات وملاحظات.

ويتناول الفصل الثاني منهج البحث في التراث والتعرف على مفهوم البحث وصفات الباحث عند العلماء المسلمين، وصفات وطرائق التأليف لديهم، والآداب التي كانت متبعة في التأليف، وما يصح أن يُسمّى بصناعة التأليف لديهم، ولم ندخل في هذا المجال إلا ما وجدناه يمثل البحث في حقيقته وأصوله، وقد استعرضنا كتب التراث وحاولنا أن نتبين من خلاله ما لديهم من أصول المنهج، فقد كانت لديهم طرائق مشابهة لما لدى المحدثين، وكانت هناك جوانب أخرى لم يولوها اهتماماً، أو لم يفتن لها إلا القلة من المؤلفين، ولذلك لم نعمم الظاهرة، واقتصرنا على ما هو واضح متميز في أساليب البحث لديهم، ووجدنا أن القدماء كانوا سباقين إلى كثير من أصول المناهج التي عرفها الأوروبيون فيما بعد.

ويتناول الفصل الثالث تحقيق النصوص ، وقد رأينا أن التأليف والتحقيق يكمل أحدهما الآخر، وقد يتداخلان، ولا بد للدارس الذي يتقن أصول المنهج أن يتقن أصول التحقيق وأسبابه وأدواته، ولذلك لم نفصل التحقيق في كتاب مستقل، ولم نجعل التحقيق ضمن المنهج، بل جعلناه فصلاً ضمن كتاب، وقد سبقنا الباحثون والمحققون في وضع قواعد التحقيق فأفدنا منهم، إلا أننا أضفنا إلى ذلك ما رأيناه ضرورياً مما يثري ثقافة المحقق، وقدمنا له من المعلومات ما ييسر مهمته، فليس التحقيق قواعد تلقن وأصولاً تحفظ، وإنما هو خبرة وممارسة وعمل، وقد حاولنا أن نأخذ بيد الدارس منذ التعرف على الأصول واختيارها حتى ينتهي من تحقيق النص، وقد وفرنا له كل ما وجدناه ضرورياً من معلومات وفوائد وملاحظات، وكل ما يثري ثقافة المحقق من التعرف على كتب التراث والإفادة منها في كل مرحلة من مراحل التحقيق.

وقد حرصنا أن يكون هذا الكتاب دليلاً لطلبة المرحلة الجامعية، وطلبة الدراسات العليا، بالإضافة إلى بقية الباحثين في المراحل الأخرى، ولذلك كان الخطاب موجهاً للباحث والمحقق بصرف النظر عن تحصيله العلمي.

لقد كان هذا الكتاب استجابة لتدريس منهج البحث وتحقيق النصوص في جامعة قاريونس، ولكنه لم يكن وليد هذه المرحلة، بل كان وليد خبرة في التأليف والتحقيق خلال ثلاثين عاماً أو تزيد، وكانت هذه الخبرة هي المصدر الأساس في هذا الكتاب، وما كان هذا الأساس قد أتى حياً وابتكاراً، وإنما كان وليد خبرات متراكمة من الممارسة ومن تجارب الآخرين، سواء في الكتب المؤلفة والمحققة أو في القواعد والأسس، التي رسمها السابقون من القدماء والمحدثين، العرب والمستعربين، وقد أفدت فائدة كبيرة واضحة في مجال منهج البحث من كتاب الدكتور أحمد شلبي الذي قرأته في طبعته الأولى في الخمسينيات طالباً، ودرسته أستاذاً، وأفدت منه باحثاً، وأفدت كذلك فائدة كبيرة من كتاب منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر الذي وجدت فيه ما لم أجده في غيره، فاخترته لتدريس طلابي، لما فيه من منهج عملي وفوائد تبدأ من بداية التفكير في البحث حتى تنتهي بإنجازه كاملاً.

أما في مجال المنهج عند القدماء فقد أسهم بعض المؤلفين في إبراز جوانب هذا

المنهج من ذلك ما كتبه المستشرق فرانز روزنتال في كتاب (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي)، الذي كان له فضل السبق في لفت الأنظار إلى منهج القدماء في البحث والتحقيق، وما كتبه الدكتور شوقي ضيف في كتابه (البحث الأدبي)، حيث تناول جوانب من قضايا البحث والتحقيق عند القدماء، وكذلك الإشارات التي تعرض لها الدكتور عبد السلام هارون الذي كان يعالجها كمقدمات لحديثه عن التحقيق، وقد درس الدكتور أحمد جاسم النجدي منهج البحث عند العرب دراسة جامعية مستفيضة شاملة، وقد درس كتب التراث ومحصها واستقرأ ما فيها من منهج. وقد أفدت من جهود من سبقني جميعاً ومن مراجعهم وظهر كل ذلك واضحاً في ثنايا البحث وهوامشه، ولا شك أن الأصل الأصيل في كل ذلك ما كتبه القدماء عن المناهج وآداب البحث وكان أولها الأصول التي وضعت لكتب الحديث النبوي، وكان في مقدمة ابن الصلاح الصورة الواضحة الجلية لهذه الأصول والقواعد، ثم تلاه في ذلك ابن جماعة الذي رسم أصول البحث في كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم)، ثم جاء العلموي الذي عرض لأدب البحث مع إضافات وملاحظات لما سبق في كتابه (المعيد في أدب المفيد والمستفيد).

أما الفصل الخاص بتحقيق النصوص فقد كان عماده الأول هو الخبرة العملية في تحقيق مجموعة من المخطوطات، والإفادة من جهد الآخرين في الكتب المحققة تحقيقاً متميزاً لأفاضل المحققين من عرب ومستعربين من الجيل الذي سبقنا، ثم كانت الفائدة من الكتب والمقالات التي وُضعت في قواعد وأصول هذا الفن، وكان أولها جهد الأستاذ برجستراسر الذي كان لمحاضراته فائدة كبيرة، إذ جمع فيها أسس هذا المنهج واذاعها بين الناس، ثم توالى الجهود بعده سواء في ذلك من نشر مقالات أو نشر كتباً، وخير كتاب جمع أصول هذا الفن وأحاط بها هو كتاب الدكتور عبد السلام هارون (تحقيق النصوص ونشرها) الذي كان له فضل كبير وأثر واضح فيما جاء بعده من كتابات المحققين أو تحقيقاتهم، ولا يفوتنا أن ننوه بجهود الدكتور صلاح الدين المنجد الذي وضع قواعد مركزة مفيدة في هذا الفن، وقد أفاد من منهج المستشرقين الألمان، بالإضافة إلى خبرته في تحقيق كثير من المخطوطات. وكان الأستاذ مصطفى جواد من السباقين الممتازين في

هذا المضمار، وقد عرفت آراؤه وتعليقاته فيما حقق من كتب وما أذاع بين طلابه من أصول هذا الفن، قبل أن تجمع دروسه وتنشر سنة 1977 باسم (أمالى مصطفى جواد في تحقيق النصوص) وقد أفاد الناس وأفدنا من هذه الآراء والأمالى، كما أفدنا من كل الجهود السابقة، ثم ظهرت هنا وهناك وهناك كتب تدريسية ومقالات لا تخرج عن الأصول التي وضعها أولئك السابقون من أعلام المحققين .

وبعد فأرجو أن يكون هذا الجهد إسهاماً متواضعاً يضاف إلى جهود السابقين، وينتفع به الدارسون في مجال التأليف والتحقيق، وما أحوجنا أن نحقق تراثنا ونؤلف فيه وفق أصول ومناهج علمية سليمة .

وما التوفيق إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب .

بنغازي

17 ربيع الأول 1413 هـ

14 أيلول 1992 م

يحيى وهيب الجبوري

ص . ب . 15106 بريد الكيش

الفصل الأول

منهج البحث الأدبي

المنهج: Method

المنهج طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة ، ومعرفة الإنسان للمنهج قديمة ، وقد بدأت بسيطة ساذجة ثم تطورت ونضجت وأصبح لها أسس ، لقد وجد الإنسان في المنهج أنه يُيسّر عليه طريق المعرفة ، ويوفر له الجهد والعناء ، وكلما تقدمت الحضارة وازدهرت المعرفة ونما العلم كانت الحاجة إلى المنهج أشد ، وكان للحضارات القديمة منهاجها التي يَسّر لها سبل المعرفة والتقدم ، وكانت كلمة المنهج قد وُجدت عند الإغريق ، وكانت تعني : البحث أو النظر أو المعرفة .

وكان لكل فيلسوف منهجه ، وقد صارت العناية بالمنهج تتضح أكثر وأوضح كلما تقدم الزمن ، حتى إذا جاء القرن السابع عشر الميلادي ظهرت العناية بالمنهج بوضوح في كتابات المفكرين (وقد تميز القرن السابع عشر بعناية المفكرين فيه بالمنهج أو الطريقة الواجب اتباعها في البحوث الفصلية . والكتب في ذلك العصر كثيرة ومنذ سنة 1620 ظهر كتاب «المنطق الجديد» لفرنسيس بيكون ، ونشر ديكارت بعده «المقال في المنهج» ونشر أسبينواز رسالته في «إصلاح الذهن» وأصدر تشرنهاوس «طب العقل» ونشر فلاسفة يول رويال منطقهم المسمى «فن التفكير» ، ونشر مالبرانش كتاب «البحث عن الحقيقة» ، وألف ليتنز كتاباً من عدة رسائل وقع في عنوان بعضها لفظ المنهج⁽¹⁾ .

وللفيلسوف الألماني كانت Kant 1724 - 1804م مكانة في علم «المنهج» Metho-dology الذي هو جزء من المنطق يدرس مناهج المعرفة المختلفة ومناهج العلوم بخاصة⁽²⁾ .

لقد حفل القرن التاسع عشر بعناية خاصة بالمنهج وتجاوزت هذه العناية الفلسفة والعلوم الصرفة إلى التاريخ الذي كان الجدل فيه حول هل هو علم أم فن ؟ ، فقد قيل إن

(1) عثمان أمين - ديكارت ، ط ٤ القاهرة 1957 ، ص 75 .

(2) علي جواد الطاهر - منهج البحث الأدبي ط ٣ بيروت 1979 ص 20 .

التاريخ قصة، والقصة إنشاء أدبي، والإنشاء فن، ومن السخف أن ترى في التاريخ علماً بالمعنى الصحيح. وذهب آخرون إلى أن يكون له شيء من طريقة البحث في العلم الصرف، في الجمع والاستقصاء والنقد والتصنيف وطلب الحقيقة، وشيء من صفات العالم الطبيعي في الموضوعية والحياد⁽¹⁾، وقد صار المؤرخون يتعدون عن شطحات الخيال في سرد القصص الخيالية، وراحوا يناقشون وينقدون ويتفنون بالسجلات والمخطوطات وقد جمعوا تجاربهم ودونوا طرائقهم في التأليف، وألفوا في منهج البحث التاريخي، وكان من ذلك ما ألفه لانكلوا وسينوبوس سنة 1898م باسم «المدخل إلى الدراسات التاريخية» وقد أُطلق على منهج الدراسات التاريخية المنهج الاستردادي، وعرف بأنه: المنهج الذي يقوم فيه باسترداد الماضي تبعاً لما تدركه من آثار أياً كان نوع هذه الآثار⁽²⁾.

وكانوا قد عرفوا منهج العلوم الرياضية بالمنهج الاستدلالي، ومنهج العلوم الطبيعية بالمنهج التجريبي⁽³⁾.

وقد بدأ البحث الأدبي يتأثر في هذه المناهج مثلما قام الجدل حول التاريخ، هل هو علم أم هو فن، كذلك قام الجدل في الأدب. وحقاً إن الأدب فن ولكن يدخل في باب العلم لما فيه من جانب تاريخي، وإن على الباحث الأدبي أن يتخذ طرائق العلم في البحث الأدبي من حيث الجمع والتبويب والنقد كي يصل إلى الحقيقة، وإن دراسة أدب أو عصر أدبي، لا بد من دراسة ما يحيط به من مظاهر الحياة وسيرة الأدباء، وكان لكتاب لانسون «منهج البحث في الأدب» سنة 1901⁽⁴⁾ أثره في ترسيخ منهجية الأدب، ويوضح لانسون الخطوط التي يلتقى فيها المنهج الأدبي بالمنهج التاريخي والخطوط المميزة للمنهج الأدبي، يقول (ثمة فروق هامة بين المادة العارية للتاريخ بمعناها الدقيق ومادتنا الأدبية، وعن تلك الفروق تنشأ فروق المنهجية أو المنهج. . موضوع التاريخ هو الماضي، ماضٍ لم تبقَ منه إلا إشارات أو انقراض بواسطتها يعاد بعثه، وموضوعنا نحن أيضاً هو الماضي ولكنه ماضٍ باقٍ، فالأدب من الماضي والحاضر معاً. . نحن في موقف

(1) على جواد الطاهر - منهج البحث الأدبي ط ٣ بيروت 1979، ص 20 - 21 وانظر مراجعة.

(2) عبد الرحمن بدوي - مناهج البحث العلمي ص 19.

(3) الطاهر - منهج البحث الأدبي ص 21.

(4) ترجمة محمد مندور.

مؤرخي الفن، مادتنا هي المؤلفات التي أماننا والتي تؤثر فينا كما كانت تؤثر في أول جمهور عرفها وفي هذا ميزة لنا وخطر علينا، وهي بعد حالة خاصة يجب أن تلافها وسائل خاصة في منهجنا، والأدب يتكون من كل المؤلفات التي لا يدرك معناها إلا بالتحليل الفني لصياغتها. . وبهذا تتميز دراستنا عن الدراسات التاريخية الأخرى ويتضح أن التاريخ الأدبي ليس علماً صغيراً من العلوم المساعدة للتاريخ، نحن ندرس تاريخ النفس الإنسانية والحضارة القومية في مظاهرها الأدبية ونحن نحاول دائماً أن نصل إلى حركة الأفكار والحياة خلال الأسلوب⁽¹⁾.

إن اهتمام لانسون بالأدب هو صدى لما أحدثه العلم من ثورة من طبيعة المناهج والأبحاث، وقد شملت هذه الثورة مناهج الدراسة الأدبية، وقد ألف الغربيون كثيراً من الكتب التي تعلم الطلبة البحث وترسم لهم السبل القويمة في الأبحاث الرصينة. وكان من أثر النهضة العلمية في القرن التاسع عشر أن سيطرت مناهج العلوم الطبيعية على البحوث الفلسفية والأدبية، وظهر ما يعرف بالفلسفة الوضعية عند (أوجست كونت)، وظهر ما يعرف بالتاريخ الطبيعي للأدب عند طائفة من النقاد ومؤرخي الأدب، ولمع في هذا المجال ثلاثة باحثين هم (سانت بييف) و (تين) و (برونتيير) الذين أنكروا التذوق الشخصي وكل ما يتصل بالتذوق وأحكامه، وأخذوا يحاولون وضع قوانين ثابتة للأدب، ثبات قوانين العلوم الطبيعية، هذه القوانين تطبق على كل الأدباء، وأنكروا أن يكون للأديب كيان مستقل بذاته أو بأثر من آثاره وإنما الأديب وكل أعماله وآثاره هي ثمرة قوانين حتمية، عملت في القديم، وتعمل في الحاضر، وتظل كذلك في المستقبل وهو يصدر عن هذه القوانين صدوراً حتمياً لا خلاص منه وهي تشكله وتكيفه حسب مشيئتها من حتمية جبرية.

وكان أول من نادى بهذا الاتجاه سانت بييف Sainte Beuve (1804-1869 م) في أحاديثه المعروفة باسم «أحاديث الإثنين»، ودعا إلى دراسة الأدباء دراسة علمية تقوم على بحوث تفصيلية لعلاقاتهم بأوطانهم وأممهم وعصورهم وآبائهم وأسرهم وتربيتهم وأمزجتهم وثقافتهم وتكويناتهم المادية والجسمية وخواصهم النفسية والعقلية، وما يتصل بكل ذلك من عادات وأفكار ومبادئ، وهو يرى أن يقسم الأدباء إلى فصائل

(1) لانسون منهج البحث في الأدب ص 20-22 وانظر الطاهر ص 23.

كفصائل النبات والحيوان تتشكل حسب ما يقع عليها من مؤثرات خارجية ، وحسب ما تنظم فيه من صفات وخصائص ، وحقاً أن لكل أديب ما يتفرد به في مزاجه ومواهبه وملكاته ، ولكن هذا التاريخ الطبيعي الجديد للأدب والأدباء لا يعنيه ما يتفرد به الأديب من خصائص مميزة لشخصيته وملاحظه الخاصة ، وإنما يعنيه ما يجتمع فيه مع طائفة من أدباء أمته لهم خصائص وصفات محددة .

وقد مهد توزيع سانت ييف للأدباء إلى فصائل لظهور فكرة المدارس الأدبية ، لأن المدرسة مجموعة من الخصائص الأدبية تشترك فيها طائفة أو طوائف من الأدباء .

وقد تبعه في هذا الاتجاه تلميذه تين Taine (1828 - 1893 م) الذي تعمق في هذا الاتجاه وبالع فيهِ ، فقد حاول أن يلغي الصفات الفردية ، فليس هناك - فيما يرى - خصائص فردية يتميز بها أديب ، وإنما هناك خصائص جماعية تجمع بينه وبين أدباء أمته ، وهذه الخصائص إن هي إلا قوانين حتمية كقوانين الطبيعة تتحكم في أدباء كل أمة دون تفريق ، والقوانين الجبرية هذه التي تشكل الأدباء وتتحكم في إنتاجهم هي : الجنس ، البيئة أو المكان ، العصر أو الزمان .

1- ويريد بالجنس : الفطرة الموروثة في الأمة ، فلكل أمة متحدرة من جنس معين خصائصها الفطرية التي يشترك فيها السلف والخلف دون استثناء .

2- ويريد «تين» بالبيئة : الوسط الجغرافي والمكاني الذي ينشأ فيه أفراد الأمة نشوءاً يعدهم ليمارسوا حياة مشتركة ، في العادات والأخلاق والروح الجماعية .

3- أما عنصر الزمان عند «تين» فالمراد به الظروف السياسية والثقافية والفنية والدينية .

وهو في كل ذلك ينكر فردية الأديب وأصالته انكاراً تاماً ، ويلج في تسليط قوانين الجبرية الثلاثة ، متناسياً أن قوانين الطبيعة ثابتة دائماً ، ولا تتغير من بيئة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر ، خلافاً للقوانين الأدبية التي تتغير وتتطور بحيث يتيح لها ظهور المدارس والمذاهب الأدبية الجديدة .

أما برونيتير Brunetiere (1849 - 1906) فقد حاول أن يطبق فكرة دارون عن علم الأحياء في كتاب دارون «أصل الأنواع» الذي يقرر فيه نظرية التطور المعروفة بنظرية النشوء والارتقاء ، وحاول برونيتير أن يطبق هذه النظرية على الأدب ، فقد كتب سنة

1890 كتابه «تطور الأنواع الأدبية» وحاول أن يثبت أن الأنواع الأدبية تنقسم إلى فصائل في الأدب، مثل فصائل الكائنات الحية عند دارون، فهي تنمو وتتوالد وتتكاثر متطورة من البساطة إلى التركيب في أزمنة متعاقبة حتى تصل إلى مرتبة من النضج، قد تنتهي عندها وتتلاشى كما تلاشت بعض فصائل الحيوان.

وإذا صحت نظرية برونيتير من حيث أن الأنواع الأدبية تنمو وتتطور متدرجة من زمن إلى زمن، كما تتطور الكائنات العضوية، فإن هناك فرقاً أساسياً، حيث أن الأطوار الأدبية لا يقضي بعضها على بعض، بل إن القديم يبقى مع الجديد له أثره ونكهته ومخالطته لما بعده، فالطور الجديد في الشعر لا يحكم على الطور القديم بالفناء، وقد يصيب القديم ضعف ووهن، ولكنه يبقى حياً خالداً مؤثراً قديمه في جديده.

هذا طرف من تاريخ المنهج عند الأوروبيين، وهناك مناهج أخرى اجتماعية ونفسية وجمالية تأثرنا بها في نهضتنا الحديثة تأثراً يتفاوت بين الفائدة والإسفاف، لأن ليس كل منهج يلائم الدراسات الأوروبية يصلح في الدراسات العربية، فلكل أمة خصائص وطباع وظروف، قد يصلح في الدراسات منهج وقد لا يصلح آخر، أما التعسف في تطبيق المناهج الأوروبية الحديثة في دراسة الأدباء والأدب العربي، فليس من المنطق السليم في شيء.

المنهج عند علماء المسلمين :

هذا ما كان من أمر المنهج عند الأوروبيين، أما أمره عند العرب، فهل كان للعرب والمسلمين منهج؟

لم يكن تاريخ العرب ليخلو من مادة منهجية، فقد كان علماء الحديث سباقين لابتكار منهج في دراسة الحديث وتأصيله وتقويمه، وكذلك فعل علماء التاريخ والفلسفة والأدب والتراجم.

كانت أول صلة العرب بالمنهج حين عرفوا منهج أرسطو الذي عرف باسم (المنطق)، وهو يحدد فيه الكليات الخمس المعروفة: الجنس، النوع، الفصل، الخاصة، والعرض، ومنها تتألف الحدود والتعاريف، وكان لهذه الكليات أثرها في العلوم عند العرب، وقد اهتدى أرسطو إلى الاستدلال الذي يتألف من قضايا، وهي

الوحدات التي يتحلل إليها والقضايا التي تتكون منها، موجبة كلية وموجبة جزئية، وسالبة كلية وسالبة جزئية، ومن هذه القضايا تتكون مقدمات القياس بحيث إذا كانت صادقة كان صادقاً وإن كانت فاسدة فسد بفسادها.

واهتم العرب بمنطق أرسطو منذ ابن المقفع، فأخذوا يترجمونه ويشرحونه ويلخصونه في مصنفات كثيرة، واستلهموا هذا المنهج في وضع علومهم، ويتضح ذلك جلياً في علم اللغة والأصول إذ يتضح في ما يتردد لديهم من: الحدود، التعاريف، الكلي، الجزئي، العام والخاص، القياس، وعن العلل التي يقوم عليها القياس، محاكاة لأرسطو في منطقته حيث يتحدث عن العلل الأربع: المادية، والصورية، والفاعلية والغائية⁽¹⁾.

ومعروف أن القياس الأرسطي قياس رياضي، يبدأ من العام الكلي ويطلبه في المفردات الجزئية، ويصح ذلك في الرياضة، أما في العلوم الطبيعية والإنسانية فيصح الانتقال العكسي، أي من الأفراد والمفردات إلى الكلي العام. وكان لذلك أثر كبير في العلوم العربية، أي عدّ الاستقراء والملاحظة أصليين أساسيين فيها، وضمت إليها في العلوم الطبيعية التجربة، وبذلك أمكن للعلوم العربية أن تنهض في كل المجالات، ومن أهم البحوث العلمية التي يتضح فيها الاستقراء علم النحو، فقد اعتمد على السماع، سماع القرآن الكريم في لغته المثلّ، والسماع عن البدو الخُلص الذين يوثق بفصاحتهم من أهل الحجاز ونجد وتهامة، وجعلوا ذلك أساساً لا ينقض لقواعده، فلا بد في كل قاعدة من استقراء واسع تعتمد عليه، وهي لا تبنى إلا على الأعم الأكثر، ومثلها القياس، فلا يقاس على شاذ ولا على ما ورد في ضرورة الشعر، إنما يقاس على الكثرة الغالبة المستمدة من الاستقراء الدقيق⁽²⁾.

وحرصوا على مناهج للعلوم الدينية، فكانت مباحث علم الأصول التي تتناول الكتاب والسنة والإجماع والقياس وتميزت بحوث الحديث النبوي بمنهج رصين، يقوم على العناية بالرواية، فكل حديث لا بد أن يشفع بسند صحيح، مع دراسة لرجال السند، وقد عُنت كتب كثيرة في هذا العلم الذي عرف بعلم مصطلح الحديث.

(1) راجع: شوقي ضيف - البحث الأدبي ص 80.

(2) المرجع السابق ص 80 ملخصاً.

وكذلك كانت العناية بعلوم اللغة العربية الأخر، فوضعت أصول اللغة والنحو، وقد اتضح ذلك في كتاب الخصائص لابن جني، وأفاد علماء اللغة والأدب في منهج أصحاب الحديث فطبقوه في كتبهم، وكان من ذلك العناية برواية الشعر وأخبار الشعراء، فقد ظهرت في بحوثهم الأدبية العناية بالاستقراء والاستقصاء ودقة الملاحظة والاستنباط والاستدلال، وقد دفعهم هذا إلى أن يتعرفوا على خصائص الشعراء ومذاهبهم الفنية، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وهكذا فإن العلماء المسلمين قد أفادوا من منطق أرسطو وأقيسته، وأدخلوا عليه التجربة والملاحظة في إثبات الحقيقة، بدون حاجة إلى حدود ومقولات وأقيسة، وهم بذلك كانوا أوسع أفقاً وأكثر إفادة من الغربيين الذين استعبدوا هذا المنطق وجمدوا عليه فترة طويلة من الزمن.

وفي العصر الحديث حيث بدأت الجامعات العربية تترسخ وتتأصل، وتنشأ فيها الدراسات وتكتب الأبحاث، كانت الحاجة للمنهج شديدة، وإلى الأخذ به، وإلى تدريسه والتأليف فيه، فبدأنا من حيث انتهى الغربيون، وأخذنا بتطبيق مناهجهم، وكان أول من ألف في منهج البحث التاريخي باللغة العربية هو أسد رستم في كتابه «مصطلح التاريخ» سنة 1939، وقد أسهم آخرون في إثراء المنهج بما ترجموه من كتب غربية في المنهج كما فعل عبد الرحمن بدوي ومحمد مندور وغيرهما⁽¹⁾. وتوالت المؤلفات العربية بعد ذلك، منها ما يشق طريقاً جديداً، ويرسم خطوطاً متميزة، ويثري المنهج بخبرته في التدريس والتأليف، ومنها ما يكرر ويردد ما قاله الآخرون، وفي كل نفع، وإن تفاوت.

(1) ترجم عبد الرحمن بدوي (المدخل إلى الدراسات الأدبية) لأنجلو وسينوبوس، ونشره مع مواد أخرى في كتاب «النقد التاريخي»، القاهرة، دار النهضة العربية 1963.

وترجم محمد مندور «منهج البحث في الأدب واللغة» لبلانسون ومايسيه، بيروت دار العلم للملايين 1946.

وترجم محمود الخضري (المقال في المنهج) لديكارت، القاهرة 1930.

وترجم جميل صليبا (مقالة الطريقة) عن الفرنسية، بيروت 1953.

وترجم عبد الحميد العبادي (علم التاريخ) لهرنشر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944.

وترجم أنيس فريجة (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) لفرانز روزنتال، بيروت، 1961.

حينما نتناول كتاباً أو مقالة نقول : إنه بحث علمي ، ويدخل في هذا البحث الأدبي الرصين ، فهو بحث علمي ، ولكن قولنا هذا مرتبط بمجموعة من الصفات نجدها في هذا البحث أو ذاك ، فنظرة في العنوان الذي يجمع بين الجدة والدقة ، ونظرة في تنظيمه من حيث الطول والقصر ، وتجانس هذه وتناسبها ، والهوامش والتعليقات ودلالاتها على المصادر ، وما يلحق بالبحث من فهرس ، وجريدة للمصادر والمراجع ، وبين هذا وذاك رأي ناضج ومناقشة صائبة ، وحوار هادئ ، نلمح خلال ذلك شخصية الكاتب المقتدرة ، والاطلاع الواسع ، والاختيار السليم ، والانتقاء الدقيق ، دون تكديس للمعلومات ، يعبر عن كل ذلك بعبارة سليمة فصيحة ، بعيدة عن التكلف والتطوير والخيال والتكرار .

والبحث Research في أبسط تعاريفه : طلب الحقيقة وإذاعتها بين الناس ، سواء اتفقت هذه الحقيقة مع ميوّله أم لم تتفق ، ودون أن يكون له رأي سابق ، والبحث الأدبي : طلب الحقيقة الأدبية في مصادرها وإذاعتها ، ومنهج البحث الأدبي : الطريقة المتبعة للوصول إلى حقيقة في موضوع من موضوعات الأدب وقضاياها⁽¹⁾ .

ولا بد للطالب والباحث من درس منهج البحث الذي يوجههم ويزودهم بما يلزمهم في كل خطوة يخطونها في بحثهم ، وفق خطة مرسومة ، ومنهج البحث مظهر حضاري لا بد منه في البحث والتأليف ، فهو يرسم الطريقة العلمية في البحث ، ويتجنب ما يعتري كثيراً من الكتابات من فوضى في تكديس المواد واضطراب المعلومات وتكرارها وما يصحب ذلك من تعصب وجهل ، وجور على الحقيقة .

وما دام أمر البحث هو طلب الحقيقة وفق أسلوب علمي كان لا بد أن يرتبط منهج البحث بالجامعات ، ويكون درساً من دروسها ، وبعضاً من مقرراتها ، لأن التعليم الجامعي يقوم على دعامين أساسيتين : المحاضرة ، التي قوامها تقديم المعلومات وتيسير الوصول إليها ، والبحث الذي قوامه الكتاب والمكتبة والعمل والتجارب الميدانية ، ولا تكون الجامعة جامعة بمعناها الصحيح ، إذا فقدت هذين المكونين ، الدرس والبحث ، أما أسلوب التلقين وتكديس المعلومات دون منهج ، فأسلوب عفى

(1) انظر منهج البحث الأدبي ص 27 وما بعدها .

عليه الزمن، ولا يناسب العمل الجامعي الصحيح. وإذا كان الأمر كذلك، كان لا بد للطلبة أن يبحثوا كما يجب أن يبحث الأستاذ، والأستاذ دون بحث لا يكون أستاذاً مهما حمل من ألقاب، وإلا فهو حافظ وملقن، وما زلنا نجد هنا وهناك وهناك من الأساتذة من غاب عنهم منهج البحث فإذا كتبوا، جاءت كتبهم حافلة بالخطابة والإنشاء، والخلط والغمط والنقل وشطحات الخيال والمغالطة والتعصب، والأحكام المتعسفة والسطو على أفكار الآخرين، دون احترام للعلم والأمانة العلمية.

وفوائد منهج البحث كثيرة، فهو (يعلم الطلبة كيف يبدأون وكيف ينتهون، ويوفر عليهم الوقت والجهد، ويجنبهم الوقوع في الخطأ. ويعودهم الدقة ويحفظهم من الضياع والسأم، والشعور بالعجز، ويعينهم على أن يستغلوا الفائض من حالات الضياع وما إليها في التجويد. . . وهو يحبب إليهم البحث، ويهيئ لهم الإستمتاع بثمرة عملهم، ويعددهم لبحث أوسع، وتأليف أخطر، في مدى إنساني أبعد⁽¹⁾).

أول ما يتعرف الطالب في دراسته الجامعية على البحث الصفي الذي يكلفه به الأستاذ، في حدود المنهج المقرر وضمن امكانية المرحلة التي هو فيها، وقد يسمى هذا البحث تقريراً أو ورقة، وفائدة هذا التقرير كبيرة، ويتبين نفعها فيما بعد، في دراساته المقبلة، إذا سار الطالب والأستاذ وفق منهج سليم.

وأول فائدة يجنيها الطالب، هو التعود على المنهج العلمي العملي في الدراسة، ويتعرف أول ما يتعرف على المكتبة، والرجوع إلى المصادر والمراجع، والإطلاع على طريقة الكتاب في البحث والنقل والترتيب والتبويب والعرض والمناقشة والاختصار والخلوص إلى النتائج، وإذا أتيح للطالب أستاذاً باحثاً⁽²⁾ فقد أفاد من منهجه وعلمه وخاصة إذا رسم له الطريق وأرشده إلى المراجع والمصادر، وقرأ فيما بعد بحثه وناقشه وشجعه، وبعد بحثه الأول تفتح أمامه طرائق البحث ويكتشف في نفسه مهارات، ويأنس بالكتابة وصلته بالكتب، ويتشوق إلى كتابة أبحاث أكبر وأنضج فيجرب حفظه ويكتشف مواهبه، ويمارس هوايته، وينبغي في هذه المرحلة عدم إشغال الطلبة بالموضوعات

(1) الطاهر - منهج البحث ص 29.

(2) هذا الفرض يصح في المجموعات الصغيرة من الطلبة، أما في المجموعات الكبيرة، فلا يمكن أن يقرأ الأستاذ ويتابع العشرات، فلا أبحاث وإنما هي واجبات وملخصات، ويضيع الطالب الممتاز في هذا الخضم.

الواسعة والعناوين الكبيرة الفضفاضة، بل ينبغي التركيز على الفكرة المحددة والعناية بالمقال الفكري Dissertation الذي يدرب الطالب على التفكير، وتحديد الأفكار، ولمّ الموضوع، والدفاع عن الفكرة بعد أن يجمع لها الأدلة والشواهد، والتعبير عن أفكاره في جمال ووضوح، ولغة سهلة سليمة. وفي كل الأحوال، إذا كانت البداية سليمة فإن مستقبل الطالب يبشر بالخير، وإذا كانت البداية خاطئة متكاسلة مرتبكة غير آمنة، فلا أمل من بحث علمي قابل.

وينبغي في هذه المرحلة أن يكون البحث محدوداً في حجمه، محدداً في فكرته، يتناسب والمرحلة، وعقلية الطالب، فهو تجربة في حدود طاقته وسنّه، وهذا البحث الصفي الضيق المركز، وهو ما يسميه الأوروبيون الورقة Paper وقد يسمى تقريراً Report.

وعندما يتقدم الطالب في دراسته، وينتهي السنوات الأولى يكون قد تدرب على كتابة عدة أبحاث، وكانت بعض الجامعات وما زال بعضها، يشترط للتخرج كتابة رسالة تكون شرطاً لمنحه الدرجة العلمية (الليسانس أو البكالوريوس)، وتكون هذه الرسالة - وقد تقابل كلمة Thesis الإنكليزية - أوسع مما كتبه من أبحاث وأكثر نضجاً. وإذا ما بلغ الطالب مرحلة الدراسات العليا، فهو مطالب بكتابة أطروحة أو رسالة للماجستير والدكتوراه - وقد تكون واحدة في بعض الجامعات - وتعرّف الرسالة بأنها «تقرير وافٍ يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمّه، على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد»⁽¹⁾.

ولا بد في هذه المرحلة أن تضيف الرسالة جديداً، وتبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين، ويكون عمل الباحث إسهاماً في النهضة العلمية، وإن كان إضافة الجديد ليس شرطاً إذا كان البحث قد وفق في ترتيب المعلومات ترتيباً جديداً مفيداً، أو أن يهتدي إلى إيجاد أسباب جديدة لحقائق قديمة، تكتب بأسلوب واضح سليم وجميل، بعيداً عن النمط الإنشائي غير المحدد، الذي يسوده الخيال والتكرار والاستطراد، على أن هذا لا يعني عدم صياغتها في أسلوب جميل واضح مؤثر.

A. H Cole: A Manual For Thesis, Writing (1)

عن: أحمد شلبي - كيف تكتب بحثاً أو رسالة ط 18 مكتبة النهضة المصرية 1987، ص 13.

الباحث :

وكاتب الرسالة أو البحث هو الباحث ، ولا بد للباحث من توافر بعض الخصائص والمهارات والشروط ، من ذلك :

1- الصبر والجلد ، والمتابعة والمثابرة ، وكثرة القراءة ، وعدم التذمر ، ومغالبة الصعاب .

2- التبع وحب الإطلاع وبذل الجهد ، والقراءة بنهم وعمق ، وأن يُلمَّ بكل ما كتب عن موضوعه من بحوث ودراسات وآراء ، سواء أكانت مدونة في كتب أم مخطوطات أم مجلات ، ومهما تكن تلك الآراء بسيطة أو مخالفة ، فإن سعة الإطلاع دليل على استقصاء المادة ، والسيطرة عليها ، ومن العيب كل العيب أن يواجه باحث ببحث في موضوعه ، أو كتاب منشور أو رأي لم يطلع عليه .

3- الرغبة في العمل ، والإقبال عليه ، سواء أكان مشوقاً أم غير مشوق ، وكل عمل تعثره الصعاب ، وتعترضه المشاكل ، بالرغبة والصبر والمثابرة يتغلب على كل ذلك .

4- سعة الإطلاع والقراءة في الموضوع وما حوله ، واتساع ميدان البحث بحيث يستفيد من مختلف التخصصات .

5- الدقة في فهم النصوص وآراء الغير ، ونقل العبارات وعدم التسرع في النقل دون فهم ، فإن ذلك يؤدي إلى الخطأ وسوء الفهم ، ومن ثمَّ إلى النتائج الخاطئة والجور على النصوص المنقولة أو غمط آراء الغير ، أو توجيهها وجهة غير صحيحة .

6- عدم الاستهانة بالمقروء ، وعدم الانخداع بسمعة الكاتب أو الكتاب ، فقد تجدد في كتاب مغمور فوائد لا تجدها في كتاب مشهور ، أو كاتب معروف .

7- مع عدم الاستهانة بآراء الغير ، فإنه ينبغي ألا يأخذ هذه الآراء على أنها حقائق مسلّم بها ، فكثير من الآراء يبنى على أساس غير سليم ، ولأجل ذلك ينبغي أن تكون للطالب - عند القراءة أو النقل - عين فاحصة ناقدة حذرة مناقشة .

8- الثقة بالنفس وعدم الاستهانة بالكفاءة الشخصية والمهارة الذاتية ، فإنها تنمو بالعمل وتندرب بالمران ، على أن تبنى هذه الثقة على العمل والحفظ والذكاء والتذكر ، وإن الثقة المبنية على كفاءة ذاتية غير الغرور الذي يبنى على أوهام .

- 9- العقلية المنطقية المنظمة التي تُعنى بترتيب الأفكار، وتحليلها وترتيبها وتنظيمها وتسلسلها، وترابطها وتماسكها والتنظيم والنظام أساس الشخصية السوية المتزنة .
- 10 - تدريب هذه العقلية على النقد والشك والتثبت، وعدم الاستسلام للبدهييات والأفكار العامة، نقرأ الخبر مرة واثنين وثلاثة، نشك فيه ونتأمل ونناقش ونتثبت، ليس الشك من أجل الشك، فيكون الأمر عندئذٍ هوساً وفوضى، بل الشك من أجل الفهم والتثبت والتوثيق والاطمئنان للوصول إلى الحقيقة واليقين، شكنا شك ناقد متفحص شك علمي حضاري، دون الاستسلام للأهواء، والتسرع في إطلاق الأحكام، بعيداً عن الشك الهادم الخبيث المريض .
- 11 - التخلي عن الأفكار المسبقة، والتعصب الأعمى، وسوء القصد والتعسف في الأحكام، وليّ النصوص وربطها للوصول إلى الفكرة المسبقة المتحكمة أو الموروثة، هذا بالطبع أفق ضيق، وفهم قاصر، ونظرة منحرفة، وهو تصرف يخرج البحث عن ميدانه ولا يعود بحثاً ولا يسمى صاحبه باحثاً، بل نباشاً للقبور ومثيراً للجدل والأحقاد .
- 12 - نحترم الآراء والأفكار والتاريخ والرجال، ولكننا لا نقدر شيئاً ولا أحداً، إذا قدسنا فقد جُزئنا على الحقيقة وجانبنا الطريق الصائب، ووقعنا في وهدة التعصب والاستسلام للأفكار المسبقة التي يلبسها كثير من الضلال، لا بد من الإنصاف والموضوعية والعدل والتجرد من الهوى، الباحث الجيد هو الذي لا يتعصب لموضوعه أو عليه، لأن الأبحاث لا تقوم على عاطفة وإنما تقوم على العقل، لا بد من ترويض النفس، وشكك العواطف والأهواء، وهذا يتطلب قوة الإرادة، وضبط النفس .
- والموضوعية في البحث تجنب الباحث الشطط والزلل، وهي أمر عريق في تراثنا، فقد اشترط العلماء المسلمون العدل في المحدث، والمؤرخ، والراوي، والقاضي، والشاهد، والحاكم، وغيرهم .
- 13 - الأمانة العلمية في النقل وعرض الأفكار وعزوها إلى أصحابها والإفادة منها، وذكر الفضل لأهله، والإشارة إلى المصادر والمراجع التي انتفعت بها أو تعلمت منها، فإن ذكر الفضل والإشادة بأهله دليل المروءة والأمانة، وسعة الإطلاع أيضاً، إن ادعاء أفكار الغير والتهوين من جهود الآخرين أو تجاهلها سرقة، والسارق مجرم وآثم، والإثم عار .

14- وبعد هذا وذاك تأتي الموهبة التي تشرها الثقافة والمران، والموهبة وحدها لا تكفي إن لم يكن هناك التزام بالمنهج ووسائله وأسبابه، فالبحث - بالإضافة إلى أنه عمل تنظيمي مبرمج - خلق وإبداع، ولا بد له من قدرات متميزة ومواهب تجيد الاستنباط والتحليل والتفسير، ومن ثم الخلق والابتكار، وإذا وجدت الموهبة يكون من السهل تميمتها بسعة الإطلاع على الأعمال الجيدة وكثرة الدرس والمثابرة والاستمرار في البحث والتعرف على النماذج الجيدة وعلى أخطاء الغير أيضاً.

اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع للبحث مهمة ليست سهلة، ويعترضها كثير من المصاعب، منها ما يتعلق بالموضوع الذي يجب أن تتوافر فيه صفات، منها الجودة، ومنها توفر مصادره، ومنها أن يكون نافعاً مجدياً. وهناك صعوبات تتعلق بمناسبة الموضوع للمرحلة الدراسية، فهناك موضوعات تناسب مع الأبحاث الصفية في مرحلة اليسانس ومنها موضوعات تصلح لمرحلة ما بعد اليسانس للماجستير والدكتوراه، ومنها ما لا يصلح لهذا وذاك، كأن يكون الموضوع جيداً ولكنه لا يوفي رسالة جامعية، وإنما يكفي أن يكتب فيه مقالة فكرية.

في بدء الحياة الجامعية في العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، كانت هناك حرية من الاختيار لأن العصور الأدبية والتاريخية لم تُدرس بعد، أو درس بعضها في جوانب معينة أو دراسات عامة وفق نظرات شمولية، وكذلك كان هناك كثير من أعلام الأدب واللغة والنحو والبلاغة والتاريخ والعلوم لم يُدرسوا، وفي مجال التحقيق العلمي، هناك عشرات المخطوطات التي تستحق الدراسة والتحقيق، فلما كثرت الجامعات، وكثرت فيها الدراسات العليا درست كثيراً من هذه الموضوعات والفنون والتراجم والعصور، وصار البحث عن موضوع جديد جدير بالدراسة أمراً فيه كثير من الصعوبة، وحقاً هناك كثير من الموضوعات المدروسة أو المحققة تحتاج إلى دراسة علمية جديدة، أو تحقيق علمي جديد، ولكن يبقى مع كل ذلك الاختيار صعباً لموضوعات جديدة جديرة بالدراسة. على أن هذا يعني أن الموضوعات قد استنفدت ولم يترك الأول للآخر، ولكن هذا يعني فيما يعنيه اتجاه الدراسات إلى اختيار الموضوعات الضيقة التي فيها دقة وعمق

وعمق والتركيز على الأفكار والتيارات والخصائص والموضوعات ذات الصفات المتميزة ولم يعد لدراسة العصور أو الفنون الكبيرة مجالاً.

وحقاً إن الشكوى من عدم وجود جديد قديمة منذ الجاهلية، حيث عنتره الذي شكاً من (هل غادر الشعراء من متردم) إلى زهير الذي يقول :

ما أرانا نقول إلا معاراً *** أو معاداً من قولنا مكروراً

مع ذلك فقد أبقى الأول لآخر الكثير إذا أحسن الاختيار، إن مما يعين على الاختيار ويسهل الاهتداء إلى الموضوعات ما يختزنه الطالب خلال دراسته من موضوعات يستهويه بعضها ويقف عندها، فيعود إليها يبحث في المراجع وفهارس الكتب ليعلم هل درس ذلك الموضوع أم لا زال بكرًا. ثم النظر في الدراسات الناضجة وكثرة القراءة في بحوث الباحثين، وملاحظة ما فيها من إشارات في الهوامش وما تحويه فهارس المصادر والمراجع، وقراءة المصادر القديمة، كل ذلك يوحى بموضوعات جديدة، أو يذكر بأفكار تصلح أن تكون موضوعاً، المهم أن يحدد الطالب العصر الذي يريد أن يدرس فيه فيكثر القراءة فيه، ويتعرف على تاريخه وفنونه وتياراته وأعلامه، ومن المفيد المعين الرجوع - بعد فهارس الكتب والمخطوطات⁽¹⁾ - إلى كتب تاريخ الأدب الجيدة، التي تعنى بذكر المصادر المخطوطة والمطبوعة، وترجم للأعلام، وتتحدث بشمول عن البيئات والفنون، من مثل :

«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، «وتاريخ آداب اللغة العربية» لجرجي زيدان، «وتاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، ودوائر المعارف العربية والأجنبية. ومنها «دائرة المعارف الإسلامية» وكتاب «الأعلام» للزركلي وغير ذلك مما يعين ويفيد ويذكر، وتكون الاستعانة أيضاً بذوي الخبرة من الباحثين والأساتذة والأدباء والعينين بالكتب والمكتبات، ولا يكون ذلك إلا بعد أن يقطع الطالب المرحلة الأولى من الاطلاع والقراءة الكثيرة الواسعة في المصادر والمراجع المشار إليها في اعلاه.

ولا بد بعد هذا وذاك من توافر مجموعة من الصفات وتجنب مجموعة من المحاذير في البحث المختار، من ذلك :

(1) من مثل : الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة وفهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير الإشيلي، ومعجم المطبوعات لسركيس.

1- أن يكون الموضوع نافعاً، فما كل موضوع يستحق أن يبذل فيه جهد، والموضوعات النافعة تمهد الطريق وتفتح الأبواب لموضوعات بعدها تتفرع منها، أو تكون مكملتها، ويفيد الباحث فيما يستقبل من حياته العلمية من هذه الموضوعات فيكون متخصصاً فيها، خبيراً بجوانبها، ثقة في هذه المجالات.

2- لا بد من توافر المصادر، فالموضوع الذي تقل مصادره لا يكون كافياً لإتمام بحث متكامل، إن قلة المصادر تدفع الباحث إلى الاعتماد على الفرضيات، وعلى التوسع الإنشائي. إن وفرة المصادر تعلم الطالب البحث والموازنة والمناقشة والمقارنة والاختيار، ويكون بحثه مستنداً إلى أسس راسخة، ووثائق معتمدة، فيكون الكلام موثقاً، والآراء مدعومة بأسانيداً.

3- بعض الموضوعات نالت عناية من الباحثين الأجانب، وكتب عنها في لغاتهم، ولا بد لمن يتصدى لمثل هذه الموضوعات أن يكون ملماً باللغات الأجنبية، لغة أو اثنتين الإنكليزية والفرنسية أو الفارسية والألمانية، وخاصة في الموضوعات الفلسفية والتاريخية وما له صلة بالشعوب والفرق والمذاهب، وحري بمن يتصدى لموضوع أندلسي أن يجيد الإسبانية في الأقل.

وحقاً إن كثيراً مما يخص التراث الإسلامي قد ترجم إلى العربية، ولكن بقي الكثير، وما زالت الدراسات تصدر في شتى الموضوعات باللغات الأجنبية. إن الباحث الذي لا يكون مسلحاً بلغة أخرى، لا يكون بحثه كاملاً، وإلا فالأولى بمن يفتقر إلى اللغة أن يتجنب مثل هذه الموضوعات.

4- يحسن أن يختار الطالب موضوعاً يحبه ويقبل عليه، لتكون الرغبة حافزاً على الصبر والجلد والجودة، على أن لا يغلب هذا الحب بحيث يصبح تعصباً، فأخطر ما يهدد الموضوعات الأدبية والتاريخية خاصة، هو العصبية للموضوع أو عليه، وعلى الطالب أن يتخلّى عن الأفكار المسبقة التي يريد إثباتها والدفاع عنها أو نفياً والتصدي لها، فإن هذا يخرج البحث من بحث عن الحقيقة إلى عصبية بغية تصيد الأقوال والإشارات لإثبات وجهة نظر، وتجاهل عن الحقيقة أو الحقائق المضادة الأخرى، ولذلك فعلى الطالب أن يجرد نفسه أو يكون مستعداً لتجريد نفسه من الميول والنزعات الدينية والمذهبية والعاطفية مع الفكرة أو ضدها، فإن استطاع فيها، وإلا فليحاول أن يختار بحثاً يكون فيه محايداً، يسوقه البحث الحر إلى النتائج الصحيحة، بعيداً عن

الضغوط النفسية والاجتماعية والتاريخية الموروثة، ومع الأسف الشديد أننا لا نجد فيها صدر من أبحاث طيلة العقود الماضية، إلا القلة القليلة التي استطاعت أن تنجو من هذا العيب وتبرأ من عاهة العصبية، وليعلم أن الرغبة في البحث شيء، والهوى الأعمى شيء آخر، يبرأ منه البحث العلمي. وإذا كنا نفضل أن يكون الباحث راغباً في موضوعه، مقبلاً عليه، محباً له، فإن هذا لا يعني أنه لا يتصدى للموضوعات الأخرى التي قد يجد نفسه مضطراً لاختيارها، فلا بد من التدرب على البحث في شتى الموضوعات، وإن لذة البحث نفسها تسهل الصعب وتزيل العوائق، وقد يحس الباحث بخشية أو رهبة في أول الأمر، ولكنه عند المضي في العمل يجد متعة في التعرف على العلم الجديد، ولذة في الاكتشاف، ويزود بتجارب ومهارات جديدة، وكل ذلك يذلل الصعب ويجيب الموضوع.

5 - الدقة والوضوح: ولا بد أن يكون الموضوع مطابقاً للعنوان، واضحاً دقيقاً، لا يعترية اللبس أو التشويش والإيهام، وأن يكون العنوان علمياً، دقيقاً محدداً، بعيداً عن العناوين الإنشائية أو الشاعرية الهائمة ويكون الباحث عارفاً بدقائق الموضوع، يعرف ما يأخذ وما يدع، وينطلق منطلقاً سليماً، ويكون على هدى في كل خطوة بخطوها.

6 - الجدة: وأن يكون البحث جديداً كله أو بعضه، فيه ابتكار، ويدل على وجهة نظر، ويحسن ألا يكون مطروحاً مكرراً، وأن يكون رفيع الغاية، يضيف إلى المعرفة فائدة بعيداً عن الموضوعات المبتذلة التي تلتبس من الجوانب السلبية والشاذة والهدامة في الحياة، إن تناول الموضوعات الإنسانية المفيدة البناءة التي تستحق بذل الجهد والتعب والصبر والعناء يكون لها ثمارها وأثرها فيما بعد في الدراسات التالية وفي آثار الآخرين.

وقد يكون الموضوع قديماً جديداً، أي أن يكون قد بحث من قبل، وأن يتصدى له باحث فيتناوله تناولاً جديداً، يأتي بنتائج جديدة أو يضيف أفكاراً ويكتشف حقائق لم يسبق إليها، وطرق الموضوعات القديمة المبحوثة إذا أريد الوصول إلى حقائق جديدة أكثر صعوبة من ارتياد الموضوعات الجديدة.

7 - أن يكون الموضوع مناسباً للمرحلة التي يدرسها الطالب، فالبحث الذي بمستوى الليسانس غير البحث الذي بمستوى الماجستير والدكتوراه، فيكتفي الأول بجمع المعلومات وترتيبها، ويشترط في المراحل التالية الأصالة والجدة والاستقصاء والشمول والوصول إلى حقائق ونتائج.

8- على الطالب وخاصة في الدراسات العليا أن يختار أكثر من موضوع، فقد يكون الموضوع الذي اختاره يكتشف بعد حين أنه بُحِثَ وألِفَ فيه الآخرون أو أن الموضوع لا يلقى القبول من الأستاذ المشرف أو القسم المختص بسبب أو آخر، وقد يعلم غيرك في صلاحية الموضوع أو عدمه أكثر مما تعلم. وليكن في الحسبان أنك قد تختار موضوعاً، وتراه جيداً، وتمضي فيه شوطاً أو أشواطاً، ثم تضطر إلى التعديل والتوسيع أو التضييق، أو قد تضطر إلى تركه جملة حين تكتشف أن المادة المجموعة لا تقيم موضوعاً جيداً، أو أنك لا تستطيع أن تضيف جديداً، أو تخرج بنتائج مفيدة ويحذر ألا يكون رفض الموضوع سبباً في الخيبة أو الإحباط، ولا بد أن يكون الطالب مسلحاً بالصبر متوقعاً للصدمات، فالحياة ليست يسراً دائماً والحظ لا يتسم أبداً، وعلينا أن نستقبل ساعات البؤس بصبر وجلد، وربما بابتسام لمن يستطيع.

9- تحديد دائرة البحث: يجب أن يكون الموضوع محددًا في مجال ضيق غير متشعب، حتى يستطيع الباحث أن يلمَّ بأطرافه، ويعرف تفاصيله، ويتعمق في دقائقه، ويسبر أغواره، ويحيط بهادته، ويستقصي مصادره. أما الموضوعات الشاملة المتشعبة، فإنها عرضة للتعميمات وتكرار الأفكار، وإعادة لترتيب المعلومات التي تتضمنها المصادر، وعدم اكتشاف الجديد.

ومن الخطر على الباحث الناشئ التصدي للموضوعات الكبيرة الشاملة وإذا حسن أن يكون الموضوع محددًا، فإنه يحسن أيضاً أن يكون حجمه مناسباً، فلا يُعنى الباحث بتضخيم بحثه بكثرة صفحاته عن طريق الشرح والإسهاب والتطويل وكثرة النقل من المصادر، وإعادة المعلومات والبديهيّات، فالبحث الجيد هو بجودة مادته وحسن ترتيبه، وبما يحويه من أفكار منطقية ومناقشات ذكية، وليست العبرة بكثرة الصفحات وضخامة الحجم.

10- مناسبة الموضوع للوقت: هناك فترة معينة للدراسة في الدراسات العليا، كأن تكون سنتين أو ثلاث سنوات، وينبغي في الموضوع أن يناسب هذه الفترة الزمنية، فمن الموضوعات ما يحتاج إلى وقت لجمع مادة البحث، من مصادر ومخطوطات قد لا تكون متوفرة في بلد الباحث، أو تحتاج إلى مقدرة مالية للأسفار والتصوير والنسخ، أو قد يكون البحث شاملاً لفترة طويلة تحتاج إلى جهود مضاعفة ووقت طويل وينبغي أن يحسب حساب الطوارئ والنكسات والظروف الشاذة - وخاصة التي تحفل بها بلداننا

العربية، فالمرض، ومنع السفر، وقطع المنحة، والأحداث السياسية وغيرها، كل ذلك يجب أن يحسب حسابه .

ولا بد للباحث أن يرسم لنفسه منهجاً، بحيث ينهي بحثه في أقل من المدة المقررة، تحسباً للعوائق من ناحية، ولأن الطالب يصيبه الإجهاد في المراحل الأخيرة، فلا ينجز ما كان ينجزه في أيامه الأولى .

الخطـة :

بعد اختيار الموضوع، والاطمئنان إلى أنه موضوع جدير بالدراسة وبعد القراءة الواسعة فيه، وفيما حوله، ترسم خطة للبحث، والخطة خطتان، الأولى مختصرة تكون الهيكل العام للبحث في صورته العامة. أما الثانية فهي الخطة المفصلة التي تعتمد في البحث وتتضمن كل الجزئيات والتفاصيل، ولا تغادر كبيرة ولا صغيرة، وهذه تكون دليل الباحث التي ترسم خط سيره .

ولا بد لكل عمل علمي من خطة متهاسكة مترابطة ترابطاً منطقياً، يمهّد كل جزء فيها إلى ما يليه، ويربط ما بعده بما قبله، ويكون تنمة ونتيجة له . ولا بد لكل مشروع من خطة محسوبة بدقة تنسق أبعادها ومساحاتها وتناسب أجزاءها، ويعرف مسبقاً المتطلبات اللازمة من المواد والجهد والوقت ولو على وجه التقريب وحقاً إن كل خطة معرضة عند التنفيذ إلى التغيير جزئياً أو جذرياً، ولكن يبقى الهيكل العام هو الأساس .

الخطة في البحث تقابل خارطة المهندس لمشروع البناء، أو تصميم الخياط، وصانع السيارات والطائرات، وكل إنشاء أو صنع وإبتكار، وأي عمل لا يسير وفق خطة محكمة مصيره الضياع والخطأ، ضياع الجهد والمال والوقت، وأصبحت الخطة ضرورية حتى للوصول إلى غاية، فعند السفر ترسم - ولو في الذهن - خطة تعرف منها خط السير، وأي طريق أنسب وأسلم وأقل جهداً وكلفة، وكم يستغرق من وقت، وكم يتطلب من مال .

ومن البديهي أن لكل موضوع خطة تصلح له وقد لا تصلح لغيره، ويتوقف رسم الخطة على طبيعة الموضوع، والمادة المتوافرة، والزمن المحدد لإنجاز البحث، والظروف المادية والنفسية التي ترافق تنفيذ المشروع، والبيئة التي يقوم فيها البحث، سواء أكانت البيئة بلداً أو جامعة أو مكتبة، فالبيئة الحارة غير البيئة المعتدلة، والجامعة القريبة من

سكن الباحث غير البعيدة، وتيسير سبل المواصلات غير تعقيدها، والمكتبة الغنية بالصادر، غير الفقيرة التي تتطلب الإستعانة بمكتبات أخرى، وجامعات أخرى، وربما لأسفار ومخاطبات، والباحث الذي لديه مكتبة جيدة، غير الباحث الذي يفتقر في بيته إلى الأوليات، كل ذلك يوضع في حساب الخطة من حيث الزمن والتكاليف والجهد.

ويرافق رسم الخطة ويمهد له، أمران: الأول القراءة الواسعة المستقصية في الموضوع وحول الموضوع، والثاني معرفة مصادر البحث وطبيعتها وأماكن وجودها من مخطوط ومطبوع وإعداد جريده وافية بالمصادر والمراجع، وترفق هذه المصادر مع الخطة عند تقديمها لتسجيل الموضوع إن كان رسالة جامعية وتكون دائماً تحت اليد وتحت النظر في كل خطوة يخطوها الباحث. والخطة الجيدة تنتج - في الأكثر - بحثاً جيداً، والخطة الرديئة تنتج - في الأكثر - بحثاً ناقصاً مضطرباً.

وهناك ملاحظات ونقاط عامة، وفوائد يحسن مراعاتها عند رسم الخطة:

1- أن تكون الخطة معبرة عن الموضوع، ويكون العنوان واضحاً غير مبهم حتى تعتبر الخطة عن كل أجزاء الموضوع، وتحيط بكل جوانبه وأبعاده.

2- التبويب: يقسم الموضوع إلى أجزاء، إلى فصول، أو أبواب وفصول، ويتضمن كل جزء تفصيلات الموضوع داخل هذا الجزء، إن التجزئة لا تعني التشتيت والبثرة، وإنما تسهل العمل وتحيط بأسباب الموضوع لئلا يُغادر منه شيء مهما كان بسيطاً هيناً، ويُراعى أن تكون الأبواب والفصول مرتبة وفق منطق سليم، ونظام خاص مدروس غير مرتجل، كأهمية الفصل أو الموضوع، أو ترتيب الزمن، أو التوزيع المكاني، أو غير ذلك. ويراعى هنا أيضاً أن تكون الأجزاء متناسبة ومتقاربة في الحجم، فلا يكون فصل بعشر صفحات وآخر بمائة صفحة، وإنما يكون هناك تناسب وتوازن، قد يزيد فصل على آخر خمساً أو ست صفحات، أو ينقص هذا العدد. وكذلك أجزاء الكتاب وأبوابه تكون متقاربة، ويكون لكل فصل أو باب وظيفة حقيقية في البحث، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، ويكون مرتبطاً بما قبله وما بعده ترابطاً منطقياً عضوياً. ولا يكون هذا التقسيم شكلياً أو تعسفياً، وإنما هو استجابة طبيعية لحاجة الموضوع، فموضوع ما يقسم إلى بابين وفي كل باب ثلاثة فصول، وآخر لا يحتاج إلا إلى ستة أو سبعة فصول، دون حاجة إلى أبواب، وآخر له مواصفات أخرى تقتضيها طبيعة الموضوع والمادة

المتوافرة، وعلى هذا فليس هناك خطة جاهزة تصلح لكل موضوع.

إن تسمية: الفصل والباب والقسم هي على التوالي ترجمة للكلمات Volume, Chapter أو Part, Tome الإنجليزية، وكذلك الفرنسية (مع خلاف في الرسم الإملائي)، ولكن هذه التسميات لها أصل عريق في التراث الإسلامي، فقد استعمل العلماء المسلمون في كتبهم كلمات من مثل: فصل، باب، جزء، مجلدة، كتاب، قسم، سفر.

3- وما يكمل الفصول والأبواب وجود المقدمة (Preface) التي ترد في كتبنا العربية باسم المقدمة، أو خطبة الكتاب، يبين فيها سبب اختيار الموضوع وأهميته ومنهجه في البحث، مع فكرة عن محتويات البحث ومصادره، وغير ذلك مما يعطي فكرة للقارئ عن مجمل البحث وأهميته.

وقد يلي المقدمة عند الضرورة التمهيد أو المدخل (Introduction) وقد يسمى التوطئة، وقد يسميه البعض (بين يدي الكتاب) والمدخل توطئة للبحث، تُذكر فيه المعلومات الضرورية التي لا مكان لها في الفصول، ويكون ذكرها ضرورياً موضعاً لطبيعة البحث، وأوسع مما تتحمله المقدمة. ويحسن أن يلي المقدمة دراسة المصادر، وفي بعض الموضوعات تكون دراسة المصادر مفيدة، بل ضرورية. وبعد الأبواب والفصول تأتي الخاتمة (Conclusion)، ثم الفهارس (Index)، وبعض البحوث تستوجب عمل ملاحق (Appendix)، وكثيراً ما تتضمن الملاحق الجداول والاستبيانات، أو الرسوم أو الخرائط، أو المصطلحات التي تقتضيها طبيعة بعض الأبحاث. وتأتي بعد ذلك جريدة أو فهرس المصادر والمراجع، وقد يجعلها بعضهم بعد المقدمة، ولكن الأكثر والأفصح أن تؤخر، لأن المصادر معرضة للزيادة والتغيير ويسهل إضافتها إذا تأخرت.

4- يحسن أن يستأنس بخطط الأبحاث المشابهة، تلك الأبحاث الجيدة المتميزة، وإذا تشابه الموضوع تقاربت الخطة، ولكن ليس شرطاً أن تكون خطة دراسة شاعر أو فن هي نفسها خطة شاعر آخر أو فن آخر، هناك مواصفات عامة تلتقي عندها أكثر الأبحاث، وهناك خصوصيات يتميز بها كل بحث، وهناك جزئيات في كل موضوع تستوجب خطة ملائمة لتستوعبه وتؤدي حقه وينصح بتجنب العجلة في رسم الخطة وتنفيذها، والأصح أن يعاد النظر فيها مرة ومرة، وتترك فترة يعود صاحبها إلى القراءة في الموضوع وما حوله، ثم يعود إليها فيجد فيها الخلل والثغرات، وضرورة التغيير

والتبديل ، أو الحذف والإضافة ، ويستمر على هذه الحال فترة تخمير وإنضاج ، حتى إذا رآها قد استكملت أسبابها وأحاطت بكل الجوانب والجزئيات ، دون غموض أو تشابه أو اشتباه ، عندئذ يطمئن أنه يسير على أرض صلبة ويسير على هدى من أمره .
والخطوات الأولى الصحيحة السليمة الراسخة تؤدي دائماً إلى وضوح الهدف ، وسلامة الوصول .

5- هذه الخطوة التي استقامت وتراها محكمة ، ليست مصونة أو مقدسة ، فقد تكون عرضة للتبديل والتغيير والحذف أو الإضافة ، إن طبيعة المادة والآراء المستجدة هي التي تحدد مسار الخطوة وتحدد معالمها .

6- العناوين : عناوين الأبواب والفصول ينبغي أن تكون واضحة معبرة عن الفكرة ، محيطة بها ، بعيدة عن الإبهام والغموض والتعميم ، شاملة لكل ما يستوعبه من جزئيات ، إن العنوان هو الدليل المرشد إلى البحث ، وإلى الأفكار الواردة تحته ، ولا قيمة للعناوين العامة التي لا يتضح مدلولها ، أو التي تصاغ بأسلوب مجازي شعري ، أو يكون العنوان ضعيفاً ركيكاً ، ويتجنب التعميمات أو التجزئات من مثل :
نظرات في ، أو نظري ، أو بعض الاتجاهات في ، أو آراء في ، وما شابه ذلك .

المصادر :

ذكرنا في الخطوة أن الباحث يُلمُّ بمصادره ، ويسجل جريدة بمصادر ومراجع بحثه ، ويقرأ ويقرأ كثيراً ليقف على ما يستجد من هذه المصادر ، وما يكمن إضافته مرة بعد أخرى ، وقد فرقنا بين المصدر والمرجع ، وستزيد القول فيما بعد إيضاحاً وبياناً لميزة كل منهما .

نرجع إلى جريدة المصادر التي أعدناها ، ونبدأ بدراساتها ثم ترتيبها ترتيباً زمنياً حسب قدم المصدر . محددين زمن الكتاب من تاريخ وفاة المؤلف ، لأن زمن تأليف الكتاب لا يعرف في العادة ، وقد يضيف المؤلف أو يتقح ويعلق ويصحح بعد تأليف الكتاب ، ويحسن هنا الاستيثاق من زمن وفاة المؤلفين الذين يختلف في وفاتهم ، وترجع سنة إن أمكن على ضوء مصادر تراجعهم .

أما فائدة هذا الترتيب وأهمية المصدر الأقدم ، فهناك عدة أسباب ، منها :

1- إن المصدر الأقدم أقرب إلى عصر الموضوع، وتكون أخباره أقرب إلى الصحة، فهو أقرب إلى زمن الأحداث، أو يكون معاصراً لها، وعلى هذا تكون روايته صحيحة لم يصبها التغير والتحوير والحذف أو الزيادة أو النسيان، مع ملاحظة أن المعاصرة لها محاذيرها، فقد يكون بين المتعاصرين الحسد والمنافسة والعصبية، سواء كانت هذه العصبية لفكرة أو عقيدة أو لشخص أو فئة، وعلى الباحث أن يكون حذراً، وأن يكون ملماً بترجمة المؤلف وخلقه وميوله⁽¹⁾.

2- قد يرد الخبر في أكثر من كتاب، ولكل منهم سند مختلف، وحين تتكرر الأخبار من طرق مختلفة تكون دلالة على صحة الخبر وتوثيقه.

3- قد يرد في مصدر متأخر خبر عن مصدر متقدم، وقد يكون المصدر الأول مذكوراً أو مجهولاً، وقد نجد في المتأخر أخباراً فاتت المتقدم، والمصادر ينقل بعضها عن بعض، ومن المهم معرفة مصادر كل كتاب لنقف على انتقال الخبر، ونعرف الناقل من المنقول عنه.

4- إن الرواية في المصدر الأقدم هي الأوثق والأجدر بالاعتماد، ولكن قد تروي مصادر متأخرة أخباراً عن مصدر متقدم مفقود، ويكون للمصدر المتأخر أهمية، لأنه حفظ الضائع ونقل المفقود، ويكون تاريخ الخبر هو تاريخ الكتاب الأول الذي فقد، ويكون للمصدر الآخر فضل الحفظ والنقل.

5- بعد الترتيب الزمني للمصادر، تدرس مادتها دراسة نقدية، وقد نجد في المصادر المتأخرة أخباراً أصح وأكمل مما في المصادر المتقدمة، أو قد نجد في المتأخرة ما فات المتقدمين أو ضاع من كتبهم.

المصدر والمرجع :

المصدر (Source) الكتاب الذي يحتوي على أخبار ونصوص نفيد منها في أبحاثنا، وغالباً ما تكون قديمة - وقد تكون معاصرة كما سيرد، ومن المصادر نستمد المادة الأساسية أو المادة الخام، كالنصوص الإنشائية من شعر ونثر فني، والمؤلفات التي انتجها الأدباء، ودواوين الشعراء، إن كان البحث حول أديب أو شاعر، وكتب المؤلفين

(1) الطاهر - منهج البحث الأدبي ص 84 .

المعاصرين للشاعر أو الأديب في الموضوع نفسه ، ويدخل في ذلك أيضاً شروح الدواوين والروايات عنه ، وقد يميز بين الديوان وشرحه بأن الأول هو المصدر الأصلي والثاني هو المصدر الفرعي .

وقد ترقى المصادر إلى زمن الموضوع المبحوث عنه ، ومنها ما يعود إلى زمان تالٍ ، ويفضل الأقدم على ما يليه ، مع ملاحظة أننا قد نجد في المتأخر ما لا نجده في المتقدم ، كما سبق .

وهناك كتب حديثة ألفها مؤلفون معاصرون في موضوعات قديمة ، وقد اصطلح على تسمية هذه الكتب مراجع (References) تمييزاً لها عن المصادر القديمة ، وإن كان بعض المؤلفين من يطلق تسمية المرجع ، على المرجع والمصدر ، وقد يفرقون أحياناً بأن يقولوا مراجع أساسية ومراجع ثانوية ، والأصح أن كلمة المصدر تذهب إلى المؤلفات القديمة ، وكلمة المرجع يراد بها الكتب الحديثة التي يستعان بها في البحث لمعرفة القديم أو الحديث .

والمراجع تؤلف لعامة القراء ليرجعوا إليها للتزود بالعلم ، وإن مؤلفيها رجعوا إلى المصادر واعتمدوا عليها في جمع مادتهم ، فالمراجع زاد عامة القراء ، والمصادر زاد المتخصصين والذين يأخذون العلم والأخبار من منبعها الأصلي ، وسمي المصدر مصدراً لأنه يصدر عنه العلم ، فقد كانوا يستقون من المنبع أو النهر ، يردون منه ثم يصدرون عنه بما حملوا من روايا وسقاء ، فالمنبع أو النهر هو مصدر مائهم الذي نقلوه عنه ، وصار الخبر والرواية التي تؤخذ من منبعها أو مستقاهها القديم مصدرها الذي صدرت عنه .

ولذلك لا يصح أن ننقل من المراجع الأخبار والروايات القديمة ، لأن المرجع نقلها بدوره عن تلك المصادر ، فينبغي الرجوع إلى الأصل ، ونفيد من المراجع مما تذكره من مصادر ، ونتعلم منها طرق البحث ، وتفسير النصوص ، ونقدها ، ووجهات النظر ، والاستنباط ، وغير ذلك . إن القراءة في المراجع - والمقصود هنا المراجع التي فيها منهج علمي - مفيدة ، نتعلم منها أشياء ، وتختصر لنا الطريق ، وتذكرنا بأفكار ، وتفتح لنا موضوعات ، وتنبهنا إلى مواطن الضعف والزلل ، وهذا ولا تنسى أن فيها سلبيات ينبغي التنبيه لها ، من ذلك سوء النقل أو سوء التفسير أو الميل والهوى في التعليل والتفسير ، كأن يكون هوى عصبياً أو سياسياً أو مذهبياً ، أو ما يعتري ذلك من أخطاء الطبع أو

السهو، أو سوء الفهم، فليس كل مرجع مرجعاً.

وقد تكون الكتب الحديثة أو المجلات مصادر، إذا كان الموضوع المبحوث معاصراً، فالمجلات والجرائد والكتب الحديثة تكون حيثئذٍ مصادر، وما أخذ شفاهاً من الأدباء والعلماء وذوي الشأن والصلة يكون مصدراً، وتشمل المصادر هنا سجلات الدواوين الحكومية، والإحصاءات، ومذكرات السياسيين، والأدباء ويومياتهم، ومسودات المؤلف أو الشاعر المبحوث عنه، واستطلاعات الرأي المسجلة، ومن المصادر أيضاً الأغاني والقصص الشعبية التي تتحدث عن أدب أمة، لأنها تصور طبيعة الأمم وعاداتها وتقاليدها، وصور التعبير عن آلامها وأفراحها.

دراسة المصادر:

بعد أن ننجز جريدة المصادر وترتيبها وفق الترتيب الزمني لوفاة المؤلفين، نبدأ بدراسة هذه المصادر وفحصها:

إذا كان للكتاب أكثر من طبعة، فنختار الطبعة المحققة تحقيقاً علمياً، وحقاً أن كثيراً من الكتب يكتب عليها تحقيق فلان أو علان، وقد تكون كلمة التحقيق، أحياناً مضللة، لأن تجار الكتب كثيراً ما يطبعون طبعات رديئة أو ناقصة، ويلفقون لها بعض الشروح، والمقدمات والفهارس، فيظن الظان العجل أنها محققة، فقد تكون الطبعات القديمة أصح وأسلم، وهذه ليست قاعدة، المراد بالتحقيق، هو التحقيق العلمي الذي بُني على علم وذمة.

نتفّع من الكتاب المحقق ما فيه من دراسة عن الكتاب تتضمنها مقدمة التحقيق، وتعرف بالكتاب ومؤلفه، ونستعين بالفهارس على الوقوف على المادة التي تعيننا. وقد تكون هناك أكثر من طبعة للكتاب، سواء أكان محققاً أم غير محقق، فنختار الطبعة الجيدة التي تقل أخطاءها وعوارها، والطبعة الأحدث هي الأحسن عادة، لما فيها من زيادة وتنقيح وتصويب، ولكن هذا ليس شرطاً، فقد تكون الطبعة الأحدث هي الأسوأ، وعادة ما تكون الطبعات الأوروبية هي الأشد عناية ولكن مع التحفظ.

وخلاصة القول، إن اعتماد الباحث على طبعة رديئة أو غير محققة مع وجود الجيدة أو المحققة، لا يشفع له عذر، ويدل على استهانة في البحث، أو جهل بأهمية

الكتب، وقد يرجع الباحث إلى أكثر من طبعة في آن واحد إن وجد بين الطبعتين خلافاً يفيد منه ويشير إليه .

وقد يكون بين المصادر مصادر مخطوطة، ويحسن أن يكون، وعندها تدرس المخطوطة وتبين قيمتها، ويشار إلى رقمها ومكانها من المكتبة أو دور الكتب، وقد تستعين بمخطوطة مع وجود مطبوعة إذا وجدت نقصاً في المطبوعة أو خلافاً أو خطأ، ويكون للباحث هنا فضل التحقيق والتوثيق وزيادة العلم، ولا يكون هذا إلا للباحث المتمرس، الذي له خبرة بالمطبوع والمخطوط .

لا تدع المصدر من يدك إلا بعد أن تحيط بها لهذا المصدر من صلة بموضوع البحث، وتتعرف على مؤلفه وترجمته، وعلمه، ووفاته وتاريخ تأليف الكتاب، وأهم موضوعاته، وفصوله وأبوابه، وهل يتضمن مقدمة تعين على معرفة الكتاب أم لا، وهل فيه فهرس عامة أم يخلو منها، وتعرف معرفة تامة أسلوب هذا المصدر في التأليف، هل هو قائم على الموضوعات أم مرتب حسب التسلسل الزمني وفق السنوات، أم مرتب وفق تراجم الأعلام، أم غير ذلك، وإذا كان الكتاب غير مبسوط وغير مفهرس، أو كانت طبعته قديمة، فلا بد من قراءة الكتاب كله للوقوف على الموضوع الذي يعنيك ولا يقعد بك حجم الكتاب وكثرة صفحاته أو تعدد أجزائه، فإنك تصطاد مادتك منه اصطيداً، ويجب عليك أن تغليه تغلية، وتعتمد ذلك في كثير من أمهات الكتب أو أمانتها .

ولا تدع كتاباً ما إلا بعد أن تستفد غرضك منه، وتنقل مادة موضوعك وكل ما تحتاج إليه، ولا تعتمد تأجيل النظر فيه إلى فرصة ثانية، فقد لا يتيسر لك الحصول على الكتاب مرة ثانية - وقد يكون الكتاب ملكك وفي حوزتك، ولكنك لا تضمن الحصول عليه في حالة السفر - وهنا تضطر إلى الرجوع إلى طبعة أخرى، فيختل منهجك ويضطرب عملك . أقول لا تدع المصدر إلا بعد أن تستفد منه كل أغراضك، وتسجل المعلومات في البطاقة الخاصة بالمصدر، أو في دفتر يخصص للمصادر ودراساتها والكشف عنها، ثم بعد ذلك يسهل عليك الوقوف على المادة المطلوبة سواء أكانت موضوعاً أم ترجمة لعلم، أم فناً من الفنون، أم فترة من زمان، أم بيئة من البيئات .

إن دراسة المصادر مهمة، ومن الباحثين من يسجل ملحوظاته ودراسته عن

المصادر في مقدمة بحثه، أو يفرد لها مكاناً في صدر البحث، وهناك جملة ملاحظات يحسن الإفادة منها:

1- يحسن أن يكون للباحث مكتبة خاصة به، تتضمن أمهات المصادر والمعجمات، وأمهات كتب الأدب، والدواوين، وكتب اللغة والنحو والتاريخ، بالإضافة إلى الكتب المتعلقة بموضوع بحثك، أو الفترة الزمنية أو البيئة أو العلم الذي تدرسه.

إن المكتبة الخاصة توفر الوقت والجهد، وتتيح فرصة الرجوع إلى الكتاب، وتتيح لك وقتاً كافياً للبحث، لأن مراجعة المكتبات العامة يستغرق وقتاً طويلاً، وقد لا تجد الكتاب الذي وجدته أمس، وكثير من المكتبات لا تتيح لك استعارة خارجية للكتاب، وكثير من الباحثين من يضيع وقته في المكتبات بين السؤال والسلام والقليل والقال، إن الوقت ثمين وإن البحث يحتاج إلى وقت أطول مما يقدر له، لأن البحث عماده التفكير والتأني والتأمل وإعادة النظر، وكل هذا يحتاج إلى وقت إضافي، إن الدأب في البحث مطلوب، ولكن العجلة والتعجل مذمومة بل خطيرة، فيها مزالق كثيرة.

2- احتفظ برقم الكتاب، واعرف مكان الكتاب من المكتبة التي تستعير منها أو تقرأ فيها، ليسهل لك الرجوع إلى الكتاب ثانية وثالثة، وعند السهو والخطأ والتحقق من النص المنقول، وستحتاج إلى ذلك كثيراً.

3- خصص بطاقة - أو صفحة من دفتر المساعد - لكل مصدر، وسجل فيها المعلومات الوافية عن الكتاب، اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه كاملاً، وتاريخ وفاته، واسم المحقق والناشر والمطبعة وتاريخ ومكان الطبع، وعدد أجزاء الكتاب، ورقم السلسلة إذا كان منشوراً ضمن سلسلة، وما إلى ذلك.

4- العناية بالمراجع والنقل عنها تكون في مرحلة تالية، بعد إتمام البقية من المصادر، ولكن العناية بقائمة المراجع، وتسجيل الملاحظات عن كل مرجع ومؤلفه وموضوعه وتاريخ ومكان طبعه، والأفكار التي تستفاد منه، مهمة غير مؤجلة، سجل هذه الملاحظات أولاً بأول، فإذا حان وقت الرجوع إلى المراجع تكون عارفاً بما فيها وبأهميتها وعلاقتها بالموضوع الذي يعينك.

5- لا بد للباحث الذي يتصدى لموضوع ما أن يحيط بمصادره ومراجعته إحاطة تامة، بحيث لا يغرب عنه كتاب في موضوعه، سواء تضمن جانباً مهماً من بحثه أو

تناول جزئية منه ، فالإحاطة بمصادر البحث ومراجعته من أولى مهام الباحث ، ولا ينبغي التردد والكسل عن البحث والإطلاع على كتاب ما ، فقد يتضمن معلومة تغير مسار البحث ، وقد ينبه إلى فكرة أو رأي يكون له أثره وخطره .

6- يحسن أن يفيد الباحث من دوائر المعارف العربية والأجنبية التي بذل المختصون جهوداً كبيرة في إعدادها ، وينبغي أن يفتن إلى أن المادة الواحدة قد ترد في عدة مقالات ، وتتنوع الموضوع الواحد عدة أبحاث كل بحث يعالج منه جانباً ، ويفيد كذلك من مصادر ومراجع دوائر المعارف التي قد تفتح له آفاقاً جديدة ، وتضع يده على معلومات نافعة .

7- ويستعين كذلك بالدراسات الحديثة والرسائل الجامعية ، وما في هوامشها من مصادر ومراجع قد تفتح له أبواباً جديدة ومعلومات قد تكون غائبة عنه ، أو قد يتعرف من خلالها على مصادر مخطوطة وثيقة الصلة ببحثه .

8- الاستفادة من ذوي الخبرة والباحثين والمكتبيين والمختصين بالعصر أو الموضوعات القريبة من موضوعه ، عن طريق المقابلة والمحادثة والمساءلة ، وكذلك المراسلة ، وإن كانت المراسلة قليلة الفائدة ، وقليل من الباحثين من يميل إلى المراسلة .

9- أن يكون على صلة دائمة بفهارس المكتبات وما يجد فيها من جديد ، وكذلك يقرأ في المجلات الدورية المتخصصة والمجلات الجامعية والمجلات المعنية بالكتب ، وزيارة معارض الكتب للوقوف على الإصدارات الجديدة التي لها صلة بموضوعه .

جمع المعلومات : (الجزازات)

بعد الإنتهاء من اعداد جريدة المصادر وترتيبها حسب قدمها ، وحسب أهميتها ، تبدأ مرحلة نقل المعلومات من هذه المصادر ، وهناك طريقتان لنقل المعلومات ، طريقة الأوراق ، وطريقة الجزازات ، والطريقة الأولى هي طريقة (الدوسيه) الملف المقسم ، وهي الأوراق التي يمكن تحريكها وحفظها في ملف معد لهذا الغرض ، فيكتب الطالب على وجه واحد من الورقة ، يترك في أعلى الصفحة مسافة يسجل فيها اسم المصدر الذي ينقل عنه ورقم الصفحة واسم المؤلف ووفاته ومكان وتاريخ الطبع في الناحية اليسرى ، ويكتب في الزاوية اليمنى العنوان الذي يدل على المادة المنقولة ، ويترك في هامش

الصفحة مكاناً للتعليق والملاحظات التي تعنُّ للطالب أثناء النقل .

أما الطريقة الثانية المفضلة ، وهي الأسهل في تحريك الأوراق وحفظها وترتيبها والعثور على المادة المطلوبة ، وهي طريقة البطاقات أو الجزازات (وقد تسمى الجذاذات)⁽¹⁾ ، والبطاقة من الورق المقوى بحجم 10 x 14 سم ، أقل من ذلك أو أكثر ، تباع جاهزة في المكتبات ، أو يمكن عملها وتقطيعها حسب الحاجة ، ويمكن أن يقطع الطالب أوراق الكتابة في الحجم الذي يناسبه ، على أن يكون الحجم واحداً متساوياً ، وقد تكون البطاقة مسطرة أو غير مسطرة ، وقد يطبع في رأس البطاقة كلمات مثل : اسم الكتاب ، اسم المؤلف ، تاريخ الطبع ، وغير ذلك .

ويعد مع البطاقات ظروفاً لحفظ البطاقات يتسع كل ظرف لأربعين إلى ستين بطاقة ، يحفظ في الظرف البطاقات التي ينقلها من المصدر ، ويكون لكل كتاب ظرف خاص ، ويخصص بالإضافة إلى بطاقات المعلومات بطاقتين ، الأولى لمؤلف الكتاب وتاريخ وفاته والمعلومات عنه ، والثانية لاسم الكتاب ومحققة وتاريخ طبعه واسم المطبعة والبلد الذي طبع فيه ، وغير ذلك من المعلومات التي تتصل بالكتاب .

طريقة التدوين والاقتباس :

تبدأ بأقدم المصادر فتنقل منه المعلومات المتعلقة بالبحث ، وفق الخطة التي أعدت ، تكتب اسم المؤلف والكتاب بصورة مختصرة – لأنك أعددت بطاقتين مسبقاً ، واحدة للكتاب والثانية للمؤلف ، تفيد منهما فيما بعد في دراسة المصادر وفي تنظيم جريدة المصادر والمراجع – فإذا كان الكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، تكتب في الزاوية العليا اليسرى من البطاقة :

(الجاحظ – بيان 120/1) أي الجزء الأول صفحة 120 ، وإذا نقلت من كتاب الحيوان تكتب (الجاحظ – حيوان) وهكذا⁽²⁾ وتجعل الزاوية اليمنى العليا لعنوان الموضوع الذي تنقله ، فإذا كان المبحث عنه شاعراً تكتب مثلاً (جرير – حياته) أو (نسبه) ،

(1) وهي الكارت Card في الانجليزية ، والفيشة Fiche في الفرنسية .

(2) ومن الباحثين من يجعل اسم المصدر ورقم الصفحة في أسفل الجزازة ، وكتابتها في أعلى الجزازة أفضل .

قبيلته، شاعريته، نقائضه) وهكذا تستنبط لكل مادة عنواناً يعينك على معرفة المادة المنقولة.

وتكتب بخط واضح على وجه البطاقة ولا تستعمل ظهرها، واترك مسافة في أسفل البطاقة، فقد تفيد منها في التعليق والتصويب والتذكير.

قلت: تتناول مصدراً مصدراً، وليكن الأقدم، تقرأ فيه مستعيناً بالفهارس، إن كان الكتاب مفهرساً، وتدون كل ما يتعلق بموضوعك، ناقلاً كل خبر أو جزء من خبر على جزاة، لا تكتب في الجزاة أكثر من خبر واحد، مع عنوانه أو عناوينه التي تدل عليه، ولا تكتب في الجزاة أكثر من خبر، اجعل الخبر الثاني في جزاة ثانية، وإذا ضاقت الجزاة عن استيعاب الخبر، فاجعل الخبر في جزأتين أو ثلاث، ذاكرة مع العنوان رقماً متسلسلاً، كأن يكون عنوان الجزاة الأولى (جريد - شاعريته 1) ثم (جريد - شاعريته 2) وهكذا يدون الباحث كل ما يتصل بموضوعه دون كسل أو ملل، ولا يترك من المادة ما يظن أنها هينة، فقد يحتاج إليها فيما بعد، ولا يترك المصدر إلا وقد استفد منه كل حاجته، لأنه لا يضمن في غده أنه يستطيع أن يحصل على المصدر إياه ثانية.

قد تجد أثناء النقل في النص المنقول خطأ أو تحريفاً أو تصحيحاً، تنبّه على ذلك في أسفل الجزاة كأن تضع كلمة (قلت:) وتكتب ملاحظاتك، أو ما يعن لك من أفكار سريعة، على أن لا تطيل فتشغلك التعليقات عن النقل، إن القراءة الناقدة للنص تأتي في مرحلة تالية، ولكن الفكرة التي تطرأ يجب اقتناصها وتدوينها، وإلا فإنها تفلت، والذاكرة تخون.

ليكن النقل دقيقاً وبخط واضح، ولا تزحم الجزاة بالسطور المتقاربة، وباعد بين الكلمات والجمل، ولا تكتب على ظهر الجزاة، واستعمل أكثر من جزاة إذا كان الخبر طويلاً، واجعل للجزازات أرقاماً متسلسلة إذا كان الخبر طويلاً، ولا تكتب في الجزاة الواحدة أكثر من خبر وعنوان، حتى لو كان الخبر سطوراً واحداً، اجعل له جزاة خاصة به.

وليكن حجم الجزازات واحداً، فإن اختلاف الحجم يربك العمل ويعيق الحركة، وقد يحسن أن تميز بين موضوعات وأخرى بالكتابة في جزازات مختلفة الألوان، كأن تكون الترجمة في ورق أحمر، والموضوعات في الأصفر أو الأخضر، وغير ذلك مما يميز ويريح العين، وهذا ليس شرطاً أساسياً، وقد يحسن أن تكتب بأكثر من لون من الخبر، كأن

تكتب العناوين بحبر أحمر، وتكتب الخبر بالأزرق، وتكتب التعليقات في أسفل الجزاة بالأخضر، وهذا ترف غير مطلوب، ويحسن إذا لم يكن فيه إضاعة وقت في استبدال الأقلام واختيار الألوان.

إذا كان الخبر في المصدر يتوزع على صفحتين، كأن يكون في آخر الصفحة وأول الثانية، يذكر الرقمين تحت اسم الكتاب بهذا الشكل ص 25/26، ويذكر في الصفحة الجديدة ضمن الخبر حيثما ورد هكذا /26، حتى تعلم موضع الكلام من المصدر حين تشير إليه. يحسن العناية بعلامات الترقيم: النقطة والفاصلة وعلامة الاستفهام وغيرها وعدم إهمالها، وإذا كان الكتاب يخلو منها فلا تقحم فيها العلامات حذراً من سوء استعمالها فيتغير بذلك المعنى، وإذا رأينا خطأ نحويّاً أو لغويّاً أو تحريفاً غير الأخطاء المطبعية، نبهنا عليه بوضع كلمة (كذا) بين قوسين بعد الكلمة، ونميّز تنبيهنا عما قد يكون من تنبيه محقق الكتاب، كأن نكتب كلمتنا بحبر من لون آخر، وكذلك إذا اضطررنا لإضافة كلمة أو حرف لإقامة المعنى أو الوزن وضعناه بين معقوفتين [] بحبر مميّز.

وإذا كان النص طويلاً ولا نحتاج إلا أجزاء منه، فلا بأس أن ننقل الجزء الذي يهمنا، ثم نترك نقاطاً ثلاثاً أو أكثر، ثم نعاود النقل لما نحتاجه من النص، وننبه أيضاً لما قد يكون هناك من حذف في الأصل، أو إشارة من قبل المحقق، ونميّز نقاطنا عندئذٍ بالحبر الأحمر أو الأخضر.

وفي حالة ورود خبر من مصدر، ووروده نفسه في مصدر تالٍ، فمن الممكن عندئذٍ أن نفرّد جزاة للخبر الثاني ونشير إلى أن الخبر نفسه قد ورد بنصه في المصدر الأول، وإذا كان هناك اختلاف جزئي نقلنا هذا الاختلاف ونبهنا عليه، وإذا كان الخبر قصيراً نقلناه وإن تكرر في أكثر من مصدر.

حين تنتهي من جمع المادة في المصدر، بعد أن نستقصي كل خبر وكل فكرة، سواء أكانت الأفكار مجموعة في صفحات أو مفرقة في أثناء الكتاب، بعد أن تنتهي من هذا المصدر نجتمع البطاقات ونحزمها بحزام مطاطي — مثل الذي تربط به النقود — مع بطاقتي الكتاب والمؤلف ونضعها في ظرف نكتب عليه اسم المصدر، أو نضعه في درج خاص بذلك أو في علبة مما يباع في المكتبات التجارية مع البطاقات.

ثم تتناول بعدها المصدر الثاني الذي في جريدة مصادرك، وتعمل فيه ما عملته في

المصدر الأول، ناقلاً مستقصياً لا تترك شاردة ولا واردة مما يدخل في باب خطتك، أو مما هو ليس في الخطة وله صلة بموضوعك من قريب أو بعيد، ثم تربط جزازات هذا المصدر، وتحفظ بها في الظرف أو الدرج أو العلبة، وهكذا تنتقل إلى المصدر الثالث والرابع . . والأخير.

إنك أثناء النقل أو قبل النقل تقرأ أو تنقل وأنت صاح نشط مقبل على العمل، وإذا راودك الكسل أو النعاس فاترك العمل إلى الراحة أو القراءة التي تروقك وتروح عن نفسك أو إلى شيء من رياضة المشي، فإذا أنست من نفسك النشاط فعد إلى عملك بهمة وعزم ودأب وصبر وجلد، إن البحث حفر في أرض بكر أو في الصخر، ولا بد من الجهد والصبر، وفكر دائماً بأن هناك نهاية للطريق الشاق، وتنتظر هناك لذة الكشف وحلاوة النجاح. إن انسب الأوقات للقراءة والكتابة وقت الصباح، ففيه يكون الجسم نشطاً والذهن متوقداً، فاحرص على هذه الأوقات ونظم عملك فيها، وانتفع من أيام قوتك وصحتك وصحتك، فإنك لا تدري ما يخبيء لك الزمان.

قلت إن القراءة هنا هي القراءة الواعية المتمهلة المركزة الناقدة، وليس كل من يقرأ يستطيع الإفادة من المقروء، فقد يمر قارئ على الأفكار والمواد دون أن ينتبه لها أو يستطيع انتقاءها، إن كثيراً من الناس من يبذل جهداً ضائعاً ووقتاً كثيراً في القراءة، ولكن هذه القراءة تفتقر إلى الوعي والتركيز والعين اللاقطة الناقدة، إن كثرة القراءة، والقراءة الواعية المنتفعة تكون للقارئ خبرة بالكتب ومعرفة بموضوعاتها وأهميتها وما هو عميق وما هو سطحي.

يتطلب من الباحث أو طالب الدراسات العليا، أن يقرأ ويقرأ كثيراً، ويطلع على مجموعة كبيرة من الكتب، ويستقصي كل مصدر أو مرجع له صلة بموضوعه، ويحيط بما فيه إحاطة تامة، وإن عملاً كهذا يتطلب الجهد والوقت، ولا بد من وسيلة للتغلب على عنصر الوقت، وهناك كتب تقرأ قراءة سريعة، وهناك كتب تقرأ قراءة متمهلة، وهناك كتب تقرأ قراءة متأنية متعمقة متأملة، تقرأ النص ثم تقرأه ثانية وثالثة، فالقراءة ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

(1) ينظر شلبي ص 70.

1- القراءة السريعة : وهي أن تنظر في فهرس الكتاب نظرة فاحصة للوقوف على الموضوعات التي لها صلة ببحثك ، وقد تجد في الفهرس ما يدل على موضوعات جذابة ، فإذا جئت إلى الصفحات لا تجد شيئاً ذا بال ، أو أن المعلومات فيه سطحية ، وقد تقرأ في الكتاب بعض الفصول والموضوعات فلا تجد لها صلة بموضوعك فتستبعد مثل هذه الكتب ، وهذه هي القراءة التي هدفها الفحص والإنتقاء ، وهي قراءة سريعة ، قراءة التصفح ، إن كثيراً من الكتب القديمة غير محققة وغير مفهومة ، فلا بد من القراءة السريعة للوقوف على ما يهمك في موضوعك ، حتى إذا عثرت على بغيتك أعدت القراءة ، قراءة هادئة فاحصة ، وتجنب الإستطراد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوعك ، لأن من عادة بعض المؤلفين القدامى الاستطراد والانتقال إلى موضوعات بعيدة عن بغيتك ، وهنا - عند انعدام الفهارس - تحسن القراءة السريعة ، حتى إذا عثرت على مادة مهمة ، وقفت عندها وسجلتها . بعض الكتب مثل كتب التاريخ كتاريخ الطبري وابن الأثير مرتبة حسب السنوات ، ولذلك ينبغي الرجوع إلى السنة التي يدور فيها البحث أو الخبر ، وإن كان التصفح هنا ضرورياً أيضاً ، إذ قد يرد الخبر فيما بعد في مناسبات أخرى ، وكذلك يقال بالنسبة لكتب التراجم التي ترتب الترجمة حسب حروف الهجاء ، وكذلك فقد تجد ترجمة من يعينك ضمن ترجمة علم آخر .

2 - القراءة العادية : وتقرأ فيها الموضوعات التي حددتها ، وتدخل ضمن موضوعك ، وتختار منها الاقتباسات التي لها صلة بموضوعك .

3- القراءة العميقة : إن الكتب التي لها صلة وثيقة بالموضوع وتكون أبحاثاً ممتازة مركزة ، ينبغي أن تقرأ بتمهل وتأمل ، وتمثل وإعادة ، تنتفع في تكوين الأفكار وتطوير الذهن ، وتتعلم منها طريقة ومنهجاً وفكرة ، تفهم النص بإعادة قراءته ، والتأمل في مضمونه لاستنباط ما فيه من اشارات وإياءات ، تتفق لك طرائق في البحث وسبلاً في التفكير ، وفي مصادر التراث كثير من أمثال هذه الكتب التي لا تقف على أسرارها إلا بالقراءة المتعملة المتأمله المستوصحة الناقدة ، وبعد الفهم تقبس وأنت على بيّنة ، تحسن الفهم ولا تسيء التفسير .

هذا النقل من المصادر ، فما الشأن في المراجع ؟
بالنسبة للأخبار والمعلومات لا تكون في المراجع ، إما تكراراً لما في المصادر أو إيجازاً

لها واختصاراً، أو تصرفاً فيها، ولذلك لا تنقل من المراجع نصوصاً مما تتضمنه المصادر، إلا إذا تفرّد المرجع بنقل خبر من مصدر مخطوط ليس بوسعنا الوصول إليه، أو من مصدر ليس بين أيدينا، أو يكون نادراً ليس بمستطاعنا الوصول إليه بعد بذل الجهد، وعندها ننقل الخبر ونشير إلى مصدره، ونشير إلى المرجع الذي نقلنا عنه، كما تقتضي أمانة النقل من جهة، ومن جهة ثانية، فقد يكون المرجع نقل فائضاً، أو مختصر أو تصرف فتكون عندئذٍ مسؤولية التغيير على المرجع.

ننقل من المرجع ما نستفيد منه من وجهات نظر، أو تفسيرات نفيد منها ونشير إليها، ونشير أيضاً إلى ما قد يقع فيه المرجع من أخطاء وأوهام أو سوء فهم وتفسير.

إن المرجع يفيدنا في التنبيه إلى مصادر لا نعرفها، وإلى ما يحويه من أفكار ومناقشات ووجهات نظر، وأسلوب ومنهج في البحث، وخبرات أخرى، وخاصة إذا كان المرجع لباحث جيد متمرس.

إن جمع المادة تبقى مستمرة حتى أثناء كتابة البحث، كلما عثر الباحث على مصدر جديد، أو مخطوطة أو مرجع له صلة، وإن إهمال أي مصدر يقع في اليد في أية مرحلة، يعد خسارة كبيرة أو استهانة بالبحث. إن عادة جمع المادة والمواظبة عليها تعود على المرء ب خبرة كبيرة في بحثه، وتفتق له آفاقاً جديدة لأبحاث أخرى، وتكسبه خبرة في الانتقاء والاختيار، والموازنة بين فكر وفكر، وذهنية نقدية، وخبرة بالكتب والمؤلفين ومنازلهم.

وتبقى الجزازات ذخيرة وثروة نافعة طيلة حياة الباحث، تنفعه في أبحاثه المقبلة، وتكون له ذخراً حين تعز المصادر. والباحثون الكبار يفيدون مما جمعوا من مادة في أيامهم الأولى، تكون لهم ذخراً ومرجعاً، وتسهل لهم الأبحاث المستقبلية، وتوفر لهم كثيراً من الجهد والوقت، إن الجزازات التي تجمع لموضوع معين يمكن الاستفادة منها في موضوعات أخرى لها صلة بالموضوع الأول، أو متفرعة عنه، ومن اعتاد على نظام الجزازات لا يفضل عليه نظاماً آخر، وكلما تقدم الباحث في حياته العلمية، أمكن له الإعتماد على الذاكرة والعلم بالكتب وما فيها من علوم، وخاصة حين يكون للباحث مكتبة متخصصة يمكن الإعتماد عليها والرجوع إليها.

توزيع المادة (التفريق) :

بعد الانتهاء من جمع المادة في جزازات ، حيث وضعت في حزم أو ظرف ، نبدأ عندئذٍ بفرز هذه الجزازات وتوزيعها حسب أبواب الخطة وفصولها ، فإذا كانت أبواب البحث أربعة ، تقسم الجزازات وفقها في أربع مجموعات ، تحفظ كل مجموعة في ظرف أو علبة أو درج ، ويكتب على كل مجموعة اسم الباب ، ثم يأخذ الباب الأول ويقسمه إلى مجموعات آخر حسب الفصول التي حددتها الخطة .

وبمقابلة المادة المجموعة المصنفة وعرضها على الخطة ، سيجد الحاجة إلى تعديل الخطة أو تحويرها ، أو تغيير بعض فصولها ، أو إضافة فصل أو آخر ، وفق المادة المجموعة ، وعندئذٍ يمكن تعديل الخطة بصورة رسمية قبل البدء بالكتابة ، وقد يحدث التعديل أثناء الكتابة متى تراءى للباحث الحذف أو الإضافة أو الدمج ، فطبيعة المادة المجموعة هي التي تحدد مسار الخطة .

كتابة البحث (المسودة) :

إن جمع المادة أمر ميسور يستطيع أي شخص أن يقوم به ، ولكن الاستفادة من هذه المادة ، وكتابة البحث المطلوب يتطلب مهارات خاصة ، وذوقاً وذكاء ، وموهبة ، ومقدرة على انتقاء المادة ، ووضعها في مكانها المناسب ، واستبعاد ما لا ضرورة له أو تأجيله ، حتى يوضع في موضعه المناسب .

وفي هذه المرحلة تتميز مقدرة الباحث وشخصيته ، وهذه المرحلة هي مرحلة الاختيار والترتيب والصياغة ، والباحث في مثل هذه المرحلة يكون حريصاً على إثبات كل ما جمع ، ضميناً بكل معلومة أو فكرة ، وهذا الحرص هنا غير محمود ، إذ سيؤدي إلى تضخيم البحث بما لا ضرورة له ، وسيثقل بالمواد المكررة والإعادة والاستطراد والتفصيلات ، وهذا ما نراه لدى كثير من الباحثين ، البحث الجيد هو الذي يبرأ من هذه الإضافات والإعادات والاستطرادات والتوضيحات الكثيرة التي تشوّه البحث ولا تضيف إليه جديداً ، والتخلص من هذه العادة يحتاج إلى عقلية منظمة تميل إلى التركيز والتنظيم ، وتحفل بالنوع ولا تعباً بالكم .

ليس شرطاً أن يدرج الباحث في بحثه كل مادة جمعها لأنه يعتز بها ويحرص عليها، إن ذلك يقلل من قيمة البحث وقد يشوهه ويقلل قيمته ويخل بنظامه، إنه ينتفع حتماً من كل مادة جمعها، إن لم تكن في بحثه هذا فإنه سيفيد منها في أبحاث أخرى متقاربة أو مشابهة، ويفيد منها في ثقافته وتوسيع مداركه، إن كل المجموع والمقروء هو ذخيرة مخزن، تظهر فوائده فيما يستقبل من أبحاث، وفيما يدخر من مهارات، إن ترك كثير مما جمع أمر طبيعي، لأن الباحث حين يبدأ دراسته، ويجمع مادته، فإن الفكرة عن موضوعه ومساره تكون غير واضحة تمام الوضوح، ولذلك فهو يجمع مادته من هنا وهناك، ومعلوماته عن البحث تتطور وتعمق وتتحدد أثناء العمل، ولذلك فطبيعة المعلومات تحدث تغييراً في الخطة بالإضافة أو الحذف أو تغيير المسار، وعلى هذا فإن ما يجمعه الباحث يكون أكثر بكثير مما يحتاج إليه، فيكون لا بد من الاستغناء عن كثير مما جمع، وهذا المجموع الذي لم يستفد منه في بحثه هذا هو ثروة مدخرة نافعة.

يأخذ الباحث الجزازات التي تتعلق بالفصل الأول الذي يريد كتابته، ويقرأ الجزازات قراءة متأنية ثم يبدأ بكتابة المعلومات والآراء وفق الخطة، مراعيًا الترتيب الزمني في كل ما يتناول، الأقدم ثم الذي بعده، ثم الذي يليه، إذا كانت المعلومات لها صلة بالزمن، يتناول النصوص ويقارن بينها، ويقدم للفكرة تقديمًا موجزاً، ويربط بين الفكرة وأختها، ويعلق عليها إن اقتضى الأمر تعليقاً، ويبدى رأيه إن وجد في ذلك ضرورة، ولتكن له شخصية في البحث وله رأي فيه، على أن لا تغطي النزعة الشخصية بحيث تفسد البحث، وتنفّر القارئ، وليكن إبداء الرأي بطريقة علمية فيها تواضع، فإن النفس ميالة لحب (الأناس)، وهذا الذي تحبه أنت يكرهه غيرك فيك، على الباحث ألا يجعل من نفسه مجرد ناقل ومرتب للأفكار، بل ليكن له رأي وموقف، لأنه باحث وناقد وخبير، ولكن في ثقة وتواضع العلماء.

وقد يجد الباحث ضرورة في مقدمة قصيرة يمهد فيها للفصل أو الباب الذي يتناوله، يبين فيها منهجه الذي سيتبعه في دراسته على أن لا تطول هذه المقدمة، وأن يجعل لكل باب أو فصل خاتمة يوجز فيها النتائج التي توصل إليها، على أن تكون هذه النتائج حقيقية قد توصل إليها فعلاً.

عندما يريد أن يثبت فكرة أو ينقض فكرة، لا بد أن يدل على صحتها أو خطئها

بأدلة واضحة صريحة، وعلى الباحث أن يبدأ بأبسط الأدلة التي تدعم رأيه، ثم يعززه بدليل آخر أقوى منه، وهكذا يتدرج في إظهار فكرته معززة بدليل ثم آخر، ويكون آخر أدلته هو أقواها، حتى يقطع الشك باليقين.

ويمضي الباحث في الكتابة وفق فقرات الخططة، يقتبس المعلومات التي في الجزاءات، يدونها بنصها حيناً، ويلخصها في حين آخر، وقد يشير إليها إشارة موجزة، يحتفل ببعض المعلومات، وقد يهمل معلومات أخرى، حسب مقتضيات البحث، وقد يناقش ما يستوجب المناقشة، ويعلق حين يكون التعليق ضرورة، يدعم فكرة هنا، وينقض فكرة هناك، وفق تصور شامل للموضوع، وفي تسلسل منطقي للأفكار، يلتزم بحدود الموضوع لا يخرج عنه مستطرداً، ولا يقطع عنه مختصراً، ولا يسهب فيه تجاوزاً، بل يكون القصد والاقتصاد دأبه، إن الاستطرد سبب في اضطراب الموضوع، فهو يذهب بوحده وتماسكه وانسجامه، ولا يقف الاستطرد عند الأفكار الجانبية وحسب، بل يشمل إضافة فصل أو باب للرسالة ليس له صلة وثيقة بها، وكذلك اقحام فقرة أو فقرات في ثنايا البحث لا يتطلبها السياق، وكذلك يشمل الاستطرد أو الخروج إلى موضوعات هامشية توضيحية تغير مسار البحث وتقلل من أهميته، وتفكك وحدته وتماسكه.

إذا نقل فكرة عن باحث حديث فيجب أن يشير إليه في الهامش إشارة واضحة ليلقي على عاتقه مسؤولية ما نقل، ويحفظ لصاحب الفكرة حقه، ويكون أميناً فيما يقول وما ينقل، ولا بد من الرجوع إلى أصل الخبر والفكرة إن كان الباحث الحديث قد نقلها من مصدر قديم، والباحث مسؤول عن كل ما يورده في بحثه أو رسالته وعليه ألا يطمئن إلى أفكار الآخرين، بل يتثبت منها بالرجوع إلى الأصول، ولا يشفع له أن من نقل عنه ذو مكانة علمية عالية، فكثيراً ما يكمن الزلل في مواطن الاطمئنان.

ومما يجب أن يحذر منه الباحث ذكر مصدر في هامشه أو مراجعه لم يرجع إليه ولم يتعرف عليه، لأن في هذا تدليساً وخداعاً، وقد يوقعه - وكثيراً ما يوقعه - في مزالق ومشاكل، فقد يكون في الفكرة التي نقلها عن آخر، من المصدر الذي لم يره، فيها وهم أو خطأ ذهني أو طباعي، وقد يكون المصدر المنقول عنه نادراً أو مخطوطاً يصعب الوصول إليه.

شكل البحث :

يجب أن تكون الكتابة على ورق مسطر، يترك حاشية كبيرة على الجانب الأيمن، ويكتب على وجه واحد من الورقة، ويترك مسافة كافية في أسفل الصفحة للذكر الحواشي، ولا بد أن يكون الخط واضحاً، ويترك مسافة بين الكلمة والأخرى، ويكتب على سطر ويترك السطر الذي يليه، إن ترك الفراغات والمسافات هنا أمر محمود، والاقتصاد في الورق غير مطلوب، فقد تحتاج لكتابة سطر بين السطرين، وكلمة بين الكلمات، وإشارة هنا وإضافة هناك، ويجب أن تكون الكتابة في دفتر على شكل ملف (دوسيه)⁽¹⁾ على ورق مسطر منفرد، كل ورقة حرة يمكن نقلها من مكانها تقريباً وتأخيراً، أو إضافة أوراق إليها، ويجب أن يبدأ كل فقرة أو فكرة جديدة بورقة جديدة.

النصوص والإشارة إلى المصدر:

عند نقل نص من مصدر تضعه بين علامتي التنصيص، وهي أربعة أقواس صغيرة « » تكون مرتفعة قليلاً عن السطر، وعند انتهاء النص تضع رقماً بين قوسين مرتفعاً عن السطر قليلاً، وتضع مثله في الهامش، وتشير إلى المصدر مختصراً، تذكر اسم المؤلف ثم اسم المصدر والجزء والصفحة، كأن تقول: الطبري 60/5، أي أن الخبر مأخوذ من تاريخ الطبري الجزء الخامس الصفحة 60. ومن الباحثين من يذكر الطبعة ومكان الطبع وزمانه لأول مرة من ورود اسم المصدر، ولا حاجة لذلك، لأن هذه المعلومات المفصلة ستذكر في فهرس المصادر والمراجع، وإن تكرارها لا حاجة له وفيه اسراف، والبحث دائماً يميل إلى الاختصار والاستعانة بالرموز، فلا حاجة إلى ذكر اسم الطبري هنا كاملاً، ولا إلى اسم الكتاب كاملاً، وكلما كان أوجز كان أحسن ومن فوائد الاختصار هنا الاقتصاد بالورق، والتوفير لدى الطبع، والاستغناء عن التكرار غير المفيد، وكذلك لا حاجة هنا لذكر المطبعة ومكان الطبع وتاريخه، لأن ذلك سيرد مفصلاً في فهرس المصادر والمراجع، وإن ذكره هنا حشو لا ضرورة له.

ومن الباحثين من يضع اسم المؤلف والكتاب ورقم الجزء والصفحة، بعد النص

(1) تعرف في المكتبات باسم (لفكس) أو ما يسمى بالإنجليزية : FILE LOOSE LEAF BOOK.

المنقول مباشرة، وعلى السطر نفسه في المتن وليس في الهامش، وهذه طريقة قد تحسن عند كتابة المسودة، أو في الأبحاث الصغيرة، ولكن الطريقة الأوضح والأفضل أن يشار إلى المصدر في الهامش.

وإذا ورد الخبر في أكثر من مصدر، تذكر المصادر وفق قدمها في الهامش، كأن تقول:

(ابن سلام 1/112، الأصبهاني 7/30، ابن خلكان 3/32، البغدادى 1/140) وإذا كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب يتصل بالبحث، جعلت أهم كتبه وأشهرها دون نص على اسمه، ثم تذكر اسم أو أسماء الكتب الأخرى مختصرة، فإذا كان المؤلف ابن قتيبة، وأشارت إلى كتاب الشعر والشعراء قلت: (ابن قتيبة 1/20) لأن كتاب الشعر والشعراء من كتبه المشهورة، فإذا تكرر الخبر في كتبه الأخرى قلت: (ابن قتيبة - عيون الأخبار 2/60، أو ابن قتيبة - عيون 2/60) على وجه الاختصار، و (ابن قتيبة - المعاني الكبير 2/180).

وهناك جملة ملاحظات حول الإشارة في الهامش من ذلك:

1- إذا اشترك مؤلفان أو ثلاثة في تأليف كتاب، ينبغي أن تذكر أسماؤهم جميعاً، ولا يكتفى بواحد منهم، وقد يكون هذا الذي ذكرته - أحد المسلطين - لم يكن له جهد في الكتاب، أما إذا كثرت أسماء المشتركين فيكتفى بذكر أشهرهم في مجال التأليف وتشار للباقيين بقولك: (فلان وآخرون).

2- إذا ذكر اسم المؤلف في صلب البحث، فلا داعي لتكراره في الهامش ويكتفى بذكر اسم المصدر فقط، كأن تقول:

ذكر الجاحظ . . . وتشير إلى الكتاب في الهامش دون تكرار اسم المؤلف تقول: الحيوان 2/30 وإذا ذكرت اسم الكتاب والمؤلف في صلب البحث فيكتفى بذكر الصفحة في الهامش دون تكرار اسم الكتاب ومؤلفه، فإذا قلت: ويرى الجاحظ في كتابه الحيوان . . . تذكر في الهامش الآتي: 2/54، فقط.

3- إذا كان الاقتباس من كتاب مترجم ورجعت إلى الترجمة دون الأصل، فتشير إلى الكتاب الأصلي وتذكر رقم الصفحة، ثم تقول: ترجمة فلان ص كذا.

وكذلك إذا نقلت خبراً عن كتاب لم تطلع عليه بسبب تعذر وجوده ونقلته عن

كتاب آخر، تذكر الخبر من الكتاب الأول ورقم الصفحة، ثم تقول: عن كتاب فلان ص كذا.

مثل: الدمياطي - فضل الخيل ص 40، نقلا عن الرسولي - الأقوال الكافية ص 70.

4- وإذا كان الاقتباس من مجلة أو صحيفة فينبغي أن تكون الإشارة إلى عنوان المقال واسم الكاتب واسم المجلة ورقم العدد وتاريخه ومكان صدور المجلة أو الصحيفة، مثال ذلك:

إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، المجلد الأول سنة 1955 ص 232.

5- إذا كان المصدر مخطوطاً يذكر أنه مخطوط ويذكر اسمه واسم مؤلفه ومكانه في المكتبات ورقمه مثلاً:

كتاب الردة - الواقدي محمد بن عمر بن واقد (ت 207 هـ)، مخطوط مكتبة خدابخش، باتنا - الهند رقم 2290.

6- أما المحادثات الشفوية أو المحاضرات غير المنشورة، فيشار إليها بأنها حديث شخصي مع المعني بتاريخ كذا على أن يستأذن صاحب الحديث بذلك، وكذلك إذا كانت محاضرة عامة يذكر اسمها وتاريخها، والإذن بالإشارة.

الأسلوب واللغة:

لا بد في الأبحاث الأدبية أو العلمية من سلامة اللغة، أما جمال الأسلوب فمطلوب من غير إسراف في الأبحاث الأدبية، وهو محمود وغير مطلوب في الأبحاث العلمية كالطب والهندسة والعلوم، ويحسن أن يكون الأسلوب واضحاً واللغة سليمة، ولا ضرر أن يستعين الباحث السذي لم يتمكن من اللغة بمن يُعينه في تقويم لغته وسلامتها. أما في الموضوعات الأدبية فيحسن أن تكتب بأسلوب جميل ولغة فصيحة سليمة تبرا من العامية والسقط واللحن، ولا يُراد بجمال الأسلوب الجنوح إلى الزخرفة اللفظية والتنطع البلاغي، واستعمال الغريب، مما يكون اتكاء على اللفظ على حساب المعنى، بل المراد بالأسلوب الجميل أن تكون الألفاظ والعبارات معبرة بوضوح، ومؤدية

المعنى دون لبس ، في لغة سليمة وألفاظ فصيحة منتقاة .

وعلى الباحث أن يضع في حسابه جملة من الملاحظات ، منها :

1 - أن يتجنب تكرار الألفاظ والجمل وذلك باستعمال المترادف ، على أن لا يكون هذا على حساب المعنى ، فإن الغاية دائماً التعبير عن المعنى بدقة ووضوح .

2 - أن يستعمل الكلمات المعاصرة الواضحة ، ويتجنب الغريب والكلمات المعجمية المهجورة ، وكذلك يتجنب الكلمات الحديثة الظهور والعبارات الجاهزة والمستهلكة ، وإذا كان البحث حول شاعر أو كاتب قديم ، فلا بأس من الاستعانة بالألفاظ وعباراته .

3 - ولا بد من الابتعاد عن الكلمات والعبارات الأجنبية ، إلا إذا كانت عبارات اصطلاحية (Technical Terms) وأن يرجع في المصطلحات الأجنبية إلى ما يقابلها في العربية ، وفق ما اقتره اللغويون وما شاع على ألسن الفصحاء .

4 - وعلى الباحث أن يتعدى في لغته عن التلاعب اللفظي والتعقيد ، وأن تكون العبارة واضحة تميل إلى الإيجاز ، يؤثر الجمل القصيرة على الطويلة ، ويتحاشى الفواصل الطويلة ما أمكن بين الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، بحيث يكون الربط بين شطري الجملة سهلاً ، وأن يتعدى عن السجع ، إلا ما جاء عفواً الخاطر ، وألا يكثر الاقتباس من مشهور الشعر والأمثال ، والميل إلى الإيجاز أفضل ، فإذا استطاع أن يعبر عن الفكرة بست كلمات فلا يجعلها سبعة ، وإذا عالج نقطة في مكان ، فلا يكررها في مكان آخر ، وإنما يشير إليها ، ويحيل عليها في الموضع الآخر .

هذا مظهر من مظاهر الأسلوب هو الاستعمال اللغوي ، وأما المظهر الآخر فيشمل خطة البحث وكيفية أدائه ، من ذلك :

1 - أن يكون الكاتب بارعاً في عرض مادته ، وترتيب الفقرات ، وإبراز النتائج .

2 - وأن يكون بارعاً لبقاً في معالجة موضوعاته ، من ذلك ألا يكثر من إيراد البراهين على مبادئ مسلّم بها ، أو يمكن التسليم بها بسهولة . وأن يتحاشى المبالغات ، وأن يكون القصد قصده في كل ما يكتب .

3 - وعند مناقشة فكرة أو الرد على رأي أن يكون ملتزماً بأدب النقاش ، لا ينجح للسخرية والتهكم ، ويتعدى عن العبارات الجارحة والإساءة إلى الآخرين ، ولا يجادل جباراً في الجدل ، فإذا رأى أن نقطة ما تستحق النقاش أو النقض فليتناولها بأسلوب

متواضع، يسوق الأدلة والبراهين المقنعة دون أن يجعل من الموضوعات الصغيرة قضية كبيرة، ينفخ فيها ويبالغ، وليكن دأبه تواضع العلماء وثقتهم، فإن الواثق من علمه وفكره لا يحتاج إلى إثارة العجاج والصراخ من خلاله. وليكن الباحث بعيداً عن إثارة المشاكل الخلافية التي لا يستطيع أن يتصدى لها، ولا يتورط في فتح أبواب هامشية للجدال تجعله مشاكساً بغضباً للقارئ.

4- وأن يتجنب في أسلوبه استعمال ضمير المتكلم، سواء أكان مفرداً أم جمعاً، ومن الباحثين من يكثر من استعمال: أنا، وإني، وأرى، وجهة نظري، وفي تقديرى، وقد توصلت، أو نحن، وإننا، ونرى، وجهة نظرنا، وفي تقديرنا، وقد توصلنا، وكذلك مثل قولهم: ويرى المؤلف، ولا يوافق الكاتب، ويميل الباحث، وتوصل المؤلف وغير ذلك، والباحث الجيد من يستطيع أن يتجاوز هذه الاستعمالات إلى أسلوب آخر بعيد عن (الأنا) والاعتداد بالنفس، إلى نوع من التعبير الذي فيه بساطة، ونكران الذات، فقد يستطيع أن يعبر عما سبق بأمثال العبارات: ويظهر مما سبق، ويبدو أنه، وقد توصل البحث إلى، والمعروف في هذا أنه، ويتضح من ذلك، ونحو هذا مما لا يترك انطباعاً لدى القارئ بأنانية الكاتب، والفخر بنفسه، وقد يضطر الباحث إلى استعمال الضمير، للمفرد أو الجمع، ولا بأس به إذا جاء عفواً وفي قلة، على أن لا يشعر ذلك بالتظاهر والإعجاب بالنفس.

5- وقد دأب بعض المؤلفين في الإشارة والإشادة بمؤلفاتهم والإحالة عليها، في كل صغيرة وكبيرة، وهذا ما يقلل من شأن الكاتب، ويصغره في نفوس القارئين.

الاقْتِباس :

يعتبر الاقتباس من الأمور الأساسية في البحث، وله ضوابط وأصول من ذلك: أن يكون الاقتباس من المصادر الأصلية في الموضوع، وألا يكون المصدر أو المرجع ينقل عن غيره، والرجوع إلى الأصل هو الأصل، وأن يكون المؤلفون ممن يعتد برأيهم ويوثق بعلمهم، فلا تقتبس خبراً تاريخياً قديماً من متأخر نقل عن المصادر، فقد يكون تصرف بالنص، أو أساء فهمه، أو تلاعب به، ولا عذر للباحث بأن المصدر الأصلي ليس في متناول يديه.

عند اقتباس نص أن يكون النقل دقيقاً، أميناً، لا تتصرف بعبارته، ولا تقدم أو تؤخر فيه، واحصر النص المقتبس بين قوسين صغيرين في بداية النص وقوسين صغيرين في نهايته، وأشر في الهامش إلى المصدر الذي اقتبست منه، ويحسن ألا تكون الاقتباسات طويلة، وقد وضع الباحثون أسساً للاقتباس، منها⁽¹⁾:

ألا يتجاوز طول الاقتباس عن ستة أسطر، وفي هذه الحالة يوضع النص المقتبس بين علامتي التنصيص « »، أما إذا تجاوز النص المقتبس ستة أسطر إلى صفحة، فإنه لا يوضع في هذه الحالة بين علامتي التنصيص ولكنه يكتب بطريقة مميزة، يكتب بحجم أصغر وأضيق من بقية الكتابة، وذلك بترك فراغ بين النص والسطر الذي قبله والسطر الذي بعده، وهذا الفراغ أوسع مما هو بين السطور، ويكون الهامش عن يمين النص وعن يساره أوسع من الهامش الأبيض في بقية البحث، وأن يكون الفراغ بين سطوره أضيق من الفراغ في بقية السطور.

أما إذا تجاوز الاقتباس صفحة، فلا يجوز في هذه الحالة الاقتباس الحرفي، وإنما يصوغ الباحث الفكرة بأسلوبه، ويشير في الهامش إلى المصدر أو المرجع الذي اقتبس منه هذه الأفكار.

وعلى الباحث أن يراعي الانسجام في النصوص المقتبسة، ويربط ما قبلها بما بعدها، بحيث لا يكون هناك فجوات أو تنافر في السياق، ويجب أن يكون هناك تنسيق بين المقتبسات، وأن تسبق بتقديم أو تعليق أو مقارنة وفق مقتضيات الحال، وأن لا تكثر الاقتباسات بحيث تطفئ على البحث وتلغي شخصية الباحث.

أكثر ما يكون الاقتباس من الكتب مخطوطة ومطبوعة، مصادر ومراجع أو مجلات، ولكن لا يقف الأمر عند هذا بل يتجاوزه إلى المحاضرات العامة أو المحادثات الشفوية، ومادامت هذه الأمور غير منشورة في كتاب أو مجلة، فيحسن في هذه الحال أن يستأذن صاحب الرأي المنقول عنه الرأي أو المحادثة أو الحوار، أو اللقاء.

وكثيراً ما يحدث أن المؤلف يعدل عن رأيه في طبعة ثانية، أو يغير فيه، أو يصدر أبحاثاً أخرى يتخلل فيها عن رأيه السابق، فعلى الباحث المقتبس أن يلاحظ ذلك ويعتمد على آخر طبعة من الكتاب أو آخر ما صدر له من أبحاث.

(1) ينظر شلبي ص 100 - 102.

قد يضطر الباحث أن يضيف كلمة أو كلمات إلى النص المقتبس ليوضح الفكرة أو يبين عود الضمير، أو نحو ذلك، وفي هذه الحالة يضع الزيادة بين عضادتين هكذا [].

وإذا أراد أن يستغني عن كلمة أو جملة لا يحتاج إليها، فعليه أن يضع مكان المحذوف ثلاث نقاط أفقية في موضع الحذف، أما إذا كان المحذوف فقرة فيضع مكانها سطراً كاملاً من النقاط على أن لا يضر هذا المحذوف بالمعنى الذي يريده المؤلف الأصلي المقتبس منه.

علامات الترقيم:

لم تكن العناية بعلامات الترقيم عند المؤلفين العرب القدامى كافية، وكانت لهم علاماتهم المميزة، وقد أخذنا في العصر الحديث بعض هذه العلامات عن الأوروبيين، وأصبحت ضرورية في الكتابة لتوضيح المعنى، وبيان مواضع الفصل أو الوصل أو الوقف، وهي تسهل الفهم وتحدد المعنى، والملاحظ أن كثيراً من الكتاب لا يعيها اهتماماً أو لا يحسن استعمالها، وإذا أمكن التجاوز عنها في بعض المؤلفات، فإن الالتزام بها في الرسائل الجامعية والأبحاث ضرورة لا بد منها، فبها يستقيم المعنى ويصح الفهم، وتتضح العبارة. وحقاً إن أكثر علامات الترقيم مقتبسة من النظام الأوروبي، إلا أن التراث العربي كانت له علاماته من ذلك:

النقطة، وكانت ترسم بحوفة (O)، وكانت توضع للفصل بين الأحاديث النبوية، وكانوا يضعون نقطة مصممة داخل تلك الدائرة: (⊙) للدلالة على أن النسخة قد قرئت على الشيخ أو عورضت على نسخ أخرى، وليبينوا موضع الانتهاء في المعارضة أو المراجعة.

قال ابن الصلاح: «وينبغي أن تجعل بين كل حديثين دائرة، ومن بلغنا منه ذلك أبو الزناد، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحري، وابن جرير الطبري، قال ابن كثير: (قد رأيت في خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. قال الخطيب البغدادي: وينبغي أن يترك

الدائرة غفلاً، فإذا قابلها نَقَطَ فيها نقطة»⁽¹⁾.

وكانوا يضعون علامة (أه) دلالة على انتهاء النص المنقول، وإذا أرادوا نقل جزء من النص والإشارة إلى انتهائه وضعوا علامة: (ألخ) أي إلى آخره، وسنذكر ذلك في المختصرات.

أما علامات الترقيم الحديثة التي يتوجب الأخذ بها ومعرفة مواضع استعمالها، فهي⁽²⁾:

1- النقطة (.) :

وتوضع في نهاية الجملة التي انتهت بها الفكرة الجزئية أو الكلية، وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية، وتوضع عند انتهاء الكلام وانقضائه.

2- الفاصلة، أو الفَصْلة (،) ⁽³⁾ :

وتوضع في المواضع الآتية :

- توضع بين الجمل التي تتصل بفكرة جزئية واحدة.
- بعد لفظ المنادى: يا أبا زيد، اجلس مكانك.
- بين الجملتين المرتبطين في المعنى والإعراب، مثل:
خير الكلام ما قل ودل، ولم يَطُلْ فَيَمَلَّ.
- بين أقسام الشيء الواحد، مثل:
الشعراء عند القدماء: جاهلي، ونخصرم، واسلامي، ومولد.
- توضع في مواضع السكتة المؤقتة، وخاصة في الشعر، مثل:

(1) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - الشيخ أحمد شاكر، ط صبيح مصر 1370 ص 151، وانظر:

تحقيق النصوص ونشرها - عبد السلام هارون ص 86.

(2) عن كتب قواعد الإملاء وهي كثيرة.

(3) يسميها المصريون (الشولة) وهذه التسمية غير معروفة في البلاد العربية، وأصل الشولة: ما ترفع العقرب من ذنبها. المعجم الوسيط: (شول).

يا رفيقي ، نحن من نور إلى نور مضيئنا .

— بين الشرط والجزاء ، وبين القسم والجواب ، إذا طالت جملة الشرط أو القسم ،
مثل :

إذا كنت في مصر ولم تكن ساكناً على نيلها الجاري ، فما أنت في مصر . ومثل : لئن
أنكر الحر من غيره ما لا ينكره من نفسه ، فهو أحق .

— بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل المسافة بينها فيجعلها شبيهة بالجملة
في طولها ، مثل :

محمد رجل فاضل ، لا يخذل صديقاً ، ولا ينكث عهداً ، وير أهله وإخوانه .
— ويجوز وضع الفاصلة بعد الحرف لمنع اللبس ، مثل :
سألته إن كان يريد مساعدة ، فقال : لا ، أكرمك الله .

3- الفاصلة المنقوطة (؛) :

وتوضع فيما يلي :

— بعد جملة ما بعدها سبب فيها مثل : أبو عمرو بن العلاء من خير الرواة ؛ لأنه
صادق في روايته ، واثق من علمه . أو مثل : حسان بن ثابت شاعر مخضرم ؛ لأنه عاش
في الجاهلية والإسلام . وتأتي عادة بعد الفاصلة المنقوطة ألفاظ مثل : لأن ، ذلك أن ،
من أجل أن ، حيث أن . وكثير من الكتاب لا يستعملونها ، اكتفاء بالفاصلة .

4- النقطنان (:) :

وتوضعان في المواضع الآتية :

— بين الشيء وأقسامه ، مثل : اثنان لا يشبعان : طالب علم وطالب مال .
— بين كلمة قال أو يقول والكلام المقول ، مثل :
قال : إني عبد الله .

— قبل الأمثلة التي توضح قاعدة ، مثل :

الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف .

— بعد العناوين الفرعية التي توضع في أول السطر ، ويبدأ الحديث عنها في السطور

التالية ، مثل :

القراءة أنواع : القراءة السريعة :

القراءة المتأملية :

القراءة الناقدة :

- بعد كلمة مثل ، أو فيما يلي ، أو كالاتي ، وما شابه ذلك .

5 - علامة الاستفهام (؟) :

توضع بعد جملة الاستفهام ، سواء أكانت أداته ظاهرة أم مقدرة ، مثل :

هل جاء أخوك؟

أأنت سمعته؟

كتابك هذا؟

6 - علامة التعجب أو التأثر (!) :

توضع في آخر جملة يُعبّر بها عن فرح ، أو حزن ، أو تعجب ، أو استغاثة ، أو

تأسف ، مثل :

يا للعجب ! يا فرحته ! يا حسرتاه ! ما أجمل الربيع ! بشراك !

7 - الشرطة (-) وتسمى أحياناً العارضة :

وتوضع في المواضع الآتية :

- قبل الجملة الاعتراضية وبعدها ، مثل :

يجب أن تكون الألفاظ - كما يقول علماء البلاغة - على قدر المعاني .

- وتكون الشرطة في أول السطر في المحاوراة بين اثنين ، إذا استغنى الكاتب عن

ذكر اسميهما ، مثل :

قال معاوية لعمر بن العاص : ما بلغ من عقلك؟

- ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه .

- أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه .

- وتكون الشرطة بين العدد والمعدود إذا وقعاً عنواناً في أول السطر، مثل :
تتناول الفقرة ثلاثة موضوعات :

أولاً - أو 1 -

ثانياً - 2 -

ثالثاً - 3 -

- وقد تستعمل الشرطة في مثل قولنا :
من حروف الجر: من - عن - على - إلى - حتى .
وهي هنا تشبه الفاصلة ، إذ يمكن أن نقول :
من حروف الجر: من ، عن ، على ، إلى ، حتى .

8- علامة التنصيص « » :

وهي العلامة التي نحصر بها نصاً نقلناه حرفياً عن غيرنا ، وتسمى أحياناً علامة الاقتباس ، مثل :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع :
«نُصِّرُ الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فُرِّبَ حامل فقه إلى من هو أفقه منه» .

9- القوسان () :

وتوضع بينها عبارات التفسير والدعاء ، فالتفسير كشرح كلمة صعبة وردت في ثنايا الكلام ، مثل :

وعرف من الحُمس (وهم المتشددون في الدين) في الجاهلية قريش وكنانة .
والدعاء مثل : وكان أخي (رحمه الله) تقياً ورعاً .

ويستعملان لحصر الأرقام مثل : (3) أو ما يحلّ محلها مثل : (ج) ، ولذكر سنوات الميلاد أو الوفاة ، إذا ذكرت بعد اسم العلم في المتن مثل : كان الجاحظ (ت255 هـ) كثير التأليف .

التذكير بأمر، مثل : اعتنى ابن سلام (وكذلك ابن قتيبة) بتراجم الشعراء .

10- علامة الحصر، أو المعقوفتان [] :

ويوضع بينهما ما نضيفه إلى النص المقتبس مثل :
قال أبو العلاء المعري : « هذا ما جناه أبي علي [مع أن الجناة عليه كثير] وما جنيت
على أحد » .

11- علامة الحذف (. . .) :

وهي نقط أفقية أقلها ثلاث توضع مكان المحذوف من الكلام المقتبس .

الضبط بالشكل وما يحسن التنبيه عليه
من عشرات اللغة والرسم الإملائي :

لا بد من وضوح المعنى في البحث ، وسلامة العبارة ، وإزالة اللبس الذي قد
يعتري بعض الألفاظ ، بضبطها بالشكل ، إن تشكيل كلمات البحث غير مطلوب ، إلا
إذا كانت بعض عباراته وألفاظه يغمض معناها ، ويلتبس بغيرها ، فعندئذ يُزال هذا
اللبس والوهم بضبط الكلمة أو جزء منها بالشكل ، ويضبط من الكلام - في
الدراسات الأدبية خاصة - الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والنصوص الشعرية ،
والنصوص النثرية ، كالخطب والأمثال ، وما تنقله من أقوال القدماء . ولا يُشترط أن
يكون الضبط كاملاً لكل حرف حركة ، وإنما يضبط ما هو ضروري ، ولا بأس أن يضبط
الشعر كله إذا كان العمل تحقيقاً .

١ - أما ما يضبط من كلمات البحث التي يراد إيضاحها وعدم التباسها ، فيحسن أن
يضبط ما يأتي :

- الأفعال المبنية للمجهول ، للتفريق بين المعلوم والمجهول مثل : أشكل وأشكّل ،
اصطفى وأصطفى ، عنى وعُنِيَ ، غزا وغُزِيَ ، كتب وكُتِبَ .
- الكلمات التي فيها حروف مشددة ، وإن عدم تشديدها يؤدي إلى اللبس ،
مثل :

الكتاب والكُتَاب ، علامة وعلامة ، يكون ويُكوّن ، يشكّل ويشكّل ، قدم وقَدَم ،
يُعين ويُعَيّن .

- الكلمات التي فيها حروف ساكنة ومتحركة، ويؤدي عدم ضبطها إلى اللبس،
مثل: الغَزَل والغَزَل، الشَّعْر والشَّعْر، السَّفَر والسَّفَر، القَدْر والقَدْر.

- اسم الفاعل واسم المفعول الذي أوله ميم، مثل:

المُرْسِل والمُرْسَل، المكتسب والمكتسب، المعتمد والمعتمد، المرتجي والمرتجى.

2- ولا بد للباحث أن يراعي قواعد الإملاء، وقد يرى الطالب أن بعضها هيّن يتساهل فيه، أو لا يعيره اهتماماً، وقد شاعت في الكتب وبعض الرسائل الجامعية تجاوزات يحسن أن يبرأ البحث منها، من ذلك:

- ضرورة وضع نقطتي الياء⁽¹⁾ لئلا تلتبس بالألف المقصورة مثل: يرمي ويُرْمى، ويهدي ويُهْدَى، ويطوي ويُطَوَّى، وعلي وعلى، وإليّ وإلى، وأرتضى وارتضى.
- ويحسن الإشارة هنا إلى أن بعضاً من الكتاب من يهمل وضع نقطتي التاء المربوطة فتلتبس بالضمير الهاء، مثل: إقامة وأقامه، إعادة وأعاده، سمة وسمّة، وصية ووصيّة.

3- العناية بكتابة الهمزة ومعرفة مواضعها من حيث كتابتها مفردة مثل:

شيء، عبء، هدوء، بناء، دفع، ضوء.

أو على ياء، مثل: ظميء، ينشيء، مختبئ

أو على واو، مثل: لؤلؤ، يجرؤ، بؤبؤ.

وإذا كانت متوسطة وحركتها أو حركة ما قبلها كسرة أو ياء، تكتب على نبرة،

مثل: سئل، بيئة، سيئة، ينبئ، فئة، رئة، فئات، سيئات.

وإذا كانت حركتها أو حركة ما قبلها ضمة، تكتب على حرف الواو، مثل: مؤلم،

يضمؤل، رؤوس، مؤشر.

وإذا كانت حركتها فتحة أو ما قبلها مفتوح تكتب على الألف، مثل: سأل،

ينأى، بأس، رأس.

4- حذف بعض الحروف من الكتابة، من ذلك:

حذف الألف من كلمة (اسم) إذا كانت في البسمة:

(1) المصريون لا يضعونها، وتخلو مطابعهم - في كثرتها - من وجود الياء المنقوطة وبقية الأقطار العربية تثبت نقطتي الياء في كتاباتها.

(بسم الله الرحمن الرحيم)، أما في غيرها فتثبت مثل : (باسم الله)

— حذف همزة الوصل من كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين، مثل : محمد بن

عبد الله ، سعيد بن جبير.

وتثبت الألف إذا جاءت كلمة (ابن) في أول السطر، مثل : سعيد

ابن جبير.

وتثبت الألف إذا وقعت كلمة (ابن) بين اسمين ليسا علمين، مثل : هو الرجل

ابن الرجل . أو فصل بين العلمين بفصل، مثل : سعيد هو ابن جبير.

— حذف الألف من بعض الكلمات مثل :

هذا، هذه، هؤلاء، لكن، ذلك .

— تحذف النون من (عن) و (من) إذا دخلتا على (من) أو (ما) الإستفهاميتين،

مثل :

عَمَّنْ تسأل، عَمَّ يتساءلون .

— تحذف ألف (ما) إذا اتصل بعلى في الإستفهام ، مثل : علام الخلف بينكم .

— النون من (أن) تكتب إذا كانت (أن) غير ناصبة للمضارع، سواء أكان ما

بعدها فعلاً أم اسماً، مثل : علمت أن لا تسافر غداً، (وحسبوا أن لا تكون فتنة) أشهد أن لا إله إلا الله .

فإذا نصبت الفعل (بأن) فيجب أن تدغم النون فتقول : علمت ألا يسعد

متشائم .

ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك .

5- زيادة بعض الحروف :

— تزداد حروف في الكتابة في :

كلمة (مائة) مفردة أو مركبة، مثل :

مائة، مائتان، ثلاث مئة .

ويصح أن تكتبها دون ألف : مئة .

— تزداد الألف بعد واو الجماعة، مثل :

ذهبوا، كتبوا، لم يحضروا، لن يفشلوا .

أما إذا لم تكن واو جماعة فلا تزداد الألف : مثل :

هو يسمو إلى المعالي، ويعلو قدره، ويدعو إلى الخير.

- تزداد الواو في: أولي، أولاء، أولئك.

- وفي اسم (عمرو) في حالتي الرفع والجر، وذلك للفرق بينها وبين اسم (عمر)

الممنوع من الصرف، أما في حالة النصب فلا تزداد الواو، مثل:

أكرمت عمراً، لأنها هنا لا تلتبس بكلمة عمر فتقول: أكرمت عمر.

وتثبتت واو (عمرو) في النصب إذا كان موصوفاً بأبن، لأن الموصوف لا ينون،

مثل:

إن عمرو بن العاص من دهاة العرب.

6 - هناك فروق لغوية بخطيء فيها بعض الباحثين، ولا يفرقون بينها، فيحسن

التنبية عليها، من ذلك:

العشاء - أول ظلام الليل، وهو وقت صلاة العشاء.

والعشاء - طعام العشاء وقت المساء.

الغذاء - الطعام والشراب.

والغداء - أكلة وقت الظهر.

النفاذ - الفناء التدريجي مثل: نفد المال.

والنفاذ - الخروج إلى الجهة الأخرى مثل: نفذ الأمر. ومنه النافذة.

الأذان - النداء للصلاة.

والآذان - جمع الأذن عضو السمع.

الرَّوْح - بضم الراء، ما به حياة النفس، يذكر ويؤنث.

الرَّوْح - بفتح الراء، الراحة، ونسيم الريح، والفرح.

الرَّوْع - بفتح الواو، الفزع والخوف.

والرَّوْع - بضم الراء، القلب والعقل والذهن.

ثُمَّ - بضم الثاء، حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي مثل: حضر زيد ثم

عمرو، وقد تلحقها التاء (ثُمَّتَ) مثل: ثُمَّتَ قمنا إلى جرد مسومة.

وَتَمَّ - بفتح الثاء، اسم يشار به إلى المكان البعيد بمعنى هناك، مثل: (أينما تولوا

فَتَمَّ وجه الله) وقد تلحقها التاء، مثل: ثمة أمور لا يدركها العقل.

7- هناك أفعال لا تأتي إلا على صورة المبني للمجهول، مثل:

عُني بالأمر - اهتم به .
أُغمي عليه - غُشي عليه .
زُهي علينا - تكبر .
حُم - أصيب بالحمى .
جُنَّ عقله - أصابه الجنون .
شُدَّ - دُهِشَ وتَحَيَّرَ .
غَمَّ الهلال - احتجب .
امْتَنَعَ لونه - تَغَيَّرَ .
سُلَّ - أصابه السُّلَّ .

وكذلك - استشهد، اخْتُصِرَ، اشتهر، تُوفِيَ .

هذا بعض ما يجب على الباحث أن يلم به ، لتستقيم عبارته وتقوِّم لغته وكتابته ، ولا ضير على الكاتب أن يستعين بغيره ممن يتقن العربية لقراءة بحثه وتقويم عوجه مما يصيبه من لحن أو خطأ في اللغة أو الرسم الإملائي ، وكثير من الدارسين من يفعل ذلك ، ومنهم من هو متخصص بعلوم العربية ، ولا يعيبه ذلك ، بل يرفع من قدر بحثه حين يذيعه على الناس ، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه .

الاختصارات :

من سمات الأبحاث العلمية الجيدة ، الميل إلى الإيجاز ، والاختصار ، واستعمال الرموز ، وعدم التكثر بذكر كلمات تتكرر كثيراً في البحث ، مع إمكان استبدالها بما يرمز إليها بحرف أو حرفين ، وقد جرى العرف على مجموعة اختصارات لا بد من الأخذ بها في البحث ، سواء في اللغة العربية أو اللغات الأوروبية ، ولا يجوز الخروج على ما جرى عليه العرف ، اللهم إلا إذا كانت هناك خصوصيات في البحث يمكن أن يستحدث لها الباحث اختصارات خاصة به ، ولا يعني هذا تغيير أو تبديل المتعارف عليه ، ومن أهم الإختصارات الشائعة المعمول بها في الأبحاث هي :

هـ = التاريخ الهجري .

م = التاريخ الميلادي .

ق م = قبل ميلاد المسيح .

جـ = جزء .

ص = صفحة .

رض = رضي الله عنه .

ع = عليه السلام ، وقد يختصر بعض الباحثين الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بـ (ص) أو (صلعم) والأفضل أن تكتب الجملة كاملة .

ط = طبع ، أو طبعة ، أو مطبوع .

مط = مطبعة .

خ = مخطوط .

ن م = نفس المصدر أو المصدر نفسه إذا تكررت الإشارة إلى المصدر في الصفحة نفسها بدون فاصل .

VOL. = Volume

ومن المختصرات الأجنبية :

P. = Page

PP. = Pages

الصفحات ، إذا كانت الإشارة إلى أكثر من صفحة

PP. 8 - 10

كأن تشير إلى الصفحات 8 - 10 تكتب

PP. 8 F.

أو تذكر الصفحة 8 والصفحة التالية

PP.8FF.

أو الصفحات التاليات بعد 8.

Ibid P.10= Ibidem . 10 ص

وإذا تكرر المرجع دون فاصلة تشير إليه بالسابق

ويشار إلى المرجع السابق في الصفحة نفسها إذا فصل بفواصل واحد فتقول :

OP. Cit. = Opero Citato =In The Work Cited.

وإذا كان الاقتباس من نفس الجزء والصفحة يشار إليه بـ : نفس المكان .

Loc Cit. = Loco Citato = In The Place Cited.

وإذا أريد الإشارة إلى ورود المرجع في أمكنة متعددة تستعمل الكلمة اللاتينية :

Passim

CF. = Compare

وإذا أشير إلى كلمة قارن ، تختصر :

Id. = Idem

ويختصر المرجع السابق بـ :

Supra

وترد كلمة اعلاه في المصطلح الغربي :

Infra

وفيا يأتي أو أدناه :

إعادة النظر في المسودة:

بعد أن نقلت ما في الجزازات، وربطت بين أجزائها، وعلقت عليها، وناقشت ما فيها، تبقى بعد ذلك ثغرات في البحث وأشياء تحتاج إلى استكمال أو إعادة نظر، وستجد في قراءتك المسودة نقصاً كثيراً، ونقاطاً منسية أو مؤجلة، من ذلك كلمات تحتاج إلى توضيح، وعبارات ونصوص تحتاج إلى ضبط بالشكل أو كلمات تضبطها لتزيل عنها اللبس، أو خطأ نحوي هنا أو استعمال لغوي غير سليم هناك تراجع فيه المعجم وكتب اللغة، وهنا تفصيل يحسن إيجازه، أو تكرار يجب حذفه، أو نقص عليك إتمامه، وقد تجد أنك نقلت نصوصاً طويلاً أثقلت بها البحث، يمكن إيجازها أو اختصارها، أو التعبير عنها بأسلوبك، وقد تكون نقلت أخباراً متكررة في صفحات متعددة، فيحسن أن تثبت الخبر الأول وتحيل عليه في المرات التالية، إما باختصار وإما بإشارة، وتنظر في الفقرات فتجد في موضع خللاً في الربط، وإن هذه الفقرة مقحمة في غير مكانها، فتربط ما يحتاج إلى الربط، وتحذف ما لا حاجة لوروده في هذا المكان. وتنظر كذلك في الفصول وتناسبها من حيث الطول فتجعل الفصول متناسبة ومتقاربة في الحجم، وإذا رأيت هناك حاجة للحذف فاحذف أو الإضافة فأضف، وتنظر في الهوامش فتجد بعض المصادر متأخرة وقد قدمتها، فتقدم ما حقه التقديم وتؤخر ما حقه التأخير وتتوثق من وفيات المؤلفين ومن أسماء الكتب وطبعاتها، وإذا رجعت إلى أكثر من طبعة لسبب ما، فيجدر الآن أن توحد الطبعات وتختار الكتاب المحقق والمطبوع طبعة علمية، وإذا رجعت إلى مخطوط وقد طبع فيحسن أن تعود للمطبوع، وقد تكون حين نقلت ما في الجزازات ذكرت المصدر مع مكان وزمان الطبع واسم المحقق ورقم السلسلة، وقد تكرر المصدر وكررت هذه المعلومات، فيجدر بك هنا أن تحذف هذه التفصيلات لأنها موجودة في جريدة المصادر ولا بأس من ذكرها أول مرة فقط، أو أنك ذكرت الجزء والصفحة بلفظها الكامل، ويحسن أن تستعمل الرموز والمختصرات، ولاحظ أن الهامش لا يثقل بالإشارات غير الضرورية، وقد تشير إلى المصدر باسم المؤلف مرة وباسم الكتاب مرة أخرى، وفي هذه القراءة توحد الإشارة فإذا كان منهجك في الإشارة إلى المؤلف فيجب أن تستمر في كل البحث في الإشارة إليه، وإذا أشرت إلى الكتاب فوحد الإشارة إليه في كل هوامش البحث، وقد تكون استعملت

صيغة الأمر في الإشارة في الهامش فقلت: انظر، وراجع، وقارن، وقابل، ولاحظ، فينبغي أن تتجنب هذه الصيغة وتستعمل صيغة المبني للمجهول فإنها أكثر لياقة وأدباً ودماً، فقولك (يُنظر) خير من (انظر)، و (يُراجع) خير من (راجع)، و (يلاحظ) خير من (لاحظ)، وهكذا.

وقد يمر بك نص من شعر أو نثر وقد شرحت كلماته الصعبة، وفُتِرت بعض مغاليقه، وعلقت على توجيه المعنى فيه، وقد تكون فعلت هذا ثانية عندما تكرر النص كله أو بعضه، ويحسن الآن أن تحذف الشرح إذا تكرر، وتختصر النصوص وتكتفي منها ببيت من أبيات وبسطر من سطور، وتشير إلى الموضوع السابق لمعرفة التفاصيل، على ألا يكون الاختصار مخلاً يذهب بالمعنى المراد، وإذا كنت ذكرت خبراً وذكرت مصادره مرتبة حسب قدمها الزمني، ثم تكرر الخبر كله أو بعضه، وكررت المصادر التي سبقت، فيحسن هنا أن تثبت أول مصدر وتحذف المصادر الباقية، أو تحيل على الخبر في الموضوع السابق.

وإذا كان في البحث أعلام كثيرة تحتاج إلى ترجمة، وقد ترجمت لهم في الهامش، فارجع إليها، واختصر الترجمة الموسعة واحذف الكلام الطويل الذي يمكن الاستغناء عنه، واحذف من ترجمت لهم من الأعلام المشهورين كالخلفاء والشعراء المشهورين، وقد تترجم لعلم وتكرر ذلك في موضع آخر سهواً أو قصداً، وهنا يجب أن تحذف المكرر، وقد تشير إليه إذا تكرر ذكره بأن ترجمته قد مضت، ومن الباحثين من يجعل هذه التراجم مرتبة حسب حروف الهجاء ويجعلها في ملحق في آخر البحث، وهذا أمر حسن مستحب.

إن قراءة المسودة هذه هو نقد لها، واستدراك عليها، وإعادة تنظيمها، وصقل لأسلوبها واستكمال لنقصها، وقد مرت بك علامات الترقيم وعرفت مواضعها وألمت بضرورات الشكل والرسم الإملائي والاستعمالات اللغوية والاختصارات، فعليك أن تفتن لها وتحسن استعمالها في بحثك هذا حتى يكون بريئاً من النقص والعيب والخلل.

المبيضة:

بعد أن نظرت في المسودة، وهذبت فيها وشذبت، وعدلت وبدلت، وأعدت صياغة ما لم يعجبك، وبرأتها من الخطأ والسهو والزلل، وبعد أن أطمأنت بأنك لم

تترك فيها نقصاً، أو مأخذاً، أو شيئاً مؤجلاً، بعد كل ذلك، تبدأ بتبييض المسودة، تكتب بخط واضح، تكتب على سطر وتترك آخر، وتترك مسافة من اليمين وأخرى من اليسار، تلتزم بعلامات الترقيم والهوامش، تترك مسافة عند بداية السطر وترتيب الأرقام، كل شيء يكون متناسقاً، وفق هندسة وذوق وعناية بالخط، وكتابة العناوين بخط أكبر، ويكون ترتيب البحث أو الرسالة الجامعية كالآتي:

أولاً - صفحة العنوان :

تكون أول ورقة يكتب على وجهها :

أ - عنوان الرسالة .

ب - اسم الطالب (مقدمها)

ج - الدرجة العلمية المتقدم لها .

د - اسم الكلية أو المعهد وكذلك القسم .

هـ - العام الدراسي .

ترتب هذه المعلومات وفق أبعاد منتظمة حسب تسلسل ذكرها، وعند تجليد الرسالة تكون هذه المعلومات على الغلاف، وتترك ورقة بيضاء قبل العنوان الداخلي .

ثانياً - محتويات الرسالة، وتشمل :

أ - المقدمة .

ب - فهرس المادة العلمية (الأبواب والفصول) .

ج - فهرس الملاحق والوثائق والجداول والرسوم، إن وجدت .

ويمكن للطالب أن يستأنس بتنظيم الرسائل الجامعية الجيدة المخطوطة أو المطبوعة .

ثالثاً - المقدمة (*) :

تتضمن المقدمة بعض النقاط الأساسية التي لا بد منها، ولا شك أن مادة المقدمة كانت قد اختمرت في ذهنك أثناء جمع المادة في الجرازات، وأثناء الكتابة في المسودة،

(*) من الكتاب من يضبط المقدمة بفتح الدال ومنهم من يكسرها، وكلاهما مصيب : (المقدمة بفتح الدال وكسرها، مقدمة الكتاب ومقدمة الجيش). (م. و. قدم).

وربما سجلت بعض أفكارها في هذه الورقة أو تلك لئلا تنسى ، تجمع أشتات ما سجلت وتعيد تنظيمها ، وتكون المقدمة مركزة وموجزة ، تتناسب وحجم الرسالة ، بحيث لا تزيد عن خمس أو ست صفحات ، وتتناول المقدمة النقاط الآتية :

أ - تحديد الموضوع ، وبيان أهميته وطبيعته وحدوده في الزمان والمكان .

ب - صلتك بالموضوع وأسباب اختياره .

ج - من سبقك إلى دراسة هذا البحث ، وقيمة الأبحاث السابقة ، وصلتها ببحثك ، ومدى استفادتك منها .

د - استعراضاً للخطة والموضوعات التي عالجتها ، ولأبأس من التعرض للمشكلات التي واجهتك بشيء من الإيجاز .

هـ - دراسة عن المصادر الأساسية التي أفدت منها ، وكان لها دور في الرسالة ، ويحسن هنا أن تقسم المصادر الأساسية التي أفدت منها إلى مجموعات ، وتبين قيمة المادة العلمية التي انتفعت بها ونوع هذه المادة ، وتربط بين كل مجموعة وبين جانب من جوانب البحث ، وما يقال هنا عن المصادر ، يقال كذلك عن المراجع الحديثة التي كان لها أثر في توجيه البحث وتكوينه .

و - شكر من قدم عوناً لإنجاز مهمتك ، من أساتذة ومشرفين ، أو أفراد أرشدوا إلى مراجع ، أو أعاروا مخطوطة ، أو يسروا أمراً ، على أن لا يكون في هذا مبالغة أو غمط لحقوق الآخرين ، ومن الباحثين من يرى أن يوضع هذا الشكر في صفحة مستقلة تلي صفحة العنوان ، ولا ضير من وضعها في آخر المقدمة .

تكون أرقام المقدمة بالحروف الأبجدية (أ ب ج د هـ) ، أو تكتب بأرقام كالتالي تستعمل في المغرب وهي الأرقام العربية التي استعملها الأوروبيون (1، 2، 3، 4) تخالف أرقام بقية الرسالة ، ذلك لأن المقدمة آخر ما يكتب من الرسالة ، ولا يُدرى ما سيكون عدد صفحاتها ، وتذيل المقدمة بعنوان الباحث مع ذكر التاريخ الهجري أولاً ، ثم الميلادي .

رابعاً - التمهيد :

ليس كل بحث يحتاج إلى تمهيد ، وهناك أبحاث يكون فيها التمهيد ضرورياً ، يتناول التمهيد القضايا التي لا تصح أن تكون فصلاً أو باباً ، وهي ضرورية لإعطاء

فكرة تمهيدية عن الموضوع بعامة، تحيب عن التساؤلات التي قد تنشأ هنا وهناك، فقد تحتاج في بعض الموضوعات أن تُلَمَّ بالعصر، لئلا تضطر أن تستطرد خلال الفصول لبيان حالة من أحوال العصر، أو ظاهرة من ظواهره، فيتكفل التمهيد بالإجابة عن مجموع التساؤلات حول ذلك، كان تتعرض فيه إلى الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك.

أما حجم التمهيد فتقرره طبيعة النقاط التي يتطرق إليها، ولكن في كل الأحوال لا يزيد على حجم فصل من فصول الرسالة، فإذا كان حجم الرسالة 250 صفحة ينبغي أن يكون بحدود 15 - 20 صفحة.

خامساً - صلب البحث أو الرسالة :

إذا كنت قد قسمت الرسالة إلى أبواب وفصول، أو فصول فقط، فهناك عرف متبع في التنظيم وإخراج شكل الرسالة، تكتب الباب الأول في صفحة مستقلة بحجم كبير، وتكتب في ورقة ثانية الفصل الأول بحرف أصغر من حرف الباب، وتحت الفصل اسمه، وأحياناً الموضوعات التي تندرج تحته، ثم تبدأ الفقرة الأولى من الفصل في ورقة جديدة، تاركاً مسافة من بداية السطر، وتبدأ التبييض بخط واضح، ومسافات بين الكلمات، اكتب على وجه واحد من الورقة، اكتب سطرًا واطرك الذي يليه، وضح الكلمات ولا تجعلها متلاصقة، وتذكر أنك تكتب ليقراً غيرك ممن يكتب على الآلة الكاتبة أو عامل المطبعة، اترك مسافة كافية للهامش، واطرك مسافة بعد كل فقرة والفقرة التي تليها، ضع أرقام الإحالات بين قوسين من الزاوية العليا اليسرى للكلمة، وقد يحسن أن تكتب هذه الأرقام والأرقام التي تقابلها في الهامش بحبر مختلف عن حبر التحرير، كأن يكون بلون أحمر أو أخضر، أما تسلسل هذه الأرقام، فلك أن تجعل لكل صفحة أرقامها، فقد يكون في الصفحة ثلاث إحالات أو أربع، تبدأ من واحد إلى أربع، وفي الصفحة التي بعدها تبدأ من رقم واحد، وهكذا لكل صفحة تسلسلها، وفائدة هذه الطريقة إنك إذا سهوت عن هامش أو أخطأت فيه، فيمكن استدراكه في الصفحة نفسها، زيادة أو نقصاً.

وهناك طريقة أخرى، هي أن تسلسل الإحالات بأرقام متسلسلة من أول الفصل إلى آخره، ومن فوائد هذه الطريقة إن الأرقام لا تتغير إذا تغيرت الصفحات عند طبع

الفصل أو تبييضه مرة ثانية ، فإذا تغيرت الصفحات لا يتغير التسلسل ، ومن مضارها أنك إذا نسيت هامشاً أو أضفت فستضطّر إلى تغيير التسلسل كله في جميع الصفحات التالية ، وكذلك إذا كان الفصل طويلاً والإحالات كثيرة ، فستكون الأرقام كبيرة تعد بالآلاف ، إن هذه الطريقة تصلح للأبحاث الصغيرة والمقالات . وعليك عند التبييض أن تتنبه وتراعي سلامة اللغة والنحو والرسم الإملائي الصحيح ، غير مهمل نبرة الصاد والضاد ، ونقطتي التاء المربوطة والياء تفريقاً لها عن الألف المقصورة ، اضبط أسماء الأعلام والمواقع وما يلتبس بالشكل ، واضبط الفعل المبني للمجهول ، وإذا كانت في البحث نصوص أدبية فاضبطها بالشكل حتى تتضح قراءتها وخاصة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشعر والخطب والأمثال ، وما إلى ذلك . لا تنسَ علامات الترقيم والأقواس الكبيرة والصغيرة ، احصر النصوص المقتبسة بين علامتي التنصيص « » ، وإذا كان النص آية فيحسن أن تضعها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ ، استعمل القوسين الكبيرين عند تفسير كلمة أو ذكر مدينة أو علم أجنبي ، واستعمل المعقوفتين [] عند إضافة كلمة من عندك لإقامة نص أو إتمام نقص ، واستعمل علامة المساواة = بعد آخر كلمة من آخر سطر في الهامش ، إذا لم تكن المسافة كافية لإتمام الهامش واكمله في هامش الصفحة التالية على أن تضع في أول الهامش في الصفحة التالية العلامة نفسها = وتكمل الهامش بعدها .

وهكذا تستمر معتنياً بشكل الرسالة ونظامها ، فهو أمر له أهميته ، فإذا انتهيت من الفصل الأول ، تبدأ بالفصل الذي يليه ، متبعاً النظام نفسه ، وهكذا حتى تنتهي من الفصول .

سادساً - الخاتمة :

يحرص الباحث أن تكون الخاتمة الصورة المصغرة للبحث بشكل لا يزيد عن حجم المقدمة 8-10 صفحات ، يضمناها ملخصاً للبحث أو الرسالة ، موضحاً النقاط الأساسية ، ومن الباحثين من يستعرض الفصول والأبواب ، وهو عمل غير محمود ، لأن ذلك مر ذكره في المقدمة ، بل الأفضل أن يبرز النقاط الأساسية ، ويظهر الجديد في بحثه وما توصل إليه من نتائج ، وكذلك ما يرى من توصيات .

من المهم أن تصاغ الخاتمة بأسلوب جذاب ذكي ، يبرز أهم المعلومات والنتائج

والجديد، وتكون الخاتمة منفذاً للقارئ ليتعرف سريعاً على الرسالة فيقبل عليها أو يصد عنها. وقد يضمّن الباحث الخاتمة نقاطاً تفتح مجالات جديدة لأبحاث أخرى منطلقة مما توصل إليه. وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون الخاتمة مبرأة من الطول والتكرار والادّعاء والمبالغة، إنها تمثل شخصية الكاتب، ولا بد أن يكون عرضها ذكياً خفيفاً على النفس والقلب.

سابعاً: الملاحق والوثائق:

بعض الأبحاث ترجع إلى وثائق ونصوص ذات أهمية، كالمكاتبات والخطب والرسائل والوقيات والإجازات وغير ذلك، وقد تكون طويلة يفيد منها أثناء البحث، ولكن يرى أن لها أهمية وأن طولها وكثرتها تثقل البحث وتخرجه عن السياق، فلا بد من وضعها في ملحق في آخر الرسالة، أو قد تكون هناك تراجم كثيرة ترد أثناء البحث وقد تثقل الهامش، ولئلا تتكرر الترجمة، فتوضع هذه التراجم في ملحق وترتب وفق التسلسل الهجائي لأسماء المترجم لهم، ويشار خلال البحث أو الرسالة إلى الملحق أو الوثيقة، ويُعطى كل منها رقماً خاصاً به، وهكذا.

ومكان هذه الملاحق في نهاية الرسالة وقبل المصادر، وتأتي جريدة المصادر بعدها مباشرة، ومن الباحثين من يؤخرها بعد جريدة المصادر، والرأي الأول أفضل، لأن الصلة بين الرسالة أو البحث وبين الملاحق صلة وثيقة، ثم إن مآخذ هذه الملاحق متضمنة في جريدة المصادر، ولهذا فالأولى أن تكون المصادر بعد كل ما تضمنته ووردت الإشارة إليه.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع:

جرى بعض الباحثين على تدوين كل الكتب التي قرأوا فيها أو اطلعوا عليها، أو جاء ذكرها عرضاً في البحث، في فهرس المصادر والمراجع، وبذلك تكثر جريدة المصادر بشكل مبالغ فيه، فقد يذكر بعضهم كتباً لم يطلعوا عليها أو لم يفيدوا منها، وأسوأ ما يتعرض له الباحث من نقد، إذا دَوّن كتاباً في فهرسه لم يطلع عليه، ولم يعرفه حق المعرفة، ولذلك وجب أن يكون الباحث على بينة من كل مصدر أو مرجع يذكره، ويكون قد ألمّ بهادته، وأطلع على محتوياته، وعرف قيمة الكتاب بين أشباهه من

الكتب، وطريقته في التأليف، وعرف كذلك مؤلفه وزمانه وعلمه وميوله، إذن ينبغي أن يذكر في هذا الفهرس الكتب التي أفاد منها، وأسهمت في تكوين البحث، ومر ذكرها فيه .

وهناك في الجانب الآخر بعض الباحثين يفيدون من مراجع وينقلون عنها أفكاراً واستنتاجات ووجهات نظر، ويغفلون ذكر تلك المراجع، مغمطين حق أصحابها، ومدلسين في عملهم، أو قل سارقين جهد الآخرين .

ومن الباحثين من يضع مصادر ومراجع كل باب أو فصل بعد الباب أو الفصل، ثم يذكر في نهاية البحث المراجع العامة، ولا ضرر من هذه الطريقة فهي تحدد مراجع كل باب أو فصل، ولكن الأفضل الذي جرت عليه أكثر الأبحاث والدراسات أن توحد المصادر والمراجع في آخر البحث أو الرسالة .

يرتب الفهرس ترتيباً هجائياً وفق أسماء المؤلفين، إذا كان البحث قد التزم في الإشارة إلى المصادر في الهوامش إلى اسم المؤلف، ويرتب وفق أسماء الكتب إذا كانت الإشارة إلى المصادر في الهوامش إلى اسم الكتاب، وترتيب الفهرس وفق أسماء المؤلفين أفضل، وهو ما جرى عليه المستشرقون، وميزة ذلك أن المؤلف يذكر في الفهرس مرة واحدة، وتذكر معه سنة وفاته، وتدرج كل كتبه التي استفيد منها مع اسمه، أما إذا كان الترتيب وفق اسم الكتاب فسيكرر ذكر المؤلف مرات بعدد كتبه، ويكرر اسمه ولقبه ووفاته مع كل كتاب من كتبه، وستضطر لتختصر اسمه أو وفاته عند التكرار، ويكون الاهتمام إلى معرفة اسمه كاملاً وسنة وفاته صعباً .

يرتب الفهرس وفق ما يلي :

أولاً- المخطوطات :

يذكر المؤلف باللقب الذي اشتهر به، ثم اسمه كاملاً، وسنة وفاته، ويذكر بعده اسم المخطوط ومكان وجوده في المكتبات ورقمه، مثال ذلك :

- الواقدي - محمد بن عمر بن واقد (ت 207 هـ) .

كتاب الردة، مخطوط، مكتبة خدابخش - يانكي بور، باتنا، الهند، رقم 1042 .

- أبو العرب - محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت 333 هـ) .

كتاب المحن، مخطوط، مكتبة جامعة كمبودج، انجلترا رقم Q9/235 .

- الوشاء - أبو الطيب محمد بن أحمد بن اسحاق بن يحيى (ت 235 هـ).
كتاب الفاضل في صفة الأدب الكامل، مخطوط، مكتبة المتحف العراقي،
بغداد، رقم 9111.

ثانياً - الكتب المطبوعة :

تذكر الكتب العربية مرتبة وفق اسم المؤلف الذي اشتهر به، مستبعداً (أبو، ابن،
أل) من الترتيب، مع ذكر اسم المؤلف كاملاً، وسنة وفاته، ثم اسم الكتاب، واسم
محققه إن وجد، واسم المطبعة، ومكان وتاريخ النشر، وفق الترتيب الآتي :
- ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 291 هـ).
مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة
1960 م.

- الجواليقي - أبو منصور موهوب بن أحمد (ت 540 هـ).

المعرب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة دار الكتب المصرية،
القاهرة 1361 هـ.

- المرزوقي - أحمد بن محمد بن الحسن (ت 421 هـ).

شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط لجنة التأليف
والترجمة والنشر، القاهرة 1951 - 1953 م.

ثالثاً - المراجع الأجنبية :

ترتب وفق اسم الشهرة للمؤلف The Surname ثم اسم الكتاب ومكان وتاريخ
النشر مثل :

- Dimnet, E., : The Art of Thinking. (New York: Simon and Schuster, 1928)

- Morize, A.: Problems and Methods or Literary History.

(Boston: Ginn and co. , 1922).

- Valline, G. H. Good English and How to write in (PAN - Books, London,
1951).

رابعاً - المجلات :

ودوائر المعارف والكتب التي لا يعرف مؤلفوها، والوثائق وما إليها، يشار إلى عنوان المقال واسم الكاتب، واسم المجلة أو الصحيفة، ورقم العدد وتاريخه، مثل :
- إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة المجلد الأول، سنة 1955، ص 232.
- التدوين والمعاجم - يوسف العش، مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد السادس عشر، سنة 1941، ص 422.

هذا ويمكن ادخال المجلات ودوائر المعارف - إذا كانت قليلة - ضمن الكتب المطبوعة، وترتب وفق أسماء المؤلفين، وإذا وجد كتاب أو بحث لا يعرف مؤلفه، فيوضع تحت اسم (مجهول المؤلف) في حرف الميم ضمن أسماء المؤلفين.
من الباحثين من يفصل بين المصادر والمراجع، فيجعل المصادر أولاً ثم المراجع بعدها، ومن الباحثين من لا يفصل بين الكتب المخطوطة أو المطبوعة أو المجلات والصحف، فيجعل الجميع في تسلسل واحد حسب أسماء المؤلفين أو حسب أسماء الكتب، ولا ضرر في ذلك، إذ أن الغاية التيسير وسهولة الوصول إلى الكتاب ومعرفة مؤلفه ومكان وزمان طبعه، والمفضل عندنا ما أثبتناه أولاً.

قبل الطبع :

الآن وقد اكتمل بحثك - رسالتك - وقد كتبت بعض فصوله وأنت نشط حاضر الذهن، وكتبت بعضها وأنت مشغول البال فاتر الهمة، فتفاوتت البحث قوة وضعفاً، تماسكاً وتخلخلاً، وقد مر على كتابة بعض الفصول مدة طويلة نسيت تفاصيلها، وقد تكون أعدت بعض الأفكار، وكررت واستطردت، وقد تكون ادخرت أفكاراً واستدراكات لتضعها في مكانها المناسب، فنسيت بطول المدة أن تستدركها، وقد . . .
وقد . . . عليك الآن أن تعيد قراءة البحث بذهن متجدد واع ناقد، تصقل عبارتك، وتهذب وتشذب ألفاظك، وتقوّم أسلوبك، وترمم ما يحتاج إلى ترميم من هذا البناء، ولا تنظر إليه نظرة إعجاب فإن هذه النظرة تخفي النقص ولا تنظر إليه نظرة مستهينة، فإنها تضعيع الرونق، وتقلّ العزم، واعمل قلمك حذفاً وشطباً وصقلاً وتهذيباً، وراجع

ما يحتاج إلى مراجعة، وأعد كتابة الصفحات التي كثر فيها الخطأ، وأعد صياغة العبارات الركيكة، شذب المستطرد واحذف المكرر، واجمع أركان البحث وقوّم بنيانه، واجعله وحدة متماسكة، لا خلل فيه ولا زلل، وأضف اللمسات الأخيرة على بحثك - رسالتك - واجعله بآتمّ بنيانه وآتمّ صورته، جيداً في مخبره ومظهره، فإنك بعد استطبعه على هذه الصورة، أو تدفعه لمن يطبعه، وعلى الشكل الذي ستخرجه سيلقاه الناس سواء أكانوا أساتذة مناقشين أم جمهوراً قارئين، ومن هؤلاء وهؤلاء من سينظر إليه بعين الرضا فيتجاوز عن الصغائر والهناات، ومنهم من سينظر إليه بعين السخط فيظهر فيه العيوب وقد يجسم تلك العيوب، فحذار أن يغرك إطرء راض، أو يثبط عزمك لوم ساخط، ما دمت قد أخلصت العمل والتزمت بمنهج علمي قويم سليم.

وبعد:

فتؤكد ما قلناه أولاً، أن البحث نشاط إنساني ولا يتم بناء ولا ارتقاء دون البحث الجاد، ولا بد للبحث من منهج قويم، يعين الهدف ويرسم الطريق ويذلل الصعاب ويوفر الوقت والجهد، وهو أقرب طريق إلى الحقيقة، وهو من مظاهر النشاط البشري الذي يتطلب الاستعداد والصبر والعزيمة والإخلاص والذكاء.

وإذا كنا قد أخذنا مناهج البحث بشكلها الحالي عن غيرنا من الأمم، التي صار البحث والمنهج لديها دعامتين من دعائم التطور والرقي، فإن هذه الأمم كانت قد أخذت الأسس الأولى من تراث قديم عريق، هو التراث العربي الإسلامي، الذي كان له شأن كبير في البحث وفي ابتداع مناهج التأليف، ولذلك لا بد من الوقوف عند مناهج القدماء العرب لتتعرف على ما كان لديهم من مناهج وطرائف في البحث ابتكروها وأقاموا عليها بناءهم السامق، نتعرف على ذلك التراث الماضي، لا لنبدأ منه، بل نبدأ من حيث انتهى الآخرون - ولكن لنعرف ما كان عليه فكر الأجداد، وجهد الأسلاف، ونذكر لهم حقهم من الإكبار والإجلال ليكون ذلك حافزاً لنا، وباعثاً لهممنا، وليعرف الأبناء فضل الأجداد ومكانتهم فيزيحوا عن أنفسهم غبار الكسل، ويخلعوا ثياب الذل، ويعلموا أن أمماً بلا حضارة أو تراث استطاعت أن تبني لها حضاراً علمياً، وإنّا أمة لها تراث عظيم وحضارة ممتدة في أعماق الزمان، فما أحرارها أن يكون لها حاضر علمي متطور كما كان لها ماضٍ علمي متطور، ولعل في النظر إلى الماضي حافزاً إلى النهوض من وهدة الواقع العربي الفاسد المتخلف الممزق المريض.



الفصل الثاني

منهج البحث في التراث

البحث

يرد مدلول البحث عند المؤلفين العرب المسلمين بالمعنى الذي عرفناه في البحث في العصر الحاضر. ومن خلال النصوص التي ذكرت كلمة البحث نجدها تعني: التفتيش عن النصوص والأخبار، وقد ورد بهذا المعنى في كثير من الكتب⁽¹⁾، من ذلك قول أبي أحمد العسكري عند حديثه عن التصحيف والتحريف وما يغلط به كثير من الناس، إلا من افتن في العلوم ولقي العلماء والرواة «واستقيح لذة الراحة والتقليد على تعب البحث والتفكير»⁽²⁾، ويستعمل ابن طباطبا العلوي الكلمة للدلالة على النظر والتأمل في دراسة الأشعار، فإذا عرض في أشعار العرب التي يحتج بها تشبيه لا تتلقاه بالقبول، أو حكاية تستغريها «فابحث عنه ونقر عن معناه»⁽³⁾، والبحث في كلا النصين مقرون بـ (التنقير). ويرد (البحث) بمعنى المناقشة والجدل، من ذلك ما ذكره المبرد في كتاب الكامل في ذكر رجل من الخوارج جيء به إلى عبد الملك بن مروان، قال: «فبحثه، فرأى منه ما شاء فهماً وعلماً، ثم بحثه فرأى ما شاء أرباً ودهياً، فرغب فيه، فاستدعاه إلى الرجوع عن مذهبه»⁽⁴⁾.

ويكون معنى البحث فيما بعد بمعنى الجدل والمناظرة، ويعرف عند علماء المنطق بأداب البحث، يعرف الشريف الجرجاني آداب البحث بقوله: «صناعة نظرية يستفيد منها الإنسان كيفية المناظرة وشرائطها، صيانة له عن الخطأ في البحث، وإلزاماً للخصم وإفحامه»⁽⁵⁾.

(1) أفدنا من كتاب منهج البحث الأدبي عند العرب لأحمد النجدي فقد فصل في هذه الموضوعات (انظر ص 29 وما بعدها).

(2) شرح ما يقع فيه التصحيف ص 1 وانظر نصوصاً أخرى جاء فيه البحث بهذا المعنى من مثل: سمط اللاكي 430/1، معجم الأدباء 97/5، المثل السائر 1/112.

(3) عيار الشعر ص 11.

(4) الكامل 3/231. وانظر نصوصاً أخرى ورد في البحث فيها بهذا المعنى من مثل: زهر الآداب 2/844، 845، أسرار البلاغة ص 65، تذكرة السامع ص 41.

(5) التعريفات ص 14.

وكان للمؤلفين القدامى منهج واضح يلتزم به كثير من المؤلفين ، وبخاصة أولئك المؤلفون الذين لهم مكانة ، ويحذرون النقد من الطاعنين على الكتب المنقّرين عن الزلات والعيوب ، وقد نبّه الجاحظ لذلك ، فقال : «من صنّف كتاباً فقد استُهدِف ، فإن أحسن فقد استعطف ، وإن أساء فقد استقذِف»⁽¹⁾ ، وقال أيضاً : «لا يزال المرء في فُسحة من عقله ما لم يقل شعراً أو يصنّف كتاباً»⁽²⁾ .

ومن دلائل وجود منهج يلتزم به المؤلفون أنهم كانوا يذكرون من يجيد في تأليفه ، ومن يُسيء ويُخلط ، يصف المرزباني أبا بكر الصولي بجودة التأليف ويُنهي عليه ، يقول : «فكان واسع الرواية حسن الحفظ للأدب والافتنان فيها ، حاذقاً بتصنيف الكتب ووضع الأشياء في مواضعها»⁽³⁾ وفي وصف المرزباني هذا تظهر ملاحظته بحسن ترتيب الصولي لمواد كتبه ووضعها في أماكنها المناسبة ، أي أنه يهتم بالتبويب والتنسيق وترابط أجزاء البحث ، وهو أمر مهم من أمور المنهج ، ويعزز هذا قول الخطيب البغدادي في وصفه للمرزباني : «كان حسن الترتيب لما يجمعه»⁽⁴⁾ ، وجودة التأليف ترتبط بحسن العرض ، ووضوح الأفكار ، وسلامة القرينة ، وحسن استيعاب المؤلف لمادته العلمية ، وتمكنه من العلم الذي يزاوله . يقول ياقوت الحموي عن كتاب المقدمة في النحو للجوهري : «وهذا الكتاب هو الذي بأيدي الناس اليوم ، وعليه اعتمادهم ، أحسن تصنيفه وجود تأليفه ، وقرب متناوله . . . يدل وضعه على قريحة سالمة ونفس عالمة»⁽⁵⁾ ، ويقول ياقوت عن أبي الفرج : «لا أعلم لأحد أحسن من تصانيفه في فنّها ومن حسن استيعاب ما يتصدى لجمعه»⁽⁶⁾ .

وترتبط جودة التأليف أيضاً بحسن التصنيف ، وإقامة الحجج ، وحسن الاختيار ، كما يقرر ذلك الصفدي في وصفه المرزوقي : «كان غاية في الذكاء والفطنة ، حسن التصنيف وإقامة الحجج ، وحسن الاختيار»⁽⁷⁾ . ولم يهملوا في ذلك ملاحظة جودة

(1) زهر الآداب 1/ 142 .

(2) محاضرات الأدباء ص 41 / 1 .

(3) معجم الشعراء ص 431 .

(4) تاريخ بغداد 3/ 135 .

(5) معجم الأدباء 2/ 268 .

(6) معجم الأدباء 5/ 149 .

(7) الوافي بالوفيات 8/ 5 .

العبارة، وصفاء اللغة، بالإضافة إلى حسن التأليف والإجادة، وحسن العرض والفطنة والاستيعاب والجلدة، وقد أخذوا على بعض المؤلفين تقصيرهم في هذه الأمور، فوصفوا مؤلفاتهم بالبرودة والركاكة، فهم إما أن يختصروا كتب غيرهم، أو يضيفوا إليها ما لا حاجة به، كما يقول القفطي ناقداً عبد اللطيف البغدادي: «وكان يدعي تصنيف كتب ما فيها مبتكر، وإنما يقف على تصانيف غيره، فإما أن يختصر أو يزيد ما لا حاجة إليه، وهي في غاية البرود والركاكة»⁽¹⁾.

ومنذ القرن الرابع للهجرة أصبح هناك نظام متبع في التأليف هو المنهج باصطلاح العصر الحاضر، وصار الخروج عليه إخلالاً في أسلوب التأليف، والعادة الجارية في التصنيف، كما ينص على ذلك أبو حيان التوحيدي في كتاب الإمتاع والمؤانسة، فهو يبين طريقته في التأليف: «وقد رأيت أيها الشيخ - حاطك الله - عند بلوغي هذا الفصل أن أختتم الجزء الأول بما انتهى إليه وأشفعه بالجزء الثاني . . . غير عائج على ترتيب يحفظ صورة التصنيف على العادة الجارية لأهله»⁽²⁾ ويقول أبو حيان أيضاً إن هناك مذهباً للمصنفين يتبعه، يقول في رسالته أخلاق الوزيرين: «ولقد اضطرب على نسج الرسالة على مذهب المصنفين»⁽³⁾.

ومن خلال ما مر من نصوص ذكرها المؤلفون، يتضح أن هناك مذهباً أو منهجاً كان يتبعه المؤلفون في مصنفاتهم، وقد أثنوا على بعض المؤلفين الذين كان لهم منهج قويم سليم.

الباحث (العالم):

نطلق الآن على من يقوم بالبحث والتأليف كلمة (الباحث) وكان القدماء يطلقون كلمة (العالم) أو المؤلف أو المصنف. وأوجبوا في المصنف أن يكون ذا أهلية ومقدرة، وإلا فإن غير الكُفء الذي يتصدى للتأليف يكون قد أساء إلى دينه وعلمه وعرضه،

(1) إنباء الرواة 2 / 194-195 .

(2) الإمتاع والمؤانسة 1 / 226 .

(3) أخلاق الوزيرين ص 461.

يقول أبو زكريا النووي في صدد حديثه عن آداب التأليف: «وينبغي أن يعتني بالتصنيف إذا تأهل له . . . وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه»⁽¹⁾، ويضيف الزركشي إلى الأهلية صفتي الفهم والاطلاع لمن يروم التأليف: «من فروض الكفاية تصنيف الكتب لمن منحه الله فهماً واطلاعاً»⁽²⁾ وقد ألح المؤلفون المسلمون إلى مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوافر في المؤلف، من ذلك:

1 - القدرة على استيعاب النصوص والفهم الصحيح، والتمييز بين صحيح الأخبار وزائفها، وترد كلمة (محصل) للدلالة على العالم المثبت (أهل التحصيل) للعلماء والأثبات الذين يجمعون العلم ويعون ما يحصلون، وقد ورد هذا اللفظ في غير مصدر، يعني المؤلفين وأهل العلم، يقول السيرافي في صفة المبرد: «وسمعت نبطويه يقول: ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه، ومن أبي العباس بن الفرات . . . وأكثر أهل التحصيل يفضلونه»⁽³⁾، وترد كلمة (المحصل) للعالم المثبت في قول أبي الفرج الأصفهاني ذاكراً مذهب السيد الحميري: «وقد روى بعض من لم تصح روايته أنه رجع عن مذهبه، وقال بمذهب الإمامية، وله في ذلك:

تجفرتُ باسم الله والله أكبر وأيقنت أن الله يعفو ويغفرُ

وما وجدنا ذلك في رواية محصل ولا شعره أيضاً من هذا الجنس»⁽⁴⁾. ويقترن التحصيل بالتمييز، لما في التمييز من حسن نقدي وذكاء وفطنة، ولذلك وصف ابن المقفع العلماء بأنهم أهل التمييز والتحصيل، في قوله: «البلاغة كشف ما غمض من الحق، وتصوير الحق في صورة الباطل، والذي قاله أمر صحيح لا يخفى موضع الصواب فيه على أحد من أهل التمييز والتحصيل»⁽⁵⁾.

وعلى النقيض من العالم المحصل، هو الراوي الذي لا يثبت وينقل الروايات الفاسدة، ويقرن الجاحظ كلمة عدم التحصيل بعدم التثبت، في قوله يصف

(1) التعريف بآداب التأليف - السيوطي ص 3، وانظر منهج البحث الأدبي عند العرض ص 37 وما بعدها.

(2) المصدر السابق.

(3) أخبار النحويين البصريين ص 77.

(4) الأغاني 7/ 235-236 وانظر أيضاً الحيوان 3/ 97، نقد الشعر ص 166.

(5) الصنائع ص 53.

الوضاعين: «وما هو إلا أن وَلَدَ أبو مخنف حديثاً، أو الشرقي بن القطامي، أو الكلبي، أو ابن الكلبي... ثم صورته في كتاب وألقاه في الوراقين، إلا رواه من لا يحصل ولا يثبت»⁽¹⁾.

2- المحقق: ومن صفات المؤلف الثبت أن يكون محققاً، والتحقيق في التراث بمعنى الثبت من صحة الأخبار وصدقها، وفي اللسان: «تحقق عنده الخبر، أي صح، وحقق قوله وظنه تحقيقاً أي صدق»⁽²⁾. والعلماء المحققون هم المتثبتون من صحة الأخبار، ويقرن ابن الأثير كلمة المحققين بالعلماء في قوله متحدثاً عن البلاغة: «وهو الأصل المقيس عليه في التشبيه الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان»⁽³⁾، وكما في البيان علماء محققون ففي الأدب كذلك علماء محققون، يقول السيوطي ذاكراً أحد العلماء: «كان أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به»⁽⁴⁾.

ومما يلحق بهذه الصفات الدالة على العقل والروية والفطنة والذكاء، الثبت وعدم التسرع والعدالة والإنصاف، وعدم الجري خلف الهوى، وإلى ذلك يشير القاضي الجرجاني في قوله: «وليس يجب إذا رأيتني أمدح محدثاً، أو أذكر محاسن حضري أن تظن بي الانحراف عن متقدم... بل يجب أن تنظر مغزاي فيه وأن تكشف عن مقصدي منه، ثم تحكم عليّ حكم المنصف المثبت، وتقضي قضاء المقسط المتوقف»⁽⁵⁾.

3- ومن صفات العالم أن يكون واثقاً مما يقول غير متسرع، لا يدعي العلم ولا يكون متعلماً مدعياً مكابراً، بل يجب إذا سئل ولم يعرف أن يقول: لا أعرف، أو لا أدري، وكانوا يعدون قول العالم لا أدري نصف العلم، نقل ذلك الجاحظ عن عمر بن عبد العزيز: «من قال لا أدري فقد أحرز نصف العلم»⁽⁶⁾.

(1) رسائل الجاحظ 225/2-226.

(2) اللسان: حقق 10.

(3) الجامع الكبير ص 82-83. وترد الكلمة نفسها (المحققون من علماء البيان) في بديع القرآن ص 27.

(4) بغية الوعاة 2/241.

(5) الوساطة ص 5.

(6) البيان والتبيين 1/398. هناك مباحث في (لا أدري) يقول العلمي - المعيد ص 57: (تعلم لا أدري) فإنك إن قلت لا أدري علموك حتى تدري، وإن قلت أدري سألوكم حتى لا تدري). وانظر في بحث (لا أدري) روزنتال - مناهج علماء المسلمين ص 170 وما بعدها ومصادره في الهوامش.

وقال الجاحظ أيضاً: «وكانوا يستحبون ألا يجيبوا في كل ما سئلوا عنه»⁽¹⁾، وعلى النقيض من ذلك كانوا يضعون من يدعي العلم ويكابر ويذموه ذمّاً شديداً، وذلك ما نجده في قول أبي الطيب اللغوي ذاماً بعض المتعالمين: «يتقلد كل علم ويدّعيه ويركب كل إفك ويحكيه، يجهل ويرى نفسه عالماً، ويعيب من كان من العيب سالماً، ثم لا يرضى بهذا حتى يعتقد أنه أعلم الناس»⁽²⁾، وما يلحق بالتواضع ويرتبط به، بل هو منه، العدالة والإنصاف والاعتزان والبعد عن الهوى والعصبية، وهي صفات العالم المتزن، لأن العصبية تميل بالعالم نحو الجهل والباطل، وهي ستار يوارى الحق ويحول بين ظهور الحقيقة، ويدعو إلى اللجاج والمكابرة، وقد ذموا من يتعصب ويتحامل، ونبهوا إلى سقوط علمه، وبطلان حكمه، يقول المرزباني: «تحامل الزبير بن بكار على كثير - فيما جمعه من أخباره وبين عليه من سرقاته - ظاهر، وهو خصم لا يقبل قوله على كثير، لهجاء كثير لولد عبد الله بن الزبير»⁽³⁾، والنصوص والشواهد في هذا كثيرة، وقد أحسوا بعيب العصبية ونقائصها، ولذلك دفع المؤلفون عن أنفسهم هذه السُّبَّةَ وبرئوا منها في مقدمات كتبهم، كما فعل حمزة الأصفهاني في مقدمة كتابه التنبيه على حدوث التصحيف، إذ يقول: وأنا أجيبك عما سألت، سالكاً طريق الإنصاف، وتاركاً سبيل العناد، ولمتمساً النجاة من ركوب العصبية، أو الركون إلى الفساد واللجاج، وحمية الجاهلية»⁽⁴⁾، ويرى صاحب بن عباد أن في العصبية زراية على النفس لا تليق بعالم، وتضع من علمه، وتطمس الحقيقة، وتبهم سبيل الصدق، يقول: «وليس من الحزم أن يزري العالم على نفسه بالعصبية، ويضع من علمه بالحمية، فالناس مع اختلافهم وتباين أصنافهم متفقون على أن تغلب الأهواء يطمس أعين الآراء، وأن الميل عن الحق يبهيم سبيل الصدق»⁽⁵⁾، والعصبية - كما يراها العسكري - تجافي الإنصاف ولا تشاكل أخلاق العلماء⁽⁶⁾.

4- ومن صفات العالم أن يكون مجتهداً غير مقلد، مبدعاً غير متبع، له رأي

(1) البيان والتبيين 90/2.

(2) مراتب النحويين ص 3.

(3) الموضح ص 245.

(4) التنبيه على حدوث التصحيف ص 56.

(5) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ص 29.

(6) شرح ما يقع فيه التصحيف ص 7-6.

وفكر، لا يردد أقوال الآخرين دون بيّنة أو حجة، لا يعطل عقله ومداركه بتبني آراء الآخرين، يقول ابن الأثير في الحكم على الشعراء: «والذي أداني إليه نظر الاجتهاد دون التقليد، أن جريراً والفرزدق والأخطل، أشعر ممن تقدم من شعراء الجاهلية، وبينهم وبين أولئك فرق بعيد»⁽¹⁾، والتقليد دليل على قلة الفهم وقلة العلم، والافتقار إلى التفكير العلمي، يقول العميدي: «إنما يذهب في مدح الكتاب والشعراء مذهب التقليد، من يكون في علومه خفيف البضاعة، قليل الصناعة، صفر وطاب الأدب»⁽²⁾، وقد فطنوا إلى أن اتباع الحقيقة هو الأصل، وأن حكم العقل هو الحجة، سواء أوافق هوى النفس أم خالفها، ولذلك يوصي الجاحظ المؤلفين أن: «يكون الحق في ذلك هو ضالتك، والصدق هو بغيتك كائناً ما كان، وقع منك بالموافقة أم وقع منك بالمكروه»⁽³⁾، وفي هذا منتهى العدل، وتحكيم العقل، وهو الدليل إلى التفكير العلمي الصحيح.

5- التخصص: وكانوا يرون في التخصص ميزة علمية، إذ يكون المؤلف خبيراً في مادته، مكيناً في علمه، أما التشتت والتأليف في كل علم، فيعني فيما يعنيه المهلهلة والضحالة وكثرة العثار، وقد تروج هذه البضاعة لدى العامة ولا تروج لدى العلماء ذوي البصيرة والعلم، وقد رأوا أن العالم هو المتخصص بعلم، وأن الأديب يمكن أن يأخذ من كل شيء، يقول ابن قتيبة: «إذا أردت أن تكون عالماً فاقصد لفن واحد من العلم، وإذا أردت أن تكون أديباً، فخذ من كل شيء أحسنه»⁽⁴⁾، وقد أخذوا على العلماء الذين يؤلفون في موضوعات شتى، وفنون متباعدة، أنهم ليسوا أكفاء أو ثقات في هذا العلم، وقد يجوز علمهم على العامة، وعلى من لا بصيرة له، يقول أبو الطيب المغوي منتقداً ابن قتيبة: «وكان يتسرع في أشياء لا يقوم بها نحو تعرضه لتأليف كتابه في النحو، وكتابته في تعبير الرؤيا، وكتابته في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم وعيون الأخبار والمعارف والشعراء ونحو ذلك، مما أزرى به عند العلماء، وإن كان نفق بها عند العامة، ومن لا

(1) الإستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان ص 25.

(2) الإبانة عن سرقات المتنبي ص 20.

(3) الحيوان 3/ 238-239.

(4) عيون الأخبار 2/ 129.

بصيرة له»⁽¹⁾. وهكذا رأوا أن ثمة صفات لا بد من توافرها في العالم الذي نسميه اليوم الباحث، فكما نشترط اليوم فيمن يتصدى للتأليف أن يكون ذكياً فطناً ذا ملكة دقيقاً متزناً متشبعاً منصفاً موضوعياً متخصصاً في علم يتقنه، فكذلك رأى القدماء هذه الصفات في العالم وإن تفاوتت التسميات، فقد نصوا على وجوب صفات التحصيل والتحقيق والتمييز والاجتهاد والبعد عن الهوى والعصبية، وغير ذلك من الصفات التي تؤهل العالم المؤلف ليكون ثقة مقتدراً.

المصادر (الأصول):

تطلق كلمة المصادر على المواد التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، وكان القدماء قد أسموا هذه المصادر أو المراجع (الأصول)، ويقال: كتاب فلان مرجع من المراجع أو أصل من الأصول، يقول أبو الفرج الأصفهاني ذاكراً كتاب عمرو بن بانه: «وكتابه في الأغاني أصل من الأصول»⁽²⁾.

ومصادر التأليف هذه التي كان القدماء يسمونها (الأصول)، إما أن تكون شفوية، تؤخذ عن طريق السماع المباشر من الناس، سواء من مجالس العلم والعلماء، أو من الأعراب والعامة، وإما أن تكون تحريرية مدونة.

والمصادر الشفهية تكثر عند التأليف عن الأدباء المعاصرين، فحين يترجم المؤلف لأديب أو شاعر، يأخذ عنه مباشرة، فينشده من شعره، أو يحديثه عن نفسه أو عن غيره، من ذلك ما ذكره الثعالبي: «وأنشدني أبو الفتح البستي لنفسه»⁽³⁾، وقد يكون المنقول عنه من عامة الناس، كما كان يفعل الجاحظ حين ينقل عن غلام من غلمان ما يعترض المولدين من لُكنة في الخطاب⁽⁴⁾، أو يكون النقل عن فريقين متحيزين، يسمع لكل فريق ويدون رأيه، كما فعل الأمدى في السماع عن المنحازين لأبي تمام أو المنحازين

(1) مراتب النحويين ص 85.

(2) الأغاني 15/269 ط دار الكتب، وراجع للتوسع في معرفة الشواهد والمراجع كتاب منهج البحث الأدبي عند العرب الفصل الثالث.

(3) من غاب عنه المطرب ص 253.

(4) البيان والتبيين 4/26-27.

للبحثري، إذ يقول: «وأنا ابتديء بذكر ما سمعته من احتجاج كل فرقة من أصحاب هذين الشاعرين على الفرقة الأخرى عند تخصمهم في تفضيل أحدهما على الآخر»⁽¹⁾، وكثيراً ما يكون النقل عن المجالس التي يحضرها الأدباء سواء أكانت مجالس درس أم مجالس سمر أم غير ذلك، وقد ذكرت الكتب كثيراً من هذه المجالس من ذلك ما جاء في كتاب الحيوان للجاحظ: «وأشدد ابن داحية في مجلس أبي عبيدة قول السيد الحميري»⁽²⁾، ويتضح الجهد الكبير والصبر الطويل في ما كان يلتقطه أبو عبيد القاسم ابن سلام الهروي من أفواه الرجال في تصنيف كتابه الغريب المصنف، يقول: «مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستعيد الفائدة من أفواه الرجال، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهراً فرحاً بتلك الفائدة»⁽³⁾.

وقد يتعذر على الباحث الأخذ عن الأديب نفسه، فيأخذ عن آخرين لهم صلة به، وقد ذكر ذلك الباحث أن بعض الأدباء لم يأذن له بشيء من أشعاره، فاضطر إلى أخذها من غيره ممن يروي أشعاره⁽⁴⁾. وزيادة في التوثيق كانوا يحرسون على ذكر مكان المقابلة وزمانها، يقول العماد الأصفهاني في ترجمة أحد الأدباء: «لقيته ببغداد في سوق الكتب عصرًا، ينشد لنفسه شعراً... فاستنشدته فأشددني»⁽⁵⁾، ويقول في ترجمة أديب آخر: «اتفق اجتماعي معه في التوكيل بالديوان العزيز، وما أشدني لنفسه في عشرة محرم سنة إحدى وستين وخمسائة في القمري»⁽⁶⁾.

وحين يكتب المؤلف عن أشخاص في مدن أخرى، يستعين بمن رأوهم ورووا عنهم، وهذا ما فعله الثعالبي في ترجمته لأبي القاسم الزاهي، يقول: «أشددني أبو نصر سهل بن المرزبان، فيما أشدني من التثقف التي استفادها ببغداد وأتحفني من اللطائف التي استصحبها منها للزاهي»⁽⁷⁾، ومن صور التقصي والحرص على جمع المعلومات من

(1) الموازنة 7/1.

(2) الحيوان 3/402-403.

(3) تاريخ بغداد 12/407.

(4) دمية القصر 1/359 - 360.

(5) خريدة القصر (قسم العراق) الجزء الرابع 1/24.

(6) السابق نفسه 1/151.

(7) يتيمة الدهر 1/249.

لهم صلة بالأديب أو الشاعر، ما يذكره العماد الأصفهاني من كثرة سؤال الناس عن ترجمة أحد الأدباء: «كنت أسمع التجار من أهل مصر وغيرهم من أهل الشام يصفونه ويطرونه، فإذا استنشدتهم أحد شعره قالوا: ما نحفظه... حتى أنشدني الشريف أحمد بن حيدرة الزيدي الحسيني شعره»⁽¹⁾، وقد يعتمد المؤلفون إلى السفر إلى البلدان التي فيها الأدباء ويسألون من يترجمون له أو من يعرفهم ويدونون ما يسمعون، من ذلك ما فعله البيهقي في ترجمته لأحد الأدباء: «وكنت أسأل لما جئت إلى بغداد عنه، فما يعرفه أحد، حتى أنشدني بعض النصارى العطارين ببغداد، وكنت جالساً على باب دكانه، وذكر أنه كان شيخاً إسكافياً ببغداد وواسط»⁽²⁾، ومثل هذا كان العماد الأصفهاني يفعل فيرحل ويسأل ويدون، حتى يتم كتابه، يقول: «سألت بدمشق سنة إحدى وسبعين وخمسة عند شروعي في إتمام هذا الكتاب، عمن بها من الشعراء وذوي الآداب فذكر لي فتيان منهم...»⁽³⁾، وهكذا فإن المصادر الشفهية كثيرة، سواء ما أخذ عن الأفراد أو الجماعات في المجالس، أو الرحلة لسؤال أديب أو شاعر، أو من يعرف عن هذا وذاك. وفي هذا دلالة واضحة على التثبت والتوثيق والإخلاص في العلم والبذل في سبيله.

أما الضرب الثاني من الأصول فهو الأخذ عن المصادر المدونة، سواء أكانت كتباً أم مجاميع شعرية، أم رسائل أم رقاعاً، أم تعليقات على حواشي الكتب. فمن المصادر: مجاميع شعرية كان يحرص الممدوحون من الأمراء وذوي السلطان، أو أفراد حاشيتهم على جمعها وتدوينها، فيستقي منها المؤلفون ما ينفعهم من أشعار في تأليفهم وتراجم من يترجمون لهم، يقول العماد الأصفهاني إن الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة قال له يوماً: «قد جمعت من القصائد التي مَدَحْتُ بها ما يزيد على مائتي ألف بيت، وكان كل سنة يحمل منها مجلداً»⁽⁴⁾، ويقول أيضاً في ترجمة أحد الأدباء: «ونقلت من مجموع قصائد في مدح جمال الدولة في الأيام المسترشدية»⁽⁵⁾، وقد يختار من مجموع شعر ويلتقط منه بقدر ما يسعفه الوقت، يقول الباخريزي في ترجمة أبي الفرج علي بن الحسين

(1) خريدة القصر (قسم مصر) 1/ 238.

(2) وشاح الدمية 19 ب مخطوط عن منهج البحث الأدبي عند العرب ص 82.

(3) خريدة القصر (قسم الشام) 1/ 247-248.

(4) خريدة القصر (قسم العراق) 1/ 98.

(5) السابق نفسه 2/ 205.

الكرجي: «رأيت له ديوان شعر كبير الحجم، فاخترت منه هذه الأبيات على عجلة مني، وأنا مستوفز لبعض نهضاتي»⁽¹⁾.

هذه المجاميع المعروفة كان المؤلفون يرجعون إليها وينقلون منها، وهناك مجاميع شعرية أخرى مجهولة لم يذكر اسم المجموع أو اسم جامعها، كانت مصدراً من مصادر المؤلفين، من ذلك ما يشير إليه السراج الوراق: «وجدت بخط في مجموع عتيق...»⁽²⁾، ويقول صلاح الصفدي: «رأيت في بعض المجاميع الأدبية إذ السلطان صلاح الدين قال يوماً للقاضي الفاضل...»⁽³⁾.

وكانت دواوين الشعراء من المصادر الأصلية لدى المؤلفين، وكانوا يحرصون على استحضر هذه الدواوين وانتقاء أجودها روايةً، وبخاصة ما كان بخط أصحابها، والنقل عن الدواوين التي بخط مؤلفيها، من أعلى المصادر وأوثقها، يقول الثعالبي إن أبا المحاسن سعد بن منصور كتب إليه جزءاً من شعره بخطه، والثعالبي يحتفظ به⁽⁴⁾، ويقول في ترجمة المأموني: «رأيت المأموني ببخارى سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة... وسمعت منه قطعة من شعره، ونقلت أكثره من خطه»⁽⁵⁾، وكانوا حين يأخذون عن دواوين الشعراء ينتقون أحسن النسخ وأوثقها، وإذا وجدوا خلافاً في رواية أو قراءة، رجعوا إلى نسخ أخرى ليستثبتوا ويتحروا الصواب، أي أنهم يقومون بتحقيق الرواية على أكثر من نسخة، وهذا ما فعله الأملدي في شعر أبي تمام، إذ يقول: «وكننت أظن أبا تمام على هذا نظم الشعر، وأن غلطاً وقع في نقل البيت حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولي وأضرابه، فوجدت البيت في غير نسخة مثبّتاً على هذا الخطأ»⁽⁶⁾.

وقد يكون للشاعر ديوان مجموع، فيعتمد المؤلف إلى جمع أشعاره المتفرقة في مجموع، ثم يفيد منه في كتابه، فكأنه يصنع له ديواناً، ثم يجعله مصدراً من مصادره، وهذا ما فعله الثعالبي في شعر اللحام، إذ يقول: «ولم أرَ للحام ديوان شعر مجموعاً، فعنيت

(1) دمية القصر 569/1.

(2) مصارع العشاق 96/2.

(3) الغيث المسجم 94/1.

(4) تمة اليتيمة 144/1.

(5) يتيمة الدهر 171-172/4.

(6) الموازنة 205/1.

بجمع تفاريقه، وضم منتشره، ثم اخترت منه ما يصلح لكتابي هذا»⁽¹⁾، أي كتابه يتيمة الدهر.

وقد لا يتيسر للمؤلفين ديوان مجموع، أو حتى قصائد في كتب الأدب وغيرها، فيعمدون إلى ما يجدونه من أشعار مكتوبة تركها الشعراء والأدباء المترجم لهم في درج⁽²⁾، فيحرص الباحث على السؤال عنها، والإفادة منها، نجد ذلك فيما يذكره العماد الأصفهاني: «ونقلت من درج بخط الصالح بن زريك قصيدة له أعارنيه ابن أخته، مما نظمه سنة خمس وخمسين، أولها . . .»⁽³⁾ ويقول في ترجمة أديب آخر: «وأعطاني سديد الدولة الأنباري درجاً فيه هذه القصيدة في مدحه بخط الغزي»⁽⁴⁾.

وقد يعثر الباحث على مسودات بخط الشاعر فيحرص على النقل منها، واعتمادها في كتابه، وهذا واضح في قول العماد الأصفهاني: «وناولني القاضي أبو اليسر الكاتب كراسة بخط جده أبي المجد من مسودات شعره، كتبها وقد أناف على الثمانين»⁽⁵⁾، ويقول عن شعر الهيتي أيضاً: «ثم وقعت بيدي مسودات من شعر الهيتي بخطه عند وصولي إلى مصر، مما قاله بها وبالشام، فنقلت منها»⁽⁶⁾.

ولم يكتف المؤلفون بما يجدونه من مصادر بين أيديهم، بل كانوا يكتبون إلى العلماء، فيسعف بعضهم بعضاً بما لديه من علم أو شعر أو خبر، وكانت هذه الرسائل من مصادر بحثهم، يتضح هذا في قول ابن الجراح في ترجمة الخريمي: «وكتب إليَّ الكراني قال: حدثني الجاحظ قال: قيل لإسحاق بن حسان الخريمي: مديحك لأبي الهيثم، وعثمان بن عمارة . . . أجود من تأبينك إياهم»⁽⁷⁾، وكذلك نجد لدى أبي الطيب اللغوي الذي يذكر معلومات أدبية وردته في رسالة من الهزاني: «وما كتب إليَّ أبو

(1) يتيمة الدهر 4/ 102 .

(2) الدرج: الورق المستطيل المركب من عدة أوصال . (صبع الأعشى 1/ 138).

(3) خريدة القصر (مصر) 1/ 178 .

(4) خريدة القصر (قسم الشام) 1/ 23 .

(5) السابق نفسه 2/ 11 .

(6) المصدر نفسه 1/ 232 .

(7) الورقة ص 110 .

رواق الهزاني البصري قال : أخبرنا الرياشي عن ابن منذر قال : قال أبو عمرو . . . «⁽¹⁾ .

وفي المؤلفات الكبيرة التي تتصل بمعلومات في بلدان متباعدة ، كان المؤلفون يرسلون من لديهم المعلومات ويستقصون أخبار من يترجمون لهم . من ذلك ، ما فعله أحمد بن محمد القرشي الغرناطي حين عزم على تأليف كتاب في معاصريه من أهل المشرق والمغرب ، فقد كتب - وهو المغربي - إلى بلاد المشرق للتطلع على ذلك وبذل ما في وسعه⁽²⁾ . وقد يبادر العلماء بتقديم معلوماتهم ويرسلون المؤلف حين يعلمون بعزمه على تأليف كتاب ، وفي هذا يقول ابن الأبار في ترجمة ابن بشكوال : «وكان أبو الفضل بن عياض ، وأبو محمد الرشاطي ، وناهيك بهما ، يكتابانه بما يعثران عليه ويفيدانه بما يقع إليهما من أسماء الرجال والرواة غرباً وشرقاً ، فاستعت فائدته وعظمت منفعته»⁽³⁾ .

ومعنى هذا أن الباحث كان يسعى إلى جمع مادته ، ويحرص على الحصول عليها ببذل الجهد والسؤال والسفر والمراسلة ، ويتحرى ويتقصى الأخبار والأشعار ، وينقل كل ما توصل إليه أو أعانه فيه العلماء الآخرون ، بما يقدمونه من علم وخبر وشعر ورواية ، ولم يكن التوصل إلى الأصول أمراً هيناً وعملاً سهلاً ، وبذلك الجهد الكبير كان يتجمع لدى المؤلفين من الكتب والدواوين العشرات وأحياناً المئات ، فتكون هذه الكتب مادة التأليف ومصدر الدراسة ، وقد يبلغ بنا العجب حدّاً من عدم التصديق مما كان يتحصل عليه المؤلفون من الكتب والدواوين ، وما يكمن خلف هذه الكثرة من الجهد والصبر والمشقة ، سواء في الحصول على الأصول أو الإفادة منها ، والبحث فيها ، من ذلك ما نخبرنا به المرزباني من أنه لما ألف كتابه معجم الشعراء جمع دواوين قريب من ألف شاعر⁽⁴⁾ . وفي خبر عن الصاحب بن عباد أنه لما صنف كتابه في الوقف والابتداء كان ذلك في عنفوان شبابه ، فأرسل إليه أبو بكر الأنباري وقال : «إنما صنفت كتاب الوقف والابتداء بعد أن نظرت في سبعين كتاباً يتعلق بهذا العلم ، فكيف صنفت هذا الكتاب مع حداثة سنك؟ فقال الصاحب للرسول : قل للشيخ ، نظرت في النيف

(1) مراتب النحويين ص 14 .

(2) عنوان الدراية ص 347 .

(3) التكملة لكتاب الصلة 1/ 306 .

(4) الإبانة عن سرقات المتنبي ص 23 .

والسبعين التي نظرت فيها، ونظرت في كتابك أيضاً»⁽¹⁾.

التحصيل (التقميش) :

وقد اصطلاحوا على إطلاق كلمة (التحصيل) على جمع المعلومات ونقلها من المصادر، سواء أكانت هذه المصادر شفوية أم تحريرية، وأقوال المؤلفين واضحة في هذه التسمية، من ذلك ما يقوله الباخرزي في ترجمة أحد الشعراء: «وكننت عشرت بنبد من أشعاره فصرفت وجه المهمة إلى تحصيل أخوات لها في القيمة»⁽²⁾، وترد كلمة التحصيل أيضاً عند ياقوت الحموي في وصف كتابه معجم الأدباء، معتزاً به، واصفاً الجهد الذي بذله في سبيله: «واعلم أنني لو أعطيت حمر النعم وسودها، ومقانب الملوك وبنودها، لما سرفني أن ينسب هذا الكتاب إلى سواي، وأن يفوز بقصب سبقه إلاي، لما قاسيت في تحصيله من المشقة»⁽³⁾، ويتضح في هذا النص أن التحصيل هو جمع المعلومات الشفوية والتحريرية، ويوضح الصفدي أن التحصيل لا يقتصر على المكتوب، بل يشمل المسموع أيضاً، وهذا ما يتضح في قوله يصف أحد العلماء: «سمع الحديث الكثير في صباه وحصل أكثر مسموعاته وكتبها بخطه، وكتب كثيراً من دواوين المحدثين وكتب الأدب»⁽⁴⁾.

وهناك اصطلاح آخر ورد عند القدماء هو (التقميش)، والقمش في اللغة: جمع الشيء من هنا وههنا، وكذلك التقميش، وقال الليث: القمش «جمع القماش، وهو ما كان على الأرض من فتات الأشياء»⁽⁵⁾، وجاء هذا الاصطلاح في التراث عند الرازي في قوله: «إذا كتبت فقمّش، وإذا حدّثت ففتش»⁽⁶⁾، وقد دعا أسد رستم، وهو أول من كتب في المنهج العربي من المعاصرين، إلى إطلاق هذه التسمية على عملية الجمع «إحياء لذكرى الرازي، واعترافاً بجهود المحدثين وفضلهم في علم التاريخ، نرى من

(1) ترجمة الألباء ص 240.

(2) دمية القصر 326/1.

(3) معجم الأدباء 11/1.

(4) الوافي بالوفيات 147/4.

(5) اللسان: قمش.

(6) مقدمة ابن الصلاح ص 253.

السوابج أن نسمي أولى خطوات المؤرخ المدقق المنقب التقيش⁽¹⁾. إلا أن أحمد النجدي وهو أول من كتب كتاباً عن المنهج عند القدماء من المعاصرين يفضل كلمة التحصيل لما فيها من دلالة أوسع من كلمة التقيش⁽²⁾، وعندي أن كلا المصطلحين: التقيش والتحصيل يؤديان الغرض المطلوب من جمع الأصول والرجوع إليها، ولا بأس أن يشيع استعمالهما، ويكفي أن يذكرهما العلماء من السلف.

آداب البحث عند ابن جماعة والعلموي

حين كثر التأليف عند القدماء، وتقومت طرائقه، وأصبحت له أسس ومناهج، عمد بعض المؤلفين إلى استخلاص قواعد وآداب في البحث والتأليف، تشمل أدب البحث والباحث، ومن هؤلاء المؤلفين الجيدين ابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٧٣٣ هـ الذي ألف كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم)⁽³⁾ والشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي المتوفى في دمشق سنة ٩٨١ هـ الذي ألف كتابه الموسوم بـ (المعيد في أدب المفيد والمستفيد)⁽⁴⁾، وهذا الكتاب اختصار لكتاب آخر هو (الدر النضيد) للبدر الغزي المتوفى سنة ٩٨٥ هـ، وهو معاصر للعلموي⁽⁵⁾، وقد عالج العلموي في الباب السادس من كتابه عدداً من المسائل (في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووصفها وعملها وشراؤها وعارياتها ونسخها وغير ذلك)⁽⁶⁾، وهذا الفصل عند العلموي لا يختلف كثيراً عن الباب الرابع في كتاب ابن جماعة الذي أجمل بعض المسائل وحذف أخرى⁽⁷⁾، على أن كتاب العلموي المتأخر قد جمع الأفكار التي جاءت عند من سبقه واستقصاها ونظمها وأحسن

(1) مصطلح التاريخ ص 3.

(2) منهج البحث الأدبي عند العرب ص 103 - 104.

(3) طبع في حيد آباد - الهند سنة 1353 هـ.

(4) طبع بمطبعة الترقى في دمشق سنة 1349 هـ.

(5) وقد أفاد العلموي كذلك من الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 هـ الذي عالج الموضوع ذاته في كتابه تقييد

العلم (طبع بتحقيق يوسف العش طبعه العهد الفرنسي بدمشق سنة 1949 م) وكذلك أفاد العلموي من

جماعة من العلماء يذكرهم كالعراقي والنووي وعياض ابن الصلاح.

(6) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 130.

(7) تذكرة السامع والمتكلم ص 163 - 193.

عرضها، وهي تمثل البحث العلمي الإسلامي في فروعه وموضوعاته، وأدون هنا الباب السادس من كتاب العلموي في آداب البحث والباحث، وسأجعل إضافات ابن جماعة مع النص بين قوسين⁽¹⁾.

المسألة الأولى: [تحصيل الكتب]

يقول العلموي⁽²⁾: ينبغي لطالب العلم أن يعتني بتحصيل الكتب المحتاج إليها في العلوم النافعة ما أمكنه، شراءً أو إجارةً أو إعارةً لأنها آلة التحصيل، ولا يجعل تحصيلها وجمعها وكثرتها حظه من العلم، ونصيبه من الفهم (كما يفعله كثير من المتحليين للفقهِ والحديث)⁽³⁾، وقد أحسن القائل:

إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفع⁽⁴⁾

وإن أمكنه تحصيلها شراءً فلا يشتغل بنسخها، لأن الاشتغال أهم من النسخ، ولا يرضى بالاستعارة مع إمكان تحصيله ملكاً أو إجارةً، (ولا ينبغي أن يشتغل بدوام النسخ إلا فيما يتعذر عليه تحصيله لعدم ثمنه أو أجرة استنساخه، ولا يهتم المشتغل بالمبالغة في تحسين الخط، وإنما يهتم بصحيحه وتصحيحه)⁽⁵⁾.

المسألة الثانية: [إعارة الكتب]

يستحب إعارة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضرر منه بها، وكره إعارتها قوم، والأول هو الأصح المختار لما فيه من الإعانة على العلم، مع ما في مطلق الإعارة من الفضل والأجر، رويناه عن وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب، وعن سفيان الثوري: من بخل بالعلم أثبت بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت فلا ينتفع به، أو تذهب

(1) سبق أن نقل روزنتال الباب السادس من كتاب العلموي وعلق عليه مع إشارات لابن جماعة في كتاب:

مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص 28 - 48. وقد أفدنا منه وأشارنا إليه.

(2) راجع المعيد في أدب المفيد ص 130 - 139.

(3) ابن جماعة - تذكرة السامع ص 164، وكل ما سيرد بين قوسين في الأصل إضافات من ابن جماعة.

(4) البيت في الحيوان للجاحظ 30/1 لابن سير، وانظر سمط اللآلي 514/1.

(5) تذكرة السامع ص 165.

كتبه . وقال رجل لأبي العتاهية : أعرفني كتابك ، فقال : إني أكره ذلك ، فقال : أما علمت أن المكارم موصولة بالمكاره ؟ فأعاره .

وكتب الشافعي إلى محمد بن الحسن رضي الله عنهما :

قولاً لمن لم ترَ عَيْدَ لنا من رآه مثله
ومن كأنَّ من رآ هُ قد رأى مَنْ قبله
العلم ينهى أهله أن يمنعوه أهله
لعله يبذله لأهله لعلَّه⁽¹⁾

وإذا استعار كتاباً فلا يبطيء به من غير حاجة (وينبغي للمستعير أن يشكر للمعير ذلك ويجزيه خيراً)⁽²⁾ ، وإذا طلبه المالك فيحرّم عليه حبسه⁽³⁾ ، ويصير غاصباً له ، وقد جاء في ذم الإبطاء بردّ الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة نظماً ونثراً ، رويتها في كتاب الخطيب «الجامع لأخلاق الراوي والسامع» ، منها عن الزهري : إياك وغلول الكتب ، وهو حبسها عن أصحابها ، قال الخطيب : وبسبب حبسها امتنع غير واحد من إعارتها .

المسألة الثالثة : [إصلاح الكتب وآداب القارئ]

لا يجوز أن يُصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه ، قلت : وهذا محله في غير القرآن ، فإن كان مغلوطاً أو ملحوناً فليصلحه ، غاية ما في الباب إن لم يكن خطه مناسباً⁽⁴⁾ ، فليأمر من يكتب ذلك بخط حسن ، ولا يحشيه ، ولا يكتب شيئاً في بياض فواتحه أو خواتمه ، إلّا إذا علم رضى صاحبه (وهو كما يكتبه المحدث على جزء سمعه أو كتبه ولا يسوده)⁽⁵⁾ ، ولا يُعيره غيره ، ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز شرعاً ، ولا ينسخ منه بغير

(1) في التذكرة بيتان فقط هما الأول والثالث ، وتنسب الأبيات لمنصور بن اسماعيل الفقيه ، ينظر الشريشي - شرح المقامات 139/2 وابن العماد - شذرات الذهب 324/1 .

(2) التذكرة ص 168 .

(3) بقية المسألة الثانية لم يذكرها ابن جماعة .

(4) أي خط المصلح .

(5) التذكرة ص 169 .

إذن صاحبه ، فإن كان الكتاب وقفاً على من يتنفع به غير معين ، فلا بأس بالنسخ منه مع الاحتياط ، ولا بإصلاحه ممن هو أهل لذلك ، وحسن أن يستأذن الناظر فيه ، وإذا نسخ منه بإذن صاحبه أو ناظره فلا يكتب منه والقرطاس في بطنه أو على كتابته ، ولا يضع المحبرة عليه ، ولا يمرّ بالقلم الممدود فوق كتابته⁽¹⁾ ، وأنشد بعضهم :

أيها المستعير مني كتاباً
إرض لي فيه ما لنفسك ترضى

وإذا نسخ⁽²⁾ من الكتاب أو طالعه ، فلا يضعه مفروشاً على الأرض ، بل يجعله مرتفعاً ، (بل يجعله بين كتابين أو شيئين أو كرسي الكتب المعروف كيلا يسرع تقطيع حبله)⁽³⁾ ، وإذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على شيء مرتفع غير الأرض لئلا تندى فتبلى ، ويراعى الأدب في وضعها باعتبار علومها ، فيضع الأشرف أعلى الكل ، فإن استوت كتب في فن فليراع شرف المصنف فيجعله أعلى ، وليجعل المصحف الكريم أعلى الكل ، والأولى أن يكون في خريطة ذات عروة في مسمار ونحوه ، في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس ، ثم كتب الحديث الصرف كالبخاري ومسلم ، ثم تفسير القرآن ، ثم تفسير الحديث ، ثم الفقه ، ثم أصول الدين ، ثم أصول الفقه ، ثم النحو والتصريف ، ثم أشعار العرب ، ثم العروض وما في معناه ، ونحو ذلك ، (فإن استوى كتابان في فن أعلي أكثرهما قرأناً أو حديثاً ، فإن استويا فبجلالة المصنف ، فإن استويا فأقدمها كتابة أو أكثرهما وقوعاً في أيدي العلماء والصالحين ، فإن استويا فأصحهما)⁽⁴⁾ ، ولا يضع ذوات القطع الكبير فوق ذوات القطع الصغير كيلا يكثر تساقطها ، وينبغي أن يكون اسم الكتاب عليه في حَرْف عَزِيزه ، ويجعل رؤوس الترجمة إلى مردّ الجلد المقابل للسان ، لئلا تصير الكتابة معكوسة .

ويُراعى في صفّ الكتب حسن الوضع ، بأن يجعل الحبكة في ناحية ، والمجلد الآخر يجعل حبكته في الناحية الأخرى ، فتكون الكتب قائمة بلا اعوجاج ، وإلا فيتعوج الصف ضرورة ، لأن جهة اللسان من كل كتاب أعلى من جهة الحبكة ، لأن جهة

(1) تذكرة السامع ص 169 .

(2) من هنا تبدأ المسألة الثالثة عند ابن جماعة .

(3) تذكرة السامع ص 170 .

(4) تذكرة السامع ص 171 .

الحبكة مضغوطة مقمودة، ولا يجعل الكتاب خزانة للكراريس وغيرها، ولا نخدة، ولا مروحة، ولا مستنداً، ولا متكناً، ولا مقتلة للبق، ولا يطوي حاشية الورقة وزاويتها كما يفعل كثير من الجهلة، (ولا يُعلم بعود أو شيء جاف، بل بورقة أو نحوها)⁽¹⁾، وإذا ظفر فلا يكبس ظفره بحيث يهشم الورقة ولو مآلاً. وإذا استعار كتاباً⁽²⁾ فينبغي أن يتفقده عند إرادة أخذه ورده من ورقة محتاج إليها ونحوها، وإذا اشترى كتاباً نظر أوله وآخره ووسطه وترتيب أبوابه وكراريسه، واعتبر صحته. ومما يغلب على الظن في صحته ما أشار إليه الشافعي أن يرى فيه إلحاقاً أو إصلاحاً، فإنه شاهد له بالصحة (إذا ضاق الزمان عن تفتيشه)⁽³⁾، قال بعضهم: لا يُضيء الكتاب حتى يظلم، يريد إصلاحه.

المسألة الرابعة⁽⁴⁾: [كيفية النسخ وآدابه]

إذا نسخ شيئاً من كتب العلم الشرعية، فينبغي أن يكون على طهارة، مستقبل القبلة، طاهر البدن والثياب والخبر والورق. ويتبدى كل كتاب بكتابة «بسم الله الرحمن الرحيم»، وإن كان مصنفه تركها كتابة فليكتبها هو، ثم ليكتب: قال الشيخ، أو قال المصنف، ثم يشرع في كتابة ما صنفه المصنف، وإذا فرغ من كتابة الكتاب أو الجزء فليختم الكتابة بالحمدلة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليختم بقوله: آخر الجزء الأول أو الثاني مثلاً، ويليه كذا وكذا إن لم يكن أكمل الكتاب، فإن أكمله فليقل: تم الكتاب الفلاني، ففي ذلك فوائد كثيرة.

وكلما كتب اسم الله تعالى أتبعه بالتعظيم مثل: تعالى، أو سبحانه، أو عز وجل، أو تقدس، أو تبارك، ويتلفظ بذلك. وكلما كتب اسم النبي صلى الله عليه وسلم، كتب بعده الصلاة عليه والسلام (ويصلي هو عليه بلسانه أيضاً)⁽⁵⁾. وجرت عادة السلف والخلف بكتابة صلى الله عليه وسلم، ولعل ذلك لموافقة

(1) السابق ص 172.

(2) بدء المسألة الرابعة عند ابن جماعة ص 172.

(3) ابن جماعة ص 172.

(4) هي المسألة الخامسة عند ابن جماعة.

(5) تذكرة السامع ص 176.

الأمر في الكتاب العزيز في قوله : «صلوا عليه وسلموا»، ولا يختصر الصلاة في الكتابة ، ولا يسأم من تكريرها (ولو وقعت في السطر مراراً)⁽¹⁾، كما يفعله بعض المحرومين من كتابة صلعم ، أو صلح ، أو صلّم ، أو صم ، أو صلسم⁽²⁾، فإن ذلك مكروه كما قال العراقي ، (وكل ذلك غير لائق بحقه صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد في كتابة الصلاة بكمالها وترك اختصارها آثار كثيرة)⁽³⁾، ويقال إن أول من كتب (صلعم) قطعت يده ، وأعلم أن أجر كتابة الصلاة بكمالها عظيم ، وهو من أكبر الفوائد العاجلة ، وإذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب رضي الله عنه ، أو رضوان الله عليه ، أو مرّ بذكر أحد من الأئمة ، لا سيما الأعلام وهذا الإسلام كتب رحمه الله ، أو رحمة الله عليه ، أو تغمده الله برحمته ، ولا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة ، إلا تبعاً لاختصاص ذلك عرفاً وشرعاً بالأنبياء والملائكة عليهم السلام⁽⁴⁾، ومتى سقط من ذلك شيء فلا يتقيد به ، بل يثبت مع النطق به . واختار أحمد بن حنبل إسقاط الصلاة والسلام والترضي والترحم رواية مع نطقه بذلك . وإفراد الصلاة عن السلام مكروه ، وعكسه كذلك ، كما قال النووي .

المسألة الخامسة⁽⁵⁾ : [صحة الكتاب وحسن خطه]

لا يهتم المشتغل بالمبالغة في حسن الخط ، وإنما يهتم بصحته وتصحيحه ، ويجتنب التعليق جداً ، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها ، والمشق : وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف ، قال عمر رضي الله عنه : شرّ الكتابة المشق ، وشرّ القراءة الهذمة ، وأجود الخط أبينه . ولا يكتب الكتابة الدقيقة لأنه ربما لم ينتفع به وقت حاجة الانتفاع به من كبر وضعف بصر . ثم محله فيمن عجز عن ثمن ورق ، أو حمّله في سفر ، فيكون معه خفيف المحمل ، فلا كراهة في ذلك ولا منع للعذر . والكتابة بالخبر أولى من المداد كما

(1) تذكرة السامع ص 176 .

(2) المختصر الأخير ليس لدى ابن جماعة .

(3) ابن جماعة ص 176 .

(4) ما بعد هذا ساقط من ابن جماعة .

(5) من هنا تبدأ المسألة السادسة عند ابن جماعة ، وعبارة العلوي الأولى في المسألة الخامسة يذكرها ابن جماعة في المسألة الأولى ، وما تبقى من المسألة الخامسة مختصر جداً عند ابن جماعة .

مر⁽¹⁾، وينبغي ألا يكون القلم صلباً جداً فيمنع سرعة الجري، ولا رخواً فيسرع إليه الحفى. قال بعضهم: إذا أردت أن تجود خطك فأطل جلفتك وأسمنها، وحرف قطتك وأيمنها، ولتكن السكين حادة جداً لبراية الأقلام وكشط الورق، ولا تستعمل في غير ذلك، وليكن ما يُقَطُّ عليه القلم صلباً. وهم يحمّدون القصب الفارسي جداً، والأبنوس الصلب الصقيل، ويُراعى من آداب الكتابة ما ورد عن بعض السلف، فعن معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معاوية، ألقِ الدواة، وحرف القلم، وانصب الباء وفرّق السين، ولا تعوّر الميم، وحسّن الله، ومدّ الرحمن، وجوّد الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكر لك. وعن زيد ابن ثابت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كتبت بسم الله الرحمن الرحيم فيّن السين فيه. والأحاديث في ذلك كثيرة، وأقوال السلف فيه شهيرة. وعن جابر رضي الله عنه: إذا كتب أحدكم كتاباً فليثر به فإنه أنجح للحاجة. وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صلّى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب.

المسألة السادسة⁽²⁾: [ما يضاف للفظ الجلالة]

كرهوا في الكتابة فصل مضاف اسم الله تعالى منه، كعبد الله أو عبد الرحمن أو رسول الله، فلا يكتب عبد أو رسول آخر السطر، والله أو الرحمن أول السطر الآخر، لقبح صورة الكتابة⁽³⁾.

المسألة السابعة: [المقابلة والشكل والنقط]

عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به، فالمقابلة متعيّنة للكتاب الذي يرام

(1) العلموي ص 101.

(2) لم يذكر ابن جماعة هذه المسألة، ومن المسألة السادسة إلى العاشرة يختلف ابن جماعة والعملي اختلاف كبيراً.

(3) لم يذكر روزنتال بقية هذه المسألة لأنها تعنى بموضوع واحد هو الفصل بين العبارة الواحدة، مثال ذلك

«ساب النبي كافر» فإن الكاتب يجب ألا يبدأ سطرًا جديدًا بكلمة النبي فتصبح «النبي كافر» وهذا كفر.

ينظر مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص 41.

النفع به . قال عروة بن الزبير لابنه هشام ، رضي الله عنهم : كتبت ؟ قال : نعم . قال : عرضت كتابك ؟ أي على أصل صحيح ، قال : لا ، قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير : من كتب ولم يعارض ، أي يقابل ، كمن دخل الخلاء ولم يستنج . وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ ، فينبغي أن يعجم المعجم ، ويشكل المشكل ، ويضبط الملتبس ، ويفقد مواضع التصحيف ، أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتني به لعدم الفائدة ، فإن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس والمشتبه . ومن كلام بعض البلغاء : إعجام الخط يمنع من استعجابه ، وشكله من إشكاله . وقال بعضهم : رب علم لم تعجم فصوله فاستعجم محصوله ، وقيل : ينبغي الإعجام والشكل للمكتوب كله ، المُشْكِل وغيره ، لأجل المبتدئ في ذلك الفن . وصوّبه القاضي عياض لأن المبتدئ لا يميز ما يشكل مما لا يشكل ، ولا صواب الإعراب من خطئه ، ولأنه ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مشكلاً عند آخرين ، بل ربما يظن لبراعته المشكل واضحاً ، ثم قد يشكل عليه بعد ، وربما وقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفاً على إعرابه كحديث : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، فالجمهور كالشافعية والمالكية وغيرهما لا يوجبون ذكاته ، بناء على رفع ذكاة أمه بالابتدائية والخبرية ، وهو المشهور بالرواية ، والحنفية وغيرهم يوجبونها على نصب (ذكاة) الثانية على التشبيه ، أي يُذَكَّى مثل ذكاة أمه . . .

وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الاسماء ، إذ لا يدخلها قياس ، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها ، وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في الكتاب وبيانه في الحاشية قبالة فعل ، لأن الجمع بينهما أبلغ في الإبانة ، وإذا كتب كلمة مشكلة من القلم لسواد كثير فيه ونحوه أوضحها في الحاشية وكتب فوقها « بيان » أو « ن » . وله أن يكتبها في الحاشية بصورتها ، وله أن يكتبها مقطعة الأحرف بالضبط ليأمن اللبس والاشتباه ، وله أن يضبطها بالحروف كقوله : بالحاء المهملة ، والدال المهملة ، والتاء المثناة ، والشاء المثناة ، ونحو ذلك ، كما جرت عادة السلف في ذلك . ومما يلتحق بضبط المعجم أن يكتب في باطن الكاف المعلقة كافاً صغيرة ، أو همزة ، وفي باطن اللام هكذا « لام » ، ولا يكتب صورة لام هكذا « ل » .

المسألة الثامنة : [علامات التصحيح والشك]

ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب، وهو في محل شك عند مطالعته، أو تطرق احتمال «صح» صغيرة. ويكتب فوق ما وقع في التصنيف، أو في النسخ وهو خطأ «كذا» صغيرة، أي هكذا رأيته، ويكتب في الحاشية «صوابه كذا» إن كان يتحققه، أو «لعله كذا» إن غلب على ظنه أنه كذلك، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه «ضبة»، وهي صورة رأس صاد مهملة مختصرة من صح هكذا «ص»، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى «صح»، وإلا كتب الصواب في الحاشية كما تقدم. قيل: وأشاروا بكتابة الصاد أولاً إلى أن الصحة لم تكمل، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه مثبت في نقله غير غافل، فلا يظن أنه غلط فيصلحه، وقد تجاسر بعضهم فغيّر ما الصواب بإقائه، والله أعلم.

المسألة التاسعة : [إصلاح الخطأ]

إذا وقع في الكتاب زيادة، أو كُتب فيه شيء على غير وجهه، تخير فيه بين ثلاثة أمور، الأول: الكشط، وهو سلخ الورق بسكين ونحوها، ويُعبر عنه بالبشر وبالحك، وسيأتي أن غيره أولى منه، لكن هو أولى في إزالة نقطة أو شكلة. الثاني: المحو، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن، وهو أولى من الكشط. قال ابن الصلاح: وتتنوع طرقه. الثالث: الضرب عليه، وهو أجود من الكشط والمحو، لا سيما في كتب الحديث. وعن بعضهم: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين في مجلس السماع، لأن الروايات مختلفة، فعسى أن يبشر شيئاً يكون صحيحاً فيحتاج إلى إثباته ثانياً.

وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة، أحدها: أن يصل بالحروف المضروب عليها ويخلط بها خطأً ممتداً. ثانيها: أن يجعل الخط فوق الحروف منفصلاً عنها منعطفاً طرفاه على أول المبتّل وآخره كالباء المقلوبة، ومثاله هكذا: ١١. ثالثها: أن يكتب لفظة «لا»، أو لفظة «من» فوق أوله، ولفظة «إلى» فوق آخره، ومعناه: من هنا ساقط إلى هنا. رابعها: أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة، ومثاله هكذا: (). خامسها: أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفراً، وهو دائرة صغيرة سميت

بذلك لخلو ما أشير إليه بها من الصحة، كتسمية الحُساب لها بذلك، لخلو موضعها من عدده، ومثاله هكذا (O). وإذا تكررت كلمة أو كثر سهوٌ ضرب على الثانية لوقوع الأولى صواباً في موضعها، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة، وأدل على القراءة. وكذا إذا كانت الأولى آخر السطر، فإن الضرب عليها أولى صيانة لأول السطر. وبالجملية فصيانة أول السطور وآخرها متعين، إلا أن مراعاة أولها أولى. وإذا كان المكرر مضافاً، ومضافاً إليه، أو موصوفاً وصفة، أو مبتدأ وخبراً، أو متعاطفين، فمراعاة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كانا آخر سطر كيلا يفرق بين شيئين بينهما ارتباط، إذ أن مراعاة المعاني أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط، قاله القاضي عياض. وإذا صحح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة، علّم على موضع وقوفه بـ «بلغ»، أو «بلغ العرض» أو غير ذلك مما يفيد معناه. فإن كان ذلك في سماع الحديث كتب «بلغ في الميعاد الأول»، والثاني إلى آخرها، فيعين عدده، فإنه مفيد جداً.

المسألة العاشرة: [الاختصارات والرموز]

وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة، لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا الدائرة على غيرها، وعليها عمل غالب المحدثين، وصورتها هكذا: O. وجرت عادة المحدثين باختصار ألفاظ في كتبهم، فمن ذلك «حدثنا» اختصرها بعضهم على «ثنا»، وبعضهم على «نا»، وبعضهم على «دثنا». ومن ذلك «أخبرنا» اختصرها بعضهم على «أنا» وبعضهم على «أرنا»، وبعضهم على «ابنا». ومن ذلك «حدثني» اختصرها بعضهم على «ثني» وبعضهم على «دثني». وأما «أخبرني» و«أنبأنا» و«أنبأني» فلم يختصروها. ومن ذلك «قال» الواقعة في الإسناد بين رواية اختصرها بعضهم قافاً مفردة، هكذا «ق». وقد جمعها بعضهم بما يليها هكذا «قثنا»، يعني: قال حدثنا. قال العراقي: وهو إصلاح متروك. ومن هذا القليل لا يوجد في كتب الأعاجم من اختصار المطلوب على «المط». واختصار محال على «مح»، وباطل على «بط»، وحيثئذ على «وح»، وحيثئذ على «فح»، وإلى آخره على «إلخ». والمصنف على «المص»، ونحو ذلك. ومن ذلك ما يختصر جمعه مع النطق به كلفظ «يحدث» في قولهم في الإسناد سمعت فلاناً عن

فلان فتقول: يحدث عن فلان وهو كثير. ومن ذلك لفظة «قال» إذا كررت كما في صحيح البخاري: ثنا صالح بن حبان، قال قال عامر الشعبي، فتحذف إحداها خطأ لا نطقاً، نبه عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري وقل من نبه عليه، والله أعلم. ومن ذلك ما يختصر بعضه وينطق بالبعض الباقي على صفته، والمشهور منه حاء التحويل عند انتقال من سند إلى غيره، فيكتب هكذا: «ح» مفردة مهملة مقصورة لفظاً، وهي مختصرة من تحويل، أي من سند إلى سند آخر. وقيل مختصرة من حائل، لأنها حالت بين الإسنادين، وقيل: من قولهم الحديث، وهو المنقول عن أهل المغرب، وقيل من صح. قال ابن الصلاح: وقد كتب مكانها بدلاً عنها «صح» صريحة، واختلف في النطق بها. فالأصح أنه ينطق بها في القراءة كما كتبت كذلك مفردة، وقيل: لا ينطق بها، وقيل: ينطق بأصلها المختصرة منه، وهو الحديث، أو صح، فليعلم بذلك.

ومن ذلك ما يختصر بعضه ولا يتعين فيه قراءة ذلك البعض ولا أصله، وهو الرموز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب، كما يرسم كثير من كتب الحديث المختصرة. للبخاري «خ»، ولمسلم «م»، وللترمذي «ت»، ولأبي داود «د»، وللنسائي «ن»، ولابن ماجة القزويني «جه» أو «ق»، ولابن حبان «حب»، وللدارقطني «ط»، ونحو ذلك، وهو كثير.

ومن ذلك رمز العجالة والعمدة لابن الملقن «ع»، ولالإمام مالك «م»، ولأبي حنيفة «ح»، ولأحمد «أ»، ونحو رموز الوجيز والحاوي للأقوال والأوجه والمذاهب وغير ذلك وهي مشهورة. ومن فعل شيئاً من ذلك، أو من غيره في تأليف بين اصطلاحه فيه، ولا مشاحة في الاصطلاح. فبيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه والله أعلم. ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به، ولا يكتب في آخره «صح» بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي مثلاً، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية «ح». ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل، مثل تنبيه على إشكال، أو احتراز أو رمز أو خطأ، ونحو ذلك. ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب ولا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول ونحو ذلك بالحرمة، فإنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام، وله في كتابة شرح ممزوج بالمتن أن

يميز المتن بكتابته بالحمرة، أو يخط عليه خطأ منفصلاً عنه ممتداً عليه. والكتابة بالحمرة أحسن، لأنه قد يمزج بحرف واحد، وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح، فلا يوضح ذلك بالخط إيضاحه بكتابة الحمرة، ونحو ذلك كثير في كتب الفقه، وذلك ليسهل في المطالعة عند قصدها، والله تعالى أعلم⁽¹⁾.

صناعة التأليف

لا شك أن الناس يختلفون في طرائق تفكيرهم وأسلوب تناولهم للموضوعات، واختيارهم للأفكار وترتيبها والتأليف بينها، وبذلك تختلف طرائق التأليف. وقد تكونت بمرور الزمن خبرات ومهارات اكتسبها اللاحق عن السابق، وأصبح هنالك نظام عام وعرف عند المؤلفين، وخاصة بعد القرن الثاني، هذا النظام يمكن أن يلاحظ في الأساليب التي كانت تتبع في التأليف الذي أصبح فناً أو صناعة لها أسسها ووسائلها وأدائها. وقد سقطت إلينا من خلال كتب التراث بعض الإشارات إلى هذه الصناعة التي يجب المتأخرون أن يطلقوا عليها اسم (فن التأليف) من ذلك⁽²⁾:

المسودة:

لم يكن من السهل أن تؤلف الرسالة أو الكتاب من أول وهلة، فلا بد من إعمال الفكر وإعادة النظر، ووجود نقص وثغرات وسهو ونسيان واستدراك، وحذف وإضافة، ولذلك لا بد أن تكون الكتابة الأولى مسودة يليها التنقيح والتشذيب والتهذيب والتصويب، وقد ذكر المؤلفون هذه المسودات وأشاروا إليها، يقول ابن النديم إن لابن دريد «كتاب أدب الكاتب، على مثال ابن قتيبة، ولم يجرده عن المسودة، فلم يخرج منه شيء يعول عليه»⁽³⁾، ولا بد من إعادة النظر في المسودة وتنقيحها، ثم

(1) انتهى كلام العلومي في الباب السادس من كتاب المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 130 - 139 طبعة دمشق 1349.

(2) ينظر منهج البحث الأدبي عند العرب الفصل الثامن وقد أفدنا من مصادره.

(3) الفهرست ص 67.

تبييضها، أو نقلها إلى البياض، كما يقولون، حتى يرضى مؤلفها فيدفعها إلى الناس، يقول الصفدي عن كتاب لابن سينا اسمه لسان العرب، بقي في المسودة: «وصنف الشيخ كتاباً سماه لسان العرب لم يصنف في اللغة مثله، ولم ينقله إلى البياض حتى توفي، ولم يبتدِ أحد إلى ترتيبه»⁽¹⁾.

وواضح أن المسودة قد تحوي كلاماً كثيراً فيه المعاد والمكرر والمتشابه والذي لا حاجة فيه، فيتناولها المؤلف بالحذف والشطب والتغيير، فيصغر حجم الكتاب ويصفو من الكثير قليل، وذلك ما نصّ عليه المرزباني في قوله: «سوّدت عشرة آلاف ورقة فصح لي منها مبيضاً ثلاثة آلاف ورقة»⁽²⁾.

ومن الناس من يحرص على تدوين كل معلومة، والتكثر من الصفحات، فيعجبه ما كتب، ويطربه ما دوّن، وإن كان فيه المكرر والمعاد، وكما في هذا الزمان من يكسب المعلومات ويستكثر من الكلام، فيضن به عن الحذف والاختصار، فكذلك كان من القدماء من هذا شأنه، فجاءت كتبهم فيها كثير مما لا حاجة فيه من المعاد والمكرر والتفصيل الممل، وليس كل الناس وهب الذوق المنظم والفكر الناقد.

المبيضة:

يعاد النظر في المسودة مرة ومرة، وتقرأ قراءة ناقدة فيناها الحذف والتغيير والتبديل والزيادة والاستدراك، وإعادة الصياغة فكراً وأسلوباً ولغة، ويعتنى بالشكل والإعجام وذكر المصادر وبيان المقتبس من كلام الآخرين، وقد يعاد النظر في نظام الكتاب وتنسيقه وتبويبه وفق ما يستجد من معلومات، وما يضاف ويستدرك من علم وشاهد وخبر.

لغة الكتاب (الأسلوب):

وأول ما كانوا يهتمون به أن تكون لغة الكتاب سليمة فصيحة، تعلقو على العامة

(1) الوافي بالوفيات 82/11 مخطوط نقلاً عن منهج البحث الأدبي عند العرب ص 202.

(2) تاريخ بغداد 3/135 - 136.

وتبعد عن الغريب والحوشي والتعقيد، وإن الإفهام والتوضيح هو الغرض الذي يجب أن يسعى إليه المؤلف، يقول الكلاعي في ذلك: «ومما يستحب في التواليف البيان والبسط»⁽¹⁾، ويفصل هذا الأمر ويوضحه الجاحظ إذ يقول: «وليس الكتاب إلى شيء أحوج منه إلى إفهام معانيه، حتى لا يحتاج السامع لما فيه من الروية، ويحتاج من اللفظ إلى مقدار يرتفع به عن ألفاظ السفلة والحشو، ويحطه من غريب الأعراب، ووحشي الكلام، وليس له أن يهذبه جداً وينقحه ويصفّيه ويروقه حتى لا ينطق إلا بلب اللب»⁽²⁾، وقد امتدح بعض المؤلفين أسلوبه بأنه سهل منسبك بعيد عن التعقيد والإشكال، يقول الشريشي واصفاً شرحه للمقامات: «وسبكت العبارة عن المعاني سبكاً يدل على الإلقاء والإصغاء، وهذا الفضل وإن سبقني إليه من تقدمني من الشارحين قبلي، فلي فيه مزية إيراد اللفظ البعيد عن الإشكال، والمطابقة بين الأقوال، وأرباب الأقوال»⁽³⁾.

ومن المؤلفين من يكون بارعاً في تأليفه، مجيداً في تصنيفه، يحسن عرض الأفكار، ويجيد الاختيار، ولكن يقعد به أسلوبه ولغته، لما فيه من ضعف وركاكة، وذلك ما أخذه علي بن عيسى الوزير على قدامة بن جعفر إذ يقول: «عرض عليّ قدامة كتابه سنة عشرين وثلاثمائة، واختبرته فوجدته قد بالغ وأحسن وتفرّد في وصف متون البلاغة... ولكنني وجدته هجين اللفظ ركيك البلاغة في وصف البلاغة، حتى كأن ما يصفه ليس ما يعرفه، وكأن ما يدل به غير ما يدل عليه»⁽⁴⁾.

وعابوا على المؤلف أن يسقط في كلامه لحن أو خطأ، وأوصوا الكاتب أن يتجنب ما لا يحسن، أو ما يشك فيه، إلى ما يحسن وما يعرف من أساليب وعبارات، فإن في اللغة سعة، وبذلك يوصي ابن حزم: «إني لأعجب ممن يلحن في مخاطبة، أو يجيء بلفظة قلقة في مكاتبة، لأنه ينبغي له إذا شك في شيء أن يتركه ويطلب غيره، فالكلام أوسع من هذا»⁽⁵⁾، وكذلك يوصي ابن وهب الكتاب الذين لم تتقو لغتهم، ولم يتقنوا

(1) إحكام صنعة الكلام ص 233.

(2) الحيوان 89/1.

(3) شرح مقامات الحريري 7/1.

(4) الإمتاع والمؤانسة 145/2.

(5) جذوة المقتبس ص 126.

أصول النحو، أن يتجنبوا ما يشكل عليهم، ويدعوه إلى غيره من الكلام الواضح الميسور، يقول: «وينبغي لمن لم يقوَ في علم اللغة إذا وقع في كلامه ما لا يدري كيف إعرابه، أن يدعه ويجعل في مكانه ما يعرفه، فإن الكلام واسع ليس يضطر أن يأتي بذلك اللفظ بعينه، بل يجوز له أن يأتي بالمعنى الذي يريده بلفظ آخر أقل إشكالاً عليه»⁽¹⁾.

وقد أوصوا بترك الفضول وتجنب التكرار وخاصة في الكتب التعليمية التي يراد لها أن تحفظ، وأباحوا التكرار إذا كان الغرض منه الإفهام، والتفقه في المعنى، يقول الكلاعي: «وما يستحب للمؤلف أن يتجنب تكرير المعنى واللفظ، لا سيما في الكتب الموضوعية للحفظ، وقد يستحبون التكرار فيما المرغوب فيه التفقه في معناه، والوقوف على حقيقته ومنحاه»⁽²⁾.

الشكل والإعجام:

وقد حرص المؤلفون أن تكون عباراتهم سليمة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، ولذلك أوصوا أن تكون عباراتهم مضبوطة بالشكل ومعجمة، وخاصة في الموضوعات التي تحتاج إلى الضبط والتقييد، مثل النحو واللغة والشعر، يوضح ابن درستويه هذا الأمر فيقول: «واعلم أن من شأن أهل النحو والشعر والغريب تقييد كل كلمة على ما يستحق كل حرف منها، مبسوطاً ومركباً، واستيفاء الشكل والنقط إحكاماً واستيثاقاً، لأن علمهم أغمض فتقييده أوضح على قارئه»⁽³⁾. إن الشكل والإعجام لازم في الموضوعات التعليمية التي تتطلب الإفهام، ومنها اللغة والنحو والشعر، أما الموضوعات الأدبية الأخرى، كالرسائل والمخاطبات، فقد رأى الأدباء بالأكثر في كتاباتهم، ولا يكون إلا في المعضل، وهذا ما ذهب إليه ابن المدبر، إذ يقول: «وإياك والنقط والشكل في كتابك، إلا أن تمرَّ بالحرف المعضل الذي تعلم أن المكتوب إليه يعجز عن استخراجيه، فلأن يشكل عليَّ الحرف أحب إليَّ من أن يعاب بالنقط

(1) البرهاني في وجوه البيان ص 324.

(2) إحكام صنعة الكلام ص 233.

(3) كتاب الكتاب ص 59 - 60.

والإعجام»⁽¹⁾. وحقاً إن كثيراً من المخطوطات التي بين أيدينا أخذت بهذا الرأي، وتخففت من الشكل والنقط، إلا أن الموضوعات العلمية يحسن بها، بل يجب الشكل والإعجام، وخاصة في الشعر واللغة وأسماء الأعلام، أعلام الأشخاص والقبائل والمواضع يجب ضبطها لئلا تلتبس بغيرها⁽²⁾، وقد اتخذ الضبط لديهم أكثر من طريقة، منها: استعمال الحركات الدالة على نطق الكلمة والحرف وهي ما يعرف بالشكل، وهو صور الحروف، وهي الضمة والكسرة والفتحة والسكون، مع علامات تبين حال الحرف، وهي التشديد والتنوين والهمزة والمدة وعلم ألف الوصل⁽³⁾؛ ولم يقتصروا على ضبط الكلمات بالحركات، بل اتبعوا طريقة أكثر ضبطاً وأبعد عن الوهم واللبس، تلك هي الشكل بالعبارة لا بالحركات، وقد استعملوا هذه الطريقة في ضبط الأعلام في كتب التراجم، ولا سيما في الأسماء التي لا يؤمن أن تلتبس بغيرها، لتشابه الحروف، ومن أمثلة ذلك ما نجده في كتاب الباب لابن الأثير الذي اتبع هذه الطريقة في كتابه، يقول: «الأمدي: بمد الألف وكسر الميم وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى آمد»⁽⁴⁾.

واستعملوا طريقة الشكل بالوزن لضبط شكل الكلمات احتراساً من الخطأ في الشكل بالحركات، كأن يقال: يعمر على وزن يذهب، والقرباب على وزن الحساب، وفي هذا يقول الصفدي: «إذا أرادوا ضبط كلمة قيدوها بهذه الأحرف على هذه الصورة، فإن أرادوا لها زيادة بيان قالوا: على وزن كذا، فيذكرون كلمة توازنها هي أشهر منها»⁽⁵⁾. أما في الإعجام، فقد استعملوا النقط والعلامات الخاصة بالإهمال، فإذا أرادوا

(1) الرسالة العذراء ص 25.

(2) مر الشكل والإعجام بمراحل إلى أن استقر على هذا الشكل الذي نعرفه، وقد استعملوا قبل ذلك للحركات والنقاط ألواناً تخالف لون الكتابة، يقول القلقشندي: «واعلم أن المتقدمين يميلون في شكل غالب الصور إلى النقط بلون يخالف لون الكتابة، وقال الشيخ أبو عمرو الداني رحمه الله: وأرى أن يُستعمل للنقط لونان الحمرة والصفرة، فتكون الحمرة للحركات والتنوين والتشديد والتخفيف والسكون والوصل والمد، وتكون الصفرة للهمزة خاصة، وأما المتأخرون فقد أحدثوا لذلك صوراً مختلفة الأشكال لمناسبة تخص كل شكل منها» (صبح الأعشى 160/3).

(3) ينظر ابن درستويه - كتاب الكتاب ص 57 - 58.

(4) اللباب 15/1.

(5) الوافي بالوفيات 43/1.

كتابة (سهل) واحترسوا من تصحيفها بـ (شهل) وضعوا تحت السين ثلاث نقاط مبسوطة (ببسهل)، وهكذا في بقية الحروف المهملة كالراء والصاد والطاء والذال والعين، ويوضح ذلك ابن الصلاح فيقول: «كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها، وسبيل الناس في ضبطها مختلف، فمنهم من يقلب النقط فيجعل النقط التي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات، وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفاءً، والتي فوق السين المعجمة تكون كالأثافي، ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الذال والطاء والصاد والسين والعين وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك»⁽¹⁾.

وقد تشابه أسماء الأعلام ويدخلها الخطأ والوهم بسبب التصحيف أو التحريف، فأعجموا الحروف بالنقط، واستعملوا بالإضافة إلى ذلك الإعجام بالعبرة، وذلك واضح في كتب التراجم، والأمثلة كثيرة، من ذلك ما جاء في مرآة الجنان: «ولما مات الشيخ أبو اسحاق رثاه أبو القاسم بن نافيا، بالنون وبعد الألف فاء ثم المثناة من تحت»⁽²⁾، ويقول ياقوت الحموي: «محمد بن سليمان النوقاتي، بالتاء قبل ياء النسبة»⁽³⁾.

وقد جاوزت عنايتهم بضبط تراجم الأعلام وإعجامها إلى التاريخ، فضبطوا السنوات بالحروف دفعاً للبس بين تسعين وسبعين، من ذلك ما نجده في قول ابن قاضي شهبه: «محمد بن أحمد بن حمدان أبو عمرو النيسابوري المحدث... توفي في ذي القعدة سنة سبع وسبعين بتقديم السين وثلاثمائة عن ثلاث وتسعين سنة بتقديم التاء»⁽⁴⁾.

(1) مقدمة ابن الصلاح ص 206.

(2) مرآة الجنان 118/3.

(3) معجم الأدباء 324/6.

(4) طبقات النحاة واللغويين ص 35.

ومثلما يحرص الباحث المعاصر على ذكر مصادره والإشارة إليها والإشادة بكتب السابقين والإحالة عليها، فكذلك كان يفعل المؤلفون القدماء، إذ يذكرون مصادر أخبارهم ويحيلون عليها، وقد يذكرون مصدر الخبر في أول الاقتباس، أو يذكرون ذلك في آخر الاقتباس، ومنهم من يفصل فيذكر أنه استقى أخباره ومعلوماته من أكثر من كتاب، وذلك ما نجده في النقول التالية: يذكر أبو الفرج الأصفهاني خبراً ويذكر مصدره في بدايته، قال: «نسخت من كتاب الحرمي بن أبي العلاء، قال: حدثنا الزبير بن بكار. . . قال: أنشد الخطيبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قصيدة نال فيها من قومه. . .»⁽¹⁾، وتابع هذه الطريقة كثير من المؤلفين. وقد تأتي الإشارة إلى مصدر النقل في نهاية الخبر، من ذلك قول الجاحظ: «والذين هجوا فوضعوا من قدر من هجوه، ومدحوا فرفعوا من قدر من مدحوا. . . وهم إسلاميون جرير والفرزدق والأخطل وفي الجاهلية زهير وطرفة والأعشى والنابغة، هذا قول أبي عبيدة»⁽²⁾، وقد ينصون على اسم الكتاب المنقول منه، ولا يكتفون بذكر الراوي، من ذلك ما نجده في كتاب التكملة لابن الأبار في ترجمة زيادة الله بن عبد الملك: «يكنى أبا نصر، روى عن أبيه أبي مروان وغيره، روى عنه أبو علي الغساني بعض أخبار أبيه. . . من كتاب ابن بشكوال»⁽³⁾.

وقد ينقل المؤلف الترجمة من مصادر متعددة، فيعزو لكل مصدر ما نقل منه منفرداً، من ذلك ما نجده في كتاب المغرب في ترجمة ابن خفاجة، فهو ينقل من المصادر ويذكرها على هذا الشكل: «من الذخيرة: الناظم المطبوع الذي شهد بتقديمه الجميع، المتصرف بين أشتات البديع.

من القلائد: مالك أعنة المحاسن وناهج طريقها، العارف بترصيعها وتنميقها، الناظم لعقودها، الراقم لبرودها.

من المسهب: هو اليوم شاعر هذه الجزيرة، لا أعرف فيها شرقاً ولا غرباً نظيره»⁽⁴⁾.

(1) الأغاني 165/2 - 166.

(2) البيان والتبيين 83/4.

(3) التكملة لكتاب الصلة 332/1.

(4) المغرب (الأندلس) 367/2.

طريقة الاقتباس :

وإذا كان المؤلف يذكر منقولاته نصاً ويعزوها لقائلها فقد ينقل ويلخص أو يتصرف ويذكر المصدر الذي نقل عنه ، نجد ذلك في كتاب المغرب أيضاً فهو يقول في إحدى تراجمه : « كتب عن هشام بن عبد الرحمن ، وكان والده كاتباً لعبد الرحمن . ومن تاريخ أبي حيان : أنه كتب عن الحكم بن هشام فاتهمه بولائه لعمه سليمان الثائر عليه فعزله .

وذكر الغرضي أنه مات خاملاً في مدة عبد الرحمن بن الحكم»⁽¹⁾.

ونلاحظ أن ابن سعيد المغربي كان في اقتباساته هذه دقيقاً وأميناً ، ويحرص على عزو تراجمه إلى مصادرها ، وكان قد استعمل لفظة (الإحالة) على المصادر بمعناها المستعمل اليوم لدى الباحثين ، يقول : « اعتمدت أن أذكر في هذا الكتاب ما تمس الحاجة إليه عند المحاضرة في دولة بني طغج . . . والنقل في ذلك من كتاب الحسن بن زولاق . . . وغيره من الكتب التي تأتي أسماؤها مذكورة في أماكن الإحالة عليها»⁽²⁾.

هذه الإحالات والاقتباسات تشبه إلى حد كبير طريقة البحث العلمي المعاصر في الإشارة إلى المصادر ، والفرق بين القدماء والمحدثين أن الإشارة إلى المصدر عند المحدثين تكون في الهامش مع ذكر الجزء والصفحة ، وكانت الإشارة عند القدماء تكون في متن الكتاب ، ولا يُتاح للقدامى ذكر الصفحات لأن الكتب التي يحيلون عليها مخطوطة ، والكتاب المخطوط تختلف نسخه من حيث الحجم وعدد الصفحات أو الورقات حسب خط النساخ أو الوراقين ، فتختلف تبعاً لذلك كل نسخة عن الأخرى بعدد الصفحات وحجم الكتاب ، وقد استطاع المؤلفون القدامى أن يذللوا هذه الصعوبة ويحلوا هذا الإشكال بتعيين الموضع الذي ينقلون عنه بذكر الجزء واسم الترجمة أو وصف المادة المنقولة ، من ذلك قول ابن خلكان في إحدى تراجمه ، يذكر اسم الكتاب المحال عليه والجزء واسم المترجم له : « وذكر القاضي الرشيد بن الزبير في كتاب الجنان الجزء الأول في ترجمة أبي الحسن علي بن عبد العزيز المعروف بالفكيك ، أن الحصري المذكور ألف

(1) المغرب (الأندلس) 71/1 .

(2) المغرب (مصر) 148 .

كتاب زهر الآداب في سنة خمسين وأربعمائة⁽¹⁾، وقد يتقل المؤلف من كتاب كبير من مواضع عدة، فيشير إلى ذلك، وهذا ما نجده لدى ابن خلكان في ترجمة ابن هبيرة إذ يقول: «إلى هنا انتهى ما نقلته من تاريخ الطبري مقتضباً فلأنني جمعته من عدة مواضع حتى انتظم على هذه الصورة»⁽²⁾، وكذلك يذكر الصفدي أنه نقل من أماكن متفرقة من الكتاب: «ونقلت من كتاب الموالي لأبي معشر جعفر بن محمد البلخي من أماكن متفرقة»⁽³⁾.

استعمال الرموز والإشارات :

وقد لجأ بعض المؤلفين إلى استعمال الرموز للإشارة إلى المصدر المنقول عنه، وخاصة إذا كثر استعمال هذا المصدر، وهي الطريقة ذاتها التي يلجأ إليها المعاصرون حين يرمزون إلى المصدر بحرف أو حرفين سواء أكان ذلك مخطوطاً أم مطبوعاً، حرصاً على عدم تكرار الأسماء، من ذلك ما نجده لدى التبريزي في شرحه لديوان أبي تمام، إذ اعتمد على شروح سابقة للديوان، وضع لكل منها رمزاً بيّنه في آخر الكتاب، قال: «هذا آخر شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وجمع ما اتفق إثباته من التفاسير والإعراب، مما ذكره أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري . . . وما ذكره أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي في تفاسيره . . . وما ذكره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب . . . ومن كلام الصولي وغيره، وعلامة أبي العلاء (ع) في بعض المواضع، وعلامة المرزوقي (ق)، وعلامة الخطيب (الشيخ) . . .»⁽⁴⁾. وكذلك فعل ابن الجزري في كتابه غاية النهاية، وقد حدد هذه الرموز في مقدمة كتابه، قال: «ثم إنني رمزت لما هو في الكتب المشهورة من كتب القراءات، فلما كان مذكوراً في كتابي النشر (ن)، ولما في كتاب التيسير (ت)، وكتاب جامع البيان للداني (ج)، وكتاب الكامل للذهلي (ك)، وكتاب المبهج (مب)، وكتاب المستنير (س)»⁽⁵⁾.

(1) وفيات الأعيان 55/1.

(2) وفيات الأعيان 317/6 - 318.

(3) نكت الهميان 63.

(4) ديوان أبي تمام 602/4 - 603.

(5) غاية النهاية 3/1. وكذلك فعل الحلي في كتاب الرجال 25/1 - 26.

هذا بالنسبة للرموز المستعملة مختصرات لأسماء الكتب، وهناك رموز أخرى استعملوها للدلالة على صحة حرف يشك في صحته، وقد مر في آداب البحث ذكر هذه الرموز الدالة على صحة الكلمة⁽¹⁾.

واستعملوا كذلك المختصرات، كاستعمالهم (ج) لكلمة الجمع، و(جج) لجمع الجمع، و(م) للدلالة على أن الترجمة تامة لم يحذف منها شيء و(د) للدلالة على بلد، و(ع) للدلالة على موضع، و(ة) للدلالة على القرية، وقد يستعمل الحرف (م) على أنه معروف، وتتضح هذه المختصرات في كتاب القاموس المحيط للفيروز أبادي.

وكما اعتنى المؤلفون القدامى بجوهر التأليف ومادته وتنظيم أفكاره ومصادره، فكذلك اعتنوا بمظهره ومنظره.

نظام الكتابة (الخط) :

من ذلك عنايتهم بنظام الكتابة وتنسيقها وشكلها، وأول ذلك عنايتهم بالخط، فجودة الخط تعين على فهم المقروء وترغب فيه، وتجعل نفس القارئ تقبل عليه، على خلاف الخطوط الرديئة التي تصد القارئ، وربما جعل الخط الرديء القارئ ينفر منه فيعجل في القراءة، فيضيع عليه ما في الكتاب من علم وأدب، وإلى ذلك يشير الصولي ويبين فضل الخط الحسن: «ومن فضل حسن الخط أنه يدعو الناظر إليه إلى أن يقرأه، وإن اشتمل على لفظ مرذول ومعنى مجهول، وربما اشتمل الخط القبيح على بلاغة وبيان فوائد مستظرفة، فيرغب الناظر عن الفائدة التي هو محتاج إليها لوحشة الخط وقبحه»⁽²⁾.

وقد رأوا في الخط الجيد صفات تتعلق بهندسة الحروف وتجانسها واعتدالها وتناسبها، ويوضح الصولي هذه الصفات في قوله: «وسئل بعض الكتاب عن الخط متى يستحق أن يوصف بالجودة، فقال: إذا اعتدلت أقسامه، وطالت ألفه ولامه،

(1) انظر المسألين الثامنة والتاسعة من كتاب العلومي - المعيد ص 131 وما بعدها.

(2) أدب الكتاب ص 42.

واستقامت سطورها، وضاهى صعوده حدوده، وتفتحت عيونه، ولم تشبه راءه نونه، وأشرق قرطاسه، وأظلم أنفاسه⁽¹⁾، ولم تختلف أجناسه⁽²⁾. وقد رأى بعضهم أن العناية بالخط وتحسينه ربما تكون على حساب العلم الذي وراءه، فيلهي تجويد الخط المؤلف عن العلم، ويشغله عن الحفظ والفحص والنظر، ولذلك فقد امتدح بعضهم رداءة الخط ولاحظ أن أغلب العلماء خطوطهم رديئة، وقالوا: يكفي أن يكون الخط واضحاً مقروءاً صحيحاً⁽³⁾. وقد فصل الماوردي في هذا، وبين رأي العلماء، فهو يقول: «غير أن العلماء أطرحوا صرف المهمة إلى تحسين الخط لأنه يشغلهم عن العلم، ويقطعهم عن التوفر عليه، ولذلك تجد خطوط العلماء في الأغلب رديئة، لا يخط إلا من أسعده القضاء، وقد قال الفضل بن سهل: من سعادة المرء أن يكون رديء الخط، لأن الزمان الذي يفنيه بالكتابة ما يشغله بالحفظ والنظر، وليست رداءة الخط هي السعادة، وإنما السعادة ألا يكون له صارف عن العلم، وعادة ذي الخط الحسن أن يتشاغل بتحسين خطه عن العلم، فمن هذا الوجه صار برداءة خطه سعيداً»⁽⁴⁾.

ومما يتعلق بالخط ووضوح الكتابة أن تكون سطورها مستقيمة، والكلمات متسقة وفق مسافات متساوية، وقد ذموا السطور المعوجة، يقول الكلاعي: «واستقامة الأسطار أصل جليل في الخط، واعوجاجها قبيح، لا سيما اعوجاج أوائل الأسطار إلى أول الكتاب، واعوجاج أواخرها إلى أواخره»⁽⁵⁾، ولكي تكون السطور مستقيمة لا بد أن تكون الحروف متناسقة ومتوازية في أحجامها ومسافاتهما، يقول ابن درستويه: «ومما يعدل به السطور أن تجعل أعالي ألفاتها ولاماتها وكافاتها المنتصبة وطاءاتها متآزية على مقدار واحد، غير متفاضلة، وتجعل أسافل الحروف المعركة كالصادات والسينات والنونات والباءات متساوية بمقدار واحد، غير متفاوتة، وكذلك أسافل المعقف كالجيمات والعينات، فإنها تسلم بذلك من الإعوجاج»⁽⁶⁾.

(1) الأنفاس: جمع نفس وهو الخبر الذي يكتب به.

(2) أدب الكتاب ص 50.

(3) أنظر المعيد للعلموي ص 133 وقد مر ذلك في: آداب البحث.

(4) أدب الدنيا والدين ص 53.

(5) أحكام صنعة الكلام ص 45.

(6) كتاب الكُتَّاب ص 75 - 76.

اختلاف المداد للعناوين :

ومن العناية بشكل الكتاب ومظهره الدلالة على فصوله وأبوابه بالعناوين الواضحة، وإظهارها بخط كبير غليظ، وقد يكتبونه بمداد مختلف هو المداد الأحمر، يقول ابن جماعة: «لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة، فإنه أظهر في البيان، وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه في خاتمة الكتاب، ليفهم الخائض فيه معانيها»⁽¹⁾. وقد يكون تمييز العناوين بغلظ الخط واختلاف شكله، يقول: «فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتراجم بالحمرة، أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم وطول المشق واتحاده في السطر ونحو ذلك، ليسهل الوقوف عليه عند قصده»⁽²⁾.

كتابة المقدمة (الخطبة):

بعد أن يتم تأليف الكتاب أو الرسالة، ينظر المؤلف في فصوله وأبوابه، فيستكمل ما فيه من نقص، ويضيف إليه ما سها عنه، ويلحق به ما وجده من أخبار وأفكار أثناء التأليف، وقد يترك بعضهم أوراقاً ييضاً بين الفصول احتمالاً للإضافة، وبعد أن يطمئن إلى أن الكتاب استوفى كل أسبابه، يُعدُّ له مقدمة، وليس كل الكتب لها مقدمة، فكثير من الكتب في القرون الأولى كانت تبدأ بالبسملة والتحميد ثم تأتي مادة الكتاب مباشرة، وقد ترد المقدمة قصيرة دون ذكر اسمها، وإنما تكون بعد البسملة، وقد كانت الكتب الأدبية الأولى تخلو من المقدمة، مثل فحولة الشعراء للأصمعي، ونوادر أبي زيد، ومعاني القرآن للقرافي، والنقائض لأبي عبيدة، والأصنام لابن الكلبي، ولعل ذلك لأن هذه الكتب كتب أخبار وأمال، يملئها الشيوخ في المجالس، وتبدأ بسلسلة من الرواة. وأول مقدمة طويلة تلفت النظر هي مقدمة ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء في القرن الثالث، فقد احتوت على كثير من الموضوعات والأفكار

(1) تذكرة السامع ص 191.

(2) تذكرة السامع ص 192، والمعيد ص 139.

الأدبية، وكذلك مقدمة ابن قتيبة لكتابه الشعر والشعراء. وعيون الأخبار، وإن لم يذكر اسم المقدمة نصاً.

ومنذ القرن الرابع بدأت تظهر المقدمات الواضحة الطويلة المفصلة، وكانت تسمى (الخطبة)، وسميت (المقدمة) أيضاً في القرن الرابع نفسه، ومن استعمل الخطبة أبو منصور الثعالبي في التيممة، يقول في ترجمة القاضي الجرجاني: «وأنا أكتب خطبة كتاب القاضي في تهذيب التاريخ فصلين»⁽¹⁾، وترد هذه التسمية عند كثير من المؤلفين، من مثل أبي حيان التوحيدي في البصائر والذخائر⁽²⁾، وابن خير الأشبيلي في فهرسته⁽³⁾، والكلاعي في أحكام صنعة الكلام⁽⁴⁾، والأصفهاني في خريدة القصر، وابن خلكان في وفيات الأعيان، وغيرهم كثير⁽⁵⁾، وكأنهم كانوا يرون أن وجود الخطبة أمر ضروري، ولذلك كان لملاحظة ابن خلكان على كتابي إصلاح المنطق وأدب الكاتب دلالتها في أهمية الخطبة، يقول ابن خلكان: «وكان العلماء يقولون: إصلاح المنطق كتاب بلا خطبة، وأدب الكاتب خطبة بلا كتاب، لأنه طول الخطبة وأودعها فوائد»⁽⁶⁾.

ومنذ القرن الرابع أيضاً ظهر استعمال المقدمة مع استعمالهم لاسم الخطبة، وينص البغدادي على اسم المقدمة في قوله: «وقد ذكرنا ذلك في مقدمة هذا الكتاب»⁽⁷⁾، وللزجاجي كتاب اسمه شرح مقدمة أدب الكاتب، نقل عنه القلقشندي⁽⁸⁾، ويذكر ابن الأثير المقدمة في نقده لرسالة ابن الدهان (المآخذ الكندية) فيقول: «إنه أطال المقدمة واختصر الكتاب»⁽⁹⁾.

وقد رأوا أن تكون المقدمة مناسبة لحجم الكتاب بحيث لا تطول فتطغى على الكتاب، فهي تقديم للكتاب وليس باباً منه أو فصلاً، ولذلك أخذ ابن الأثير على ابن

(1) تيممة الدهر 7/4.

(2) 52/3.

(3) ص 216.

(4) ص 38.

(5) في مواضع كثيرة من كتبهم.

(6) وفيات الأعيان 400/6.

(7) تاريخ بغداد 174/9.

(8) صبح الأعشى 151/1.

(9) الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان ص 2.

الدهان إطالة المقدمة واختصار الكتاب، وشبه حاله بمن بنى داراً «فجعل دهليزها ذراعاً، وعرضها شبراً، وكمن صلى الفريضة ركعة واحدة، وصلى النافلة عشراً»⁽¹⁾، ويرى ابن الأثير أيضاً أن لا بد من مشاكلة المقدمة لموضوع الكتاب، ولا تخرج عن الغرض المقصود، إذ يلحظ ضرورة الصلة بين المقدمة وموضوع الكتاب، يقول ابن الأثير في النص السابق: «الخامس: أن المقدمة لا تشاكل الكتاب، لأنه قصرها على أشياء خارجة عن الغرض المقصود، منها أنه ذم العصبية، ومراده بذلك أن ينفي عن نفسه أنه تعصب على المتنبي، ومنها أنه ذكر أن قول الشعر مباح وذكر طائفة من قائله... فطول في ذلك وعرض، وأورد أخباراً كثيرة وقضايا متعددة، وهذا كله لا يناسب الكتاب ولا يشاكله، لأنه مقصور على السرقات الشعرية»⁽²⁾.

أما المسائل التي كانت تعالج في المقدمة فهي لا تختلف عن مقدمات الكتب المعاصرة، فبعد الحمد والدعاء، يذكرون عادة أهمية العلم الذي يعالجه، وسبب اختياره لموضوع كتابه، وبياناً لخطّة الكتاب وما يحويه من أقسام أو أبواب وفصول، ومن المقدمات الجيدة المفصلة، مقدمة ابن قتيبة في عيون الأخبار، ومقدمة أبي الفرج الأصفهاني لكتاب الأغاني، ومقدمة الثعالبي لتيمة الدهر، وإذا وقفنا عند مقدمة كتاب الأغاني نجد المؤلف يبدأ كتابه بتعريف بموضوع الكتاب وما فيه من أخبار وأشعار، ثم يبين طريقته أو خطته في هذا الكتاب، وكيفية تناوله للموضوعات بحيث يختلف عن المؤلفين الآخرين الذين ألفوا في الأدب والتراجم بسبب طبيعة هذا الكتاب، وأنه يختلف في تبويبه عن كتب الغناء الأخرى، ذاكراً السبب في تأليف الكتاب، ويتعرض بهذه المناسبة لنقد كتاب في الغناء منسوب إلى اسحاق الموصلي، وما فيه من أخطاء، ويبين بعد ذلك الصعوبات التي تجشّمها في تأليف الكتاب وجمع مواده، ويعتذر في الآخر عما وقع في كتابه من نقص وخطأ.

وقد يحرص بعض المؤلفين على ذكر موضوعات الكتاب في فصوله وأبوابه، وقد يفصل بعضهم في هذا، كما نجد في مقدمة كتاب المتحلل للثعالبي⁽³⁾ وغيره من الكتب.

(1) السابق ص 2.

(2) الاستدراك ص 2 - 3.

(3) المتحلل ص 6 - 7، وانظر كذلك مقدمة كتاب سحر البلاغة للثعالبي أيضاً ص 7.

هذه المقدمات للكتب ، وهناك مقدمات أخرى قصيرة يذكرها بعض المؤلفين في بداية الفصول أو الأبواب أو الأقسام ، يمهّد بها للدخول في الموضوع ، ويتضح ذلك لدى ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد ، إذ يسمي هذه المقدمة الداخلية بـ (الفرش) ، يبدأ بها كل باب من أبواب كتابه الذي سماه كتاباً ، وقد قسم كتابه إلى خمسة وعشرين كتاباً في خمسة وعشرين فناً ، تصوّره عقداً مؤلفاً من خمس وعشرين جوهرة كريمة ويبدأ كل كتاب بفرش ، يقول واصفاً كتابه : «وقد ألفت هذا الكتاب وتخّيرت جواهره من متخير جواهر الأدب ، ومحصول جوامع البيان ، فكان جواهر الجواهر ، ولباب اللباب ، وإنما لي فيه تأليف الأخبار ، وفضل الاختيار ، وحسن الاختصار ، وفرش في صدر كل كتاب ، وما سواه فمأخوذ من أفواه العلماء ، ومأثور عن الحكماء والأدباء»⁽¹⁾.

ونجد في كتاب عيار الشعر لابن طباطبا مقدمة في بداية القسم الذي سماه بالأشعار المحكمة وأضدادها ، يقول فيها : «ونذكر الآن أمثلة للأشعار المحكمة الرصف ، المستوفاة المعاني ، السلسلة الألفاظ ، الحسنه الديباجة ، وأمثلة لأضدادها ، وننبه على الخلل الواقع فيها ، ونذكر التي زادت قريحة قائلها فيها على عقولهم ، والأبيات التي أغرق قائلوها فيما ضمنوها من المعاني»⁽²⁾ ، ونجد مقدمات داخلية أخرى لدى مؤلفين آخرين⁽³⁾.

ولا شك أن هذه المقدمات التي للكتب أو للفصول والأبواب لا تختلف كثيراً عن المقدمات التي تكتب في العصر الحاضر ، بل ربما وجدنا في مقدمات المؤلفين القدامى أفكاراً وموضوعات ذات صلة وثيقة بموضوع الكتاب وتكون مرتبة ومنظمة تفوق كثيراً مقدمات بعض المؤلفين المعاصرين التي تفتقر إلى الصلة الموضوعية بإداء الكتاب ، وقد تكون هذه الأخيرة مملوءة بمزاعم وادعاءات في السبق والكشف والابداع ليس لها أصل من الحقيقة .

(1) العقد الفريد 2/1 .

(2) عيار الشعر ص 32 .

(3) من ذلك كتاب البصائر والذخائر 290/2 - 291 ، والامتناع والموانسة 1/2 - 2 ، وأشعار أولاد الخلفاء 3 والصناعتين ص 266 - 267 ، وغيرها .

وكما يجعل المؤلفون المعاصرون خاتمة لمؤلفاتهم، يلخصون فيها فكرة الكتاب، أو يذكرون النتائج التي توصلوا إليها، أو يودعونها بعض الفوائد أو الإضافات، أو الاعتذار عن التقصير أو ما شابه ذلك، فقد كان المؤلفون القدامى يفعلون ذلك، ويتفاوت مفهومهم للخاتمة من مؤلف إلى آخر، فمنهم من يعني بالخاتمة أنه الجزء الأخير من الكتاب، كما نجد ذلك في قول المبرد: «هذا كتاب قد وفّيناه جميع حقوقه... ونحن خاتمناه بأشعار ظريفة، وآخر ذلك الذي نختم به آيات من كتاب الله عز وجل»⁽¹⁾، وقد يعنى بعض المؤلفين بالخاتمة الفصول أو الموضوعات الأخيرة من الكتاب، كما يتضح ذلك في قول الثعالبي الذي يستعمل كلمة الخاتمة صراحة، قال: «خاتمة الكتاب، يشتمل على ذكر أقوام مختلفي الترتيب، متفاوتي التاريخ»⁽²⁾، وقد يضيف المؤلف موضوعات إلى الكتاب يجعلها في نهاية الكتاب، وكأنه قد فاته أن يذكرها في صلب الكتاب، من ذلك ما نجده عند ابن الأثير في كتابه المثل السائر، إذ يقول: «وإذا فرغت من تصنيف هذا الكتاب، وحررت القول في تفصيل أقسام الفصاحة والبلاغة والكشف عن دقائقها وحقائقها، فينبغي أن أختمه بذكر فضيلتهما»⁽³⁾، وقد جعل الفلقشندي الخاتمة تتضمن أبواباً طويلة من الكتاب، فهو يعني أنها الأبواب الأخيرة التي يختتم بها كتابه الكبير، يقول: «الخاتمة: في ذكر أمور تتعلق بديوان الإنشاء غير أمور الكتابة، وفيها أربعة أبواب»⁽⁴⁾، فالخاتمة هنا وفي غيرها من الكتب تتضمن موضوعات لها علاقة بالكتاب، أي أن مفهوم الخاتمة هو الموضوعات الأخيرة في الكتاب، وليس هذا هو المقصود بالخاتمة التي عرفت فيما بعد، وإن جاء اسم الخاتمة صراحة كأنه عنوان.

وفي كتب أخرى تأتي الخاتمة في نهاية الكتاب، فيها مضمون الخاتمة المعروف، كإطراء الكتاب، وبيان جهد المؤلف، أو الاعتذار عن نقص، أو غير ذلك، دون

(1) الكامل 125/4.

(2) تنمة البتيمة 88/2.

(3) المثل السائر 12/4.

(4) صبح الأعشى 366/14.

تسمية هذا الكلام خاتمة، أو ورود اسم (الخاتمة)، من ذلك التنويه والإطراء الذي أنهى به ابن المدبر رسالته العذراء، في قوله: «وهذه الرسالة عذراء، لأنها بكر معان، لم تفرعها بلاغة الناطقين، ولا لمستها أكف المفوهين... فاجعلها مثلاً بين عينيك، ومصورة بين يديك، ومسامرة لك في ليلك ونهارك»⁽¹⁾، ومن ذلك الكلمة الاعتذارية التي أنهى بها الوشاء كتابه الموشى، إذ يقول: «هذه جملة ما بلغنا، وفيها كفاية لمن اكتفى، وبيان لمن تبيّن واقتفى، وما استوعبنا كل ما انتهى إلينا، ولو قصدنا إلى تكثير لما استصعب علينا، وإنها قصدنا التخفيف لا التأليف، والاقتصار والاختصار، وليس كل ما سمعناه ذكرناه»⁽²⁾.

من هذا نتبيّن أن القدامى قد عرفوا الخاتمة، عرفوها على أنها نهاية الكتاب، أو استدراك، أو اعتذار، ولم تكن الخاتمة واحدة عند كل المؤلفين، ولم تكن عامة لديهم، بل وجدت في بعض الكتب دون غيرها.

فهرس الموضوعات:

وكما عرف بعض المؤلفين الخاتمة واستعملها بشكل من الأشكال، فإن بعضهم قد فطن لأهمية الفهرس وضمّنه في كتابه، وأهم هذه الفهارس هو فهرس الموضوعات الذي ظهر في كتب كثيرة، وكان هذا الفهرس غالباً ما يأتي ضمن المقدمة، أو في آخرها، وقد يكون بعد المقدمة، وكان ابن قتيبة من أوائل المؤلفين الذين أدركوا أهمية فهرس الموضوعات ووجوده في صدر الكتاب، لما فيه من فوائد تيسر على القارئ معرفة موضوعات الكتاب، جاء في مقدمة عيون الأخبار: «فهذه أبواب الكتب، جمعتها لك في صدر أولها، لأعفيك من كدّ الطلب، وتعب التصفح، وطول النظر عند حدوث الحاجة إلى بعض ما أودعتها، ولتقصد فيما تريد حين تريد إلى موضعه، فتستخرجه بعينه، وما ينوب عنه ويكفيك منه»⁽³⁾، والمؤلفون يختلفون في كيفية عرض الفهرس، فمنهم من يجعله موجزاً، يقتصر على تسمية الأبواب أو الفصول، مثل ما فعله الثعالبي

(1) الرسالة العذراء ص 48.

(2) الموشى ص 253 - 254.

(3) عيون الأخبار 1/ق.

في كتاب (المتحل)، إذ يقول في آخر المقدمة: «هذا ذكر ترجمة الأبواب والله تعالى الموفق للصواب:

الباب الأول: في الخط والكتابة والبلاغة نظماً.

الباب الثاني: في التهاني والتهادي وما يجري مجراها.

الباب الثالث: في التعازي والمرائي وما يتصل بهما...»⁽¹⁾.

وهكذا يمضي في وصف بقية الأبواب، وقد سار على هذا النمط مؤلفون آخرون

اهتموا بذكر أبواب الكتاب وعدد فصوله ومفردات موضوعاته⁽²⁾.

وهناك فريق آخر من المؤلفين جعلوا فهرس فرعية لكل قسم أو باب ثم يأتي

الكلام في ذلك الباب، وكذلك في الباب الذي يليه يذكر موضوعاته مفصلة، أي كأن

الباب كتاب مستقل يذكر في أوله فهرسه ثم يأتي الكلام فيه وهكذا في بقية الأبواب،

وهذا ما نجده لدى الخوارزمي⁽³⁾ وابن سعيد المغربي⁽⁴⁾، والعسكري⁽⁵⁾، وغيرهم.

وفي كل هذا نتبين أن القدامى كانوا قد عرفوا فهرس الموضوعات وأولوه أهمية،

فمنهم من كان يحمل ذكره، ومنهم من كان يفصل في ذكر مواده، ومنهم من كان يجعل

في مقدمة كل باب فهرساً خاصاً به، وكل هذه الفهارس تأتي ضمن المقدمة أو بعدها.

أما ما نجده في بعض الكتب من وجود فهرس في آخر الكتاب فهي من صنع النساخ

أو الناشرين المحدثين.

فهرس المصادر:

أما الفهرس الآخر الذي ظهرت العناية به لدى بعض المؤلفين، فهو فهرس

المصادر، فقد عمد بعض المؤلفين إلى ذكر مصادر الكتاب والكتب التي أفاد منها في

المقدمة، فمنهم من يذكرها مختصرة، ومنهم من يفصل فيها بعض التفصيل، والكتب

التي ذكرت مصادرها في المقدمة كثيرة، نجتزئ بذكر مثال منها وهو كتاب بديع القرآن

(1) المتحل ص 5 - 6.

(2) ينظر مثلاً: روضة المحبين ص 13 - 15. غرر الخصائص ص 7، حلبة الكميت ص 5 - 6، كتاب الكتاب ص 7.

(3) مفاتيح العلوم ص 6.

(4) الغصون الياقة ص 3.

(5) جبهة الأمثال 13، 8/1.

لابن أبي الإصبع المصري، فهو خير ما يصلح مثلاً للتنويه المفصل بالكتب التي أفاد منها، وذكرها في مقدمة كتابه، يقول عن مصادره: «... منها ما هو منفرد بهذا العلم، ومنها ما هذا العلم داخل في أثنائه، كنتقدي قدامة، وبديع بن المعتز، وحلية المحاضرة للحاتمي، وكشفت عن (الحالي والعاقل) له، الذي أشار إليه في الحلية فلم أظفر بمن يعترف بوقوفه عليه، إلا ابن منقذ في بديعه، والصناعتين للعسكري، والعمدة لابن رشيقي وتزييف نقد قدامة له، ورسالة الأمدى في الرد على قدامة، والموازنة بين الطائيين له، وكشف الظلامة للموفق البغدادي، والنكت في الإعجاز للرماني، والجامع الكبير في التفسير له، والبلاغة له، وإعجاز ابن الطيب الباقلائي، ودلائل الإعجاز للجرجاني، وأسرار البلاغة له...»⁽¹⁾، وهكذا يمضي في تعداد مصادره وتقييدها، وهناك كتب أخرى سارت على هذا المنوال⁽²⁾. ولكن ذكر هذا الفهرس لم يكن عاماً لدى كل المؤلفين، فمنهم من حرص على ذكره، ومنهم من تجاوز عنه، وقد يكتفون بما يأتي من إشارات ونقول من المصادر خلال الكتاب، وأثناء سياقة الأخبار. وهناك كتب أخرى عنت بذكر أسماء الشعراء والتراجم أو القبائل، وهو ما قد يسمى فهرساً للأعلام، ولكن هذه الفكرة لم تظهر واضحة بحيث نستطيع أن نعتها في جملة اهتمامات المؤلفين القدامى، فقد جاءت لدى بعضهم عرضاً في بعض كتبهم⁽³⁾، ومن العتب أن نوسع القول فيها فنحملها أكثر مما فيها⁽⁴⁾.

(1) بديع القرآن ص 4 - 6.

(2) ينظر كتب أخرى سلكت هذا المسلك مثل: البديع في نقد الشعر ص 8، تحرير التحبير ص 87، البيان المغرب 2/1، حلية الفرسان ص 25، وغيرها.

(3) مثال ذلك كتابا الثعالبي: المتحلل ص 6 - 7، وسحر البلاغة ص 7.

(4) حاول النجدي أن يرصد هذه الظاهرة، انظر منهج البحث الأدبي عند العرب ص 252 - 254.

الفصل الثالث

تحقيق النصوص

التحقيق غايته ومنهجه

التحقيق لغة واصطلاحاً:

شاع في العصر الحديث استعمال كلمة (التحقيق) في نشر الكتب وتصحيحها وخدمتها، بتوثيق نصوصها، وتوضيح غامضها، وضبط مشكلها، وتيسير مادتها للقارئ. والكلمة قديمة لغة واصطلاحاً، ولكنها لم تكن شائعة الاستعمال شيوعها في العصر الحديث.

ومعنى التحقيق في اللغة، التأكد من صحة الخبر وصدقه، وحقق الرجل القول صدقه، أو قال هو الحق، وفي اللسان: «وتحقق عنده الخبر أي صح، وحقق قوله وظنه تحقيقاً أي صدق»⁽¹⁾.

أما معناه الاصطلاحي فهو: إثبات المسألة بالدليل، كما يقول الجرجاني: «التحقيق إثبات المسألة بدليلها»⁽²⁾، وكذلك هو عند العلماء، يقول التهانوي: «التحقيق في عرف أهل العلم: إثبات المسألة بالدليل»⁽³⁾، ويقول ابن المعتز بعد أن يورد عدة روايات في سبب مقتل صالح بن عبد القدوس: «والله أعلم بتحقيق ذلك»⁽⁴⁾.

ويسمى الجاحظ العالم (مُحَقِّقاً)، ففي رسالة فضل ما بين العداوة والحسد: «إنه لم يخلُ زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء مُحَقِّقُونَ، قرأوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها»، وقال: «واتخذهم المعادون للعلماء المحققين عدة»⁽⁵⁾. وما دام التحقيق هو الإثبات بالدليل وتصحيح الأخبار، فإنه صفة من صفات العلماء، ففي

(1) اللسان: حقق.

(2) التعريفات ص 55.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 336/1.

(4) طبقات الشعراء ص 91.

(5) رسائل الجاحظ 338/1، وانظر تحقيق النصوص ونشرها - عبد السلام هارون ص 42.

الأدب محققون وفي النحو والبلاغة وغير ذلك، يقول ابن الأثير وهو يعدد ويسمي جماعة من العلماء ويصفهم بأنهم (المحققون): «وأورده جماعة من العلماء مثل قدامة والجاحظ وأبي هلال العسكري والغانمي . . . في تصانيفهم في باب الاستعارة، ولم يذكروا أن الأصل فيه تشبيه بليغ . . . وهو الأصل المقيس عليه في التشبيه الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان»⁽¹⁾، وكذلك يصفهم ابن أبي الإصبع المصري: «المحققون من علماء البيان»⁽²⁾، ويصف السيوطي أحد الأدباء بأنه: «أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به»⁽³⁾، ويصف الفيروز أبادي محمد بن طلحة النحوي بأنه راسخ في علم العربية وغلب عليه «تحقيق العربية والقيام عليها»⁽⁴⁾.

والمراد بالتحقيق الاصطلاح المعاصر: «بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن الثبوت من استيفائها لشرائط معينة، فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه»⁽⁵⁾، وتحقيق المخطوطة كما يرى الدكتور مصطفى جواد هو: «الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى، وذلك بسلوك الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق»⁽⁶⁾.

تحقيق العنوان :

وأول مهمة تواجه المحقق هي مدى صحة المخطوطة من حيث نسبتها إلى مؤلفها، ومدى صحة العنوان وانطباقه على موضوع الكتاب، واسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه، وكثيراً ما يحدث أن مخطوطاً كتب عليه اسم لا ينطبق على موضوعه، أو مخطوطاً كتب عليه اسم غير مؤلفه، سواء أحصل ذلك عن جهل وغفلة أم عن قصد خبيث، فإن من الناس من تسوّّل له نفسه بمحو اسم الكتاب واستبداله باسم آخر، واستبدال اسم

(1) الجامع الكبير ص 82 - 83 .

(2) بديع القرآن ص 27 .

(3) بغية الوعاة 241/2 .

(4) البلغة ص 225 - 226 .

(5) تحقيق النصوص ونشرها ص 42 .

(6) فن تحقيق النصوص ص 119 .

المؤلف باسم مؤلف آخر، وقد يقع مخطوط خلو من اسم الكتاب واسم المؤلف، فيأتي من يضع له اسماً بحسب ما يراه صواباً⁽¹⁾.

أما بالنسبة لعنوان المخطوط، فقد يحدث أن تسقط الورقة الأولى، أو أن عنوان الكتاب ينطمس، إما لرداءة الخط أو أثر الماء والرطوبة وانسياب الحبر، أو بفعل الأرضة أو العثة، أو بدافع التزوير، كما سبق، فيحتاج المحقق في هذه الحالة إلى الرجوع إلى فهارس المخطوطات لمعرفة المخطوطات ذوات الموضوع المشابه، ومقارنة نصوصها بنصوص المخطوطة، والرجوع إلى ترجمة المؤلف لمعرفة كتبه، ومن ثم دراسة أسلوبه في مؤلفاته الأخرى، وقد يجد نصوصاً من الكتاب مضمنة في كتب أخرى، ولا شك أن معرفة اسم المؤلف تيسر الأمر، وتؤدي إلى معرفة مؤلفاته وأسلوبه، وإذا كان انطماس العنوان جزئياً، فإنه يساعد كذلك في معرفة المخطوط من خلال الكتب التي فيها شبه بها تبقى من العنوان.

وإذا كان اسم الكتاب واضحاً، واسم الكاتب مفقوداً، فإن الوصول إليه يكون عن طريق معرفة الكتب المشتركة بالعنوان نفسه، ومن ثم معرفة زمن الكتاب من خلال شيوخ المؤلف وتلامذته، والأحداث التي تدل على الأشخاص، وعلى أزمان الأحداث، ومن الممكن الوصول إلى شخصية المؤلف من خلال المادة العلمية للكتاب، وما فيها من دلالات على العصر، وكذلك دراسة أساليب المؤلفين، فإن لكل عصر أسلوبه ومصطلحاته وعلومه، ولكل مؤلف أسلوب يمكن التهدي إلى معرفة صاحبه، بمقارنة أسلوب الكتاب بالأساليب المشابهة في الموضوعات المشابهة في الكتب الأخرى، وإذا عثر المحقق على طائفة من نصوص الكتاب متضمنة في كتب أخرى، فإن ذلك يسهل الوصول إلى حقيقة المؤلف، مع ملاحظة أن وجود اسم المؤلف لا يمنع من وقوع التصحيف والتحريف فيه. ولا بد في كل هذه الأحوال من الرجوع إلى فهارس المكتبات وتراجم المؤلفين للتثبت وقطع الشك باليقين.

التحقق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

وفي حالة كون المخطوط كاملاً، فيه عنوان الكتاب واسم المؤلف، ينبغي التثبت

(1) انظر مصطفى جواد - فن التحقيق ص 125، وقد جاء بشائية أمثلة من المخطوطات والمطبوعات العربية.

من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وخاصة بالنسبة للكتب المغمورة التي ليست لها شهرة ، فبعض الكتب لا تتناسب مادتها العلمية مع مكانة وعلم مؤلفها ، ومن المؤلفين من لم يعرف عنه أنه خاض في موضوع بعيد عن اهتماماته ، أو أن أسلوب الكتاب لا يوافق أسلوب المؤلف في كتبه الأخرى ، وحقاً إن المؤلف الواحد قد تتفاوت مستويات مؤلفاته باختلاف سني عمره ، فإن فترة الشباب يعترها الضعف ، وإن فترة علو السن يتضح فيها النضج والخبرة ، ومع اعتبار كل ذلك ، فلا بد من التثبت والتحقق ، فإن هناك مجموعة من الكتب نسبت إلى مؤلفين معروفين ، اتضح بالتحقيق أنها منسوبة إليهم ومحمولة عليهم ، والأمثلة في هذا كثيرة نجتزئ بذكر بعض منها :

من ذلك كتاب باسم (كتاب تنبيه الملوك والمكايد) المنسوب للجاحظ ، وفيه حكايات وأخبار حدثت بعد عصر الجاحظ ، من ذلك وجود باب فيه بعنوان (نكت من مكايد كافور الإخشيدي) ، و(مكيدة توزن بالمتقي لله) ، وبين الجاحظ (ت255هـ) وكافور (ت357هـ) ، وبين الجاحظ والمتقي (ت357هـ) عشرات السنين⁽¹⁾ ، ومن ذلك نسبة شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ومؤلف الكتاب هو ابن عدلان الموصلي المتوفى سنة 666 هـ ، وجزء من كتاب باسم (اختلاف الفقهاء للشعراني) ، وهو لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي الظفري المتوفى سنة 513 هـ ، ونُسب كتاب (إعراب القرآن) إلى الزجاج (ت311هـ) ، ورجح المحقق إبراهيم الإياري نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيرواني المتوفى سنة 437 هـ ، ومما جاء من خطأ في عنوان الكتاب ونسبته إلى غير صاحبه أيضاً كتاب (ترجيح إعراب أبيات ملغزة الإعراب) المنسوب للرماني المتوفى سنة 386 هـ الذي حققه سعيد الأفغاني ، ثم اتضح أن عنوان الكتاب هو (شرح الأبيات المشككة الإعراب) وأن مؤلفه ليس الرماني وإنما هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفى سنة 487 هـ⁽²⁾ .

تحقيق متن الكتاب :

لقد أوجز الأستاذ عبد السلام هارون أهم ما يجب في تحقيق متن الكتاب في قوله :

(1) انظر عبد السلام هارون - تحقيق النصوص ونشرها ص 46 .

(2) انظر أمثلة أخرى من الكتب التي تنسب إلى غير مؤلفيها أو ضاعت أسماء مؤلفيها في فن تحقيق النصوص للأستاذ مصطفى جواد ص 125 - 136 .

«أن يؤدي الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كما وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُجِلُّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة، فيبدل ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مغللاً فيسقط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه»⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: «ليس تحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير»⁽²⁾.

ومعنى هذا أن التحقيق أمانة، ويحسن بالمحقق أن يكون حذراً أميناً صبوراً، لا يجترئ على النصوص فيغير أو يبدل، وأن الجرأة في التحقيق عمل مذموم، ويُمدح المحقق الحذر المشفق المتأني.

مهام المحقق:

ونجمل مهام المحقق في النقاط الآتية⁽³⁾:

- 1- مقابلة النسخ المخطوطة على النسخة الأم، وبيّن في الهامش الفروق بعد أن يرمز لكل نسخة برمز خاص.
- 2- عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة المحقق لكل رواية، ويجعل المصحّف والمحرّف والخطأ في الهامش.
- 3- عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة الأم تضاف الزيادة إلى النسخة الأم، ويشار إلى ذلك في الحاشية، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هي من

(1) تحقيق النصوص ونشرها ص 46 - 47.

(2) السابق ص 47.

(3) ينظر: المنجد: ص 15 - 17 وهارون ص 47 - 52 ومصطفى جواد ص 119 - 122.

أصل الكتاب وليست من الناسخ، أما إذا كانت الزيادة من الناسخ، أو من أحد العلماء، فيشار إليها وتثبت في الهامش .

4- إذا وجد المحقق في النص المخطوط نقلاً من مصادر ذكرها المؤلف، يرجع إلى تلك المصادر ويعارض النصوص المنقولة بالأصل المعتمد، ويدون الفروق في الهامش من حيث الزيادة والنقص أو اختلاف اللفظ .

5- إذا اهتدى المحقق إلى مصادر الأصل المخطوط، ردّ كل نص فيها إلى مصدره للاطمئنان إلى صحة النص وتوثيقه .

6- يجوز للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن، أو يتقوّم بها النص، على أن يضع ذلك بين عضادتين، وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب الحديث .

7 - إذا وُجد في المخطوط خرمٌ أضاع نصاً، وكان هذا النص في كتاب آخر مخطوط أو مطبوع - كان نقل النص عن مصدره الأول - فيمكن إتمام الحرم، والإشارة إلى ذلك في الحاشية، ويوضع المضاف بين عضادتين، أما إذا لم يجد المحقق ما خُرم أو ما تُركّ بياضاً في مصدر آخر، فيشير إلى مقدار الحرم أو البياض في الهامش .

8- من المحققين من يعتمد على عدة نسخ في آن معاً، ولا يعتمد على نسخة واحدة عند وجود نسخ كثيرة، وفي هذه الطريقة حرية للمحقق، وقد يجوز هذا الأمر بالنسبة للمحقق المتمكن الخبير في معرفة الكتاب، ومؤلف الكتاب ولغته وأسلوبه، ولا يؤمن في هذه الحالة الزلل، والأفضل اعتماد نسخة واحدة ومقابلتها على النسخ الأخرى، وترجيح الرواية الجيدة .

9 - عند وجود قراءة لعالم ما على النسخة المعتمدة، أو النسخ الأخرى وفيها تصحيح يزيد في قيمة الكتاب، تثبت القراءة في الهامش ويشار إليه، ومن المحققين من يرى إثبات هذه القراءة في المتن والإشارة إليها في الهامش، ولست مع هذا الرأي، لأن الأصل في الكتاب أن يمثل مؤلفه .

10 - كل زيادة في جوانب المخطوط أو طُرُكته من تنبيه أو تفسير أو تعليق، يشار إليها في الهامش ولا تضاف إلى المتن .

جمع الأصول وترتيبها :

عندما يقع الاختيار على تحقيق مخطوط ، لا بد من البحث عن نسخه في مكتبات العالم واستقصاء كل ما يمكن استقصاؤه من فهارس المخطوطات في المكتبات ، والمخطوطات العربية منتشرة في مكتبات العالم ، شرقية وغربية ، وحقاً إن الباحث لن يستطيع أن يقف على كل ما في المكتبات التي تحوي الكتب العربية ، ولكنه يبذل قصارى جهده في البحث والتقيب للحصول على كل النسخ المتيسرة ، ويعينه على ذلك - بعد النظر في فهارس المكتبات المخطوطة⁽¹⁾ والمطبوعة - بعض الكتب التي تهتم بالمخطوطات وأولها كتاب بروكلمان «تاريخ الأدب العربي وذيوله» وقد ترجم إلى العربية من الألمانية ، و«تاريخ آداب اللغة العربية» لجرجي زيدان ، و«تاريخ التراث العربي» لفؤاد سركين وقد ترجمت أكثر أجزائه العربية ، وكتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» لأغا بزرك ، و«كتاب الخزانة الشرقية» لحبيب الزيات ، هذا عدا الرجوع إلى خزائن الكتب الخاصة المنتشرة في البلاد العربية والإسلامية ، ولا يستغني الباحث عن سؤال المكتبيين والمهتمين بالمخطوطات من أساتذة وباحثين ومحققين ، أضيف إلى ذلك الكتب المحققة والرسائل الجامعية التي تتضمن فهارسها جمهرة من المخطوطات .

وحين نقف على مواضع النسخ في المكتبات ، نسعى إلى نسخها أو تصويرها ، فإذا توافرت لدينا كل النسخ ، نبدأ بفحصها ودراستها لمعرفة جيدها من التي فيها نقص أو خرم ، ويدرس الفاحص الورق للتحقق من عمر النسخة ، وقد تكون بعض النسخ حديثة ولكن أصابها تلف من أثر الرطوبة أو العث أو الأرضة ، فيظن العجل المتسرع أنها قديمة ، وأن البلى ليس دائماً دليل القدم ، فقد تسلم بعض النسخ القديمة من عوادي التلف والبلى ، وقد تكون بعض النسخ مزورة بما يكتب عليها من تواريخ قديمة ، وقد

(1) انظر فيما يخص فهارس المخطوطات والمكتبات التي فيها مخطوطات عربية الجزء الخاص بفهارس المخطوطات الذي أصدره سركين ضمن تاريخ التراث العربي ، والكتاب الذي صنفه كوركيس عواد عن خزائن المخطوطات ، والمخطوطات العربية في العالم مراكزها وفهارسها لصالح الدين المنجد ، وفهارس المكتبات العربية في الخافقين لأسعد داغر ، ودليل المراجع العربية والمعرية لعبد الجبار عبد الرحمن ، والمخطوطات العربية في العالم : فهرس فهارسها لهاوسمان ط ليدن 1967 وغيرها كثير .

تُعَرِّض النسخة لأسباب التلف ليُظَن أنها قديمة، كما يفعل بعض تجار المخطوطات واللوحات الفنية.

ويدرس كذلك الخط والمداد لمعرفة الزمن الذي كتبت فيه، فلكل عصر نمط خاص في الخط، ويعرف كذلك المداد القديم من الحديث، ويفطن المحقق إلى وحدة الخط واطراده وطريقة رسمه، ويلاحظ ما على النسخ من إجازات وتعليكات وقراءات، أو تعليقات لبعض العلماء، ومعرفة أزمان هذه الإجازات وتاريخ وفيات العلماء الذين أجازوا أو امتلكوا أو قرأوا وعلقوا، ويفحص مادة الكتاب ونظام فصوله وأبوابه، ليطمئن إلى أن النسخة كاملة لم تسقط منها أوراق في أولها أو وسطها أو آخرها، وملاحظة التعقيبة التي تكون في أسفل الصفحة اليمنى، التي تدل على بدء الصفحة التي تليها، ويستدل بتتبع هذه التعقيبة على تمام الكتاب وعدم اضطراب أوراقه، ويدرس خاتمة الكتاب ليقف على اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وعن أي النسخ نقلت، وبعد هذه الدراسة الفاحصة لكل نسخة، تُرتَّب النسخ حسب أزمانها وصحتها وجودتها، وفق الترتيب الآتي:

1 - أحسن النسخ التي تعتمد للنشر هي نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، وخاصة إذا كانت سالمة من النقص والتلف، وتكون هذه هي النسخة الأم، ويحسن أن تكون هذه النسخة كاملة، فيها عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وجميع مادة الكتاب، على آخر صورة كتبها المؤلف بنفسه «أو أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، أو فيها ما يفيد اطلاعه عليها وإقراره لها»⁽¹⁾.

ويحسن الثبوت من أن نسخة المؤلف هي آخر تأليف له، لأن من المؤلفين من يعيد تأليف الكتاب أكثر من مرة، وفي كل مرة يضيف أو يحذف ويعدل وينقح، فمن المنقول أن كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد (ت345هـ) ظهر في ست صور، كل مرة يزيد فيها عند قراءته عليه⁽²⁾، وأن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين «أولى وثانية، والثانية أصح وأجود»⁽³⁾، وألف ابن درستويه كتاب الكتاب مرتين كل واحدة منهما

(1) هارون - تحقيق النصوص ص 29 وانظر المنجد - قواعد تحقيق المخطوطات ص 3، وما بعدها، ومصطفى

جواد - فن تحقيق النصوص ص 119.

(2) الفهرست ص 113.

(3) الفهرست ص 210.

مختلفة عن الأخرى زيادة ونقصاناً⁽¹⁾، وأن أبا بكر الزبيدي ألف كتابه لحن العامة مرتين⁽²⁾، وألف أبو عمرو الشيباني كتاب النوادر الكبير ثلاث مرات⁽³⁾، وألف الثعالبي اليتيمة مرتين، كانت الثانية أوسع وأشمل من الأولى⁽⁴⁾، وغير ذلك كثير.

وعلى المحقق أن يكون فطناً حذراً، فقد يجد في آخر النسخة عبارة (وكتب فلان) أي المؤلف، وهي ليست للمؤلف، وإنما هي من فعل الناسخ الذي قد ينقل عن نسخة المؤلف، وينقل ما في آخرها من قول المؤلف، وكذلك يجب أن يفتن إلى تاريخ النسخة، فقد تكون النسخة متأخرة وينقل الناسخ تاريخ النسخة السابقة التي ينسخ عنها، وقد يكون الفرق بين نسخة الأصل والنسخة المنقولة عنها قرناً أو قروناً، فيحسن هنا أن يحكم المحقق خبرته في الخط والورق والمداد واسم الناسخ الأول والثاني، ليثبت من تاريخ النسخة الصحيح.

2- بعد نسخة المؤلف تأتي في المنزلة الثانية النسخة التي قرأها المؤلف، أو أشار بكتابتها، أو أملأها، أو أجازها.

3- وتأتي بعد ذلك النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف أو عورضت بها أو قوبلت عليها.

4- ثم النسخة التي كتبت بعصر المؤلف عليها سماعات العلماء، وبعدها التي ليس عليها سماعات العلماء.

5- النسخة التي بخط عالم تفضل غيرها وتقدم عليها، وقد كان القدماء يحرصون على اقتناء مثل هذه النسخ وينزلونها منزلة عالية، ومن طريف ما يروى في ذلك أن الجاحظ لما قدم من البصرة إلى بغداد قاصداً محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم، أهدى إليه نسخة من كتاب سيبويه، وقبل أن يحملها إلى مجلسه أعلم بها بعض موظفي ابن الزيات، فلما دخل عليه قال له: أوظنت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟ فأجابه الجاحظ: ما ظننت ذلك، ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد للكتاب

(1) كتاب الكتاب ص 6.

(2) فهرسة ابن خير ص 346.

(3) الفهرست ص 75.

(4) يتيمة الدهر 17/1 - 19.

وأغريها، فأحضرها الجاحظ إليه وُسِّرَ بها ووقعت منه أجمل موقع (1).

6- أما النسخ التي كتبت بعد عصر المؤلف، فترتب حسب قدمها، تفضل المتقدمة على المتأخرة، والتي كتبها عالم، أو قُرئت على عالم على ما لم يكتبها أو يقرأها أحد العلماء. وقد نجد نسخة ما أحدث تاريخاً من الأولى، ولكن كاتبها عالم دقيق يُقيم النص، وتبرأ نسخته من الخطأ والوهم والتحريف، وهي أصح متناً وأكمل مادة، وهنا يجب تقديم النسخة الأحدث.

7- هذه النسخ عدا النسخة الأم تُعدّ أصولاً ثانوية، أما إذا لم توجد نسخة المؤلف، فإن أوثق هذه النسخ وأصحها تعد النسخة الأم، ثم يليها الأقل منها وثوقاً. وقد يحدث أن تكون هناك نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة هي أفضل من اختها المتقدمة التي يعثرها النقص أو التحريف أو التصحيف، وقد نجد نسخة متأخرة نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المؤلف، أو عن نسخة من عصر المؤلف، وحقاً إن النسخ المتأخرة يعثرها التحريف من أيدي الناسخين، ولكن قد نجد في المتأخر ما لا نجده في المتقدم.

8- بعض المخطوطات تأتي غفلاً من تاريخ النسخ ولا يعرف كاتبها أو زمن كتابتها، ويستعان لمعرفة عصرها من الخط والورق، فإن لكل عصر نوعاً من الخط، وكذلك الورق يمكن معرفة قدمه، والمقصود هنا فحص الأصول المخطوطة وليس المصورة عنها.

9- قد يضطر المحقق أن يحقق الكتاب على أصل مخطوط واحد، في حالة عدم وجود نسخة مخطوطة أخرى، أما إذا وجدت نسخة أو نسخ أخرى، فلا يصح ذلك، ويعد عيباً ونقصاً كبيراً، وإذا كانت النسخة وحيدة، فيجب مقابلتها على مختصرات الكتاب إن وجدت، والأصول المطبوعة، وما وجد من نصوص في ثنايا الكتب المشابهة.

10- قد تتوافر من بعض الكتب نسخ كثيرة، وقد تتشابه ثلاث أو أربع نسخ في محاسنها أو عيوبها، وتكون قد نسخت عن أصل واحد، وفي مثل هذه الحالة تجعل

(1) البحث الأدبي - شوقي ضيف ص 172 ولم يذكر مصدر الخبر، وهي طريقته في كل هذا الكتاب إذ يخلو من ذكر المراجع والمصادر.

النسخ المتشابهة مجموعات أو فئات، ويرمز لكل مجموعة بحرف، وتتخذ من كل مجموعة نسخة واحدة تمثلها عند المقابلة وبيان اختلاف القراءة.

11- هناك أصول قديمة للكتاب متضمنة في كتب أخرى للمؤلف نفسه، أو في كتب المؤلفين الآخرين، وتعد هذه أصولاً ثانوية يستعان بها في تحقيق النص، نجد من ذلك أمثلة كثيرة، منها ما يتضمنه كتاب شرح البلاغة من نصوص كتب أخرى، مثل وقعة صفين لنصر بن مزاحم، ونصوص كثيرة من كتاب المغازي للواقدي، ونصوص من كتاب العثمانية للجاحظ، وقد ضُمَّنَّ البغدادي في خزنة الأدب كثيراً من صغار الكتب النادرة، منها فرحة الأديب للأسود الأعرابي الغندجاني، وكتاب اللصوص للسكري⁽¹⁾.

12- أما النسخ المطبوعة - التي لا يمكن الحصول على الأصل الذي طبعت عنه - فإن فريقاً من المحققين يتخذها أصولاً ثانوية، وبعضهم يهملها ولا يلتفت إليها، والأوفق أن تُتخذ أصولاً ثانوية، وخاصة إذا كانت النسخ المعتمدة قليلة، أو كانت النسخة المعتمدة وحيدة، مع ملاحظة أن يكون ناشر المطبوعة من المحققين المتمكنين الثقات من أعلام العرب والمستشرقين المعروفين بالأمانة والعلم والتثبت، أما ما دون ذلك مما ينشره المتسرعون أو النشرات التجارية فلا يلتفت إليه.

13- قد ترد نسخة بخط المؤلف وهي مسودة الكتاب ولم ترد معها المبيضة، وفي هذه الحال تعد مسودة المؤلف هي النسخة الأم، أما إذا وجدت المسودة مع المبيضة، فتعتبر المسودة أصلاً ثانوياً يستأنس به لتصحيح القراءة، وتعرف المسودة بما يرد فيها من أثر المحو والتغيير واضطراب الكتابة، وترك البياض، والإضافة بحواشي الكتاب وغير ذلك، وبعض المؤلفين يكتب الكتاب ولا يجرده من المسودة من ذلك ما نقل من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال ابن قتيبة ولم يجرده من المسودة⁽²⁾، وقد يُتوفى المؤلف قبل أن يتاح له تبيض كتابه، من ذلك ما نقله الزبيدي ذاكراً كتاب البارع لأبي عليّ القالي، قال: «ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألف نظيره في الإحاطة والاستيعاب، وتوفي قبل أن ينقحه، فاستخرج بعده من الصكوك»⁽³⁾، وكذلك

(1) تحقيق النصوص ونشرها ص 30 - 31.

(2) الفهرست ص 92 ط. الرحمانية.

(3) طبقات النحويين واللغويين ص 203 - 205.

يقال في شرح شمس الدين البرماوي لصحيح البخاري المسمى باللامع الصبيح ، قال :
«ولم يُبَيِّضْ إلا بعد موته»⁽¹⁾.

14- النسخة التي عليها سماع علماء معروفين ، أو مجازة كُتبت عليها إجازات من
شيخ ثقات ، تفضل النسخة التي تخلو من الإجازة أو السماع .

الإجازة والسماع :

الإجازة : إثبات المؤلف واعترافه بنسبة الكتاب إليه وإقراره بأنه روي عنه ، أي
الإذن برواية الحديث لوثاقة المجاز ، ووجود الإجازة يعني أن النسخة موثقة ، بعد أن تم
الإقراء أو السماع ، وأن النسخة مطابقة لنسخة المؤلف معنى ومبنى .

والإقراء أو القراءة : أن يقرأ الكتاب على المؤلف أو غيره من دون أن يكون هناك
شخص آخر يسمع ، أو أشخاص يستمعون للقراءة .

والسماع : رواية الكتاب عن مؤلفه أو بالسند المتصل إليه أو أن يقرأ الكتاب على
المؤلف أو غيره مع وجود من يسمع أو يسمعون⁽²⁾ . ويلخص المنجد فائدة السماع
وقيمتها بأنها :

1- أنموذج من أنموذجات التثبت العلمي الذي كان يتبعه العلماء .

2- هي وثائق صحيحة تدل على ثقافات العلماء الماضين وما قرأوه أو سمعوه من
الكتب .

3- هي مصدر للتراجم الاسلامية .

4- وهي وسيلة من وسائل معرفة مراكز العلم في البلاد الإسلامية وحركة تنقل
الأفراد من بلدان مختلفة نحوها .

5- وهي دليل على صحة الكتاب وقدمه وضبطه وتاريخه .

(1) إرشاد الساري - القسطلاني 42/1 ط بولاق 1304 هـ .

(2) انظر : إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد ، مجلة معهد المخطوطات مجلد 2 - ج 2
ص 234 .

نموذج من الساعات :

جاء في خاتمة مخطوطة تهذيب الكمال للمزي المتوفى سنة 742 هـ: «سمع هذا الجزء بقراءة الإمام جمال الدين أبي محمد رافع بن أبي محمد بن محمد بن شافع السلامي ابنه محمد، وعلاء الدين طبرس بن عبد الله الفاروخي، وأولادي: محمد وزينب، وابن أخيهما عمر بن عبد الرحمن، وأخته خديجة، وأمهما: فاطمة بنت محمد بن عبد الخالق البياني، وبنت خالهم: آسية بنت محمد بن إبراهيم بن صديق السلمي، وأخوهما: أحمد حاضر في الثالثة، وصح ذلك في يوم الجمعة السابع عشر من جمادى الأولى سنة أربع عشرة وسبعمائة. وكتب مصنفه يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي»⁽¹⁾.

عمل المحقق (معالجة النصوص)

زيادات النسخ :

يفحص المحقق النسخ المخطوطة فحصاً جيداً، ويلاحظ الزيادات التي قد توجد في نسخة دون أخرى، وعليه أن يكون فطناً لما قد يدخله الناسخون من قراءات العلماء أو تعليقاتهم في الحواشي في صلب النسخة، فإذا تيقن أن هذه الزيادة هي من كلام المؤلف وضعها في مكانها من الكتاب، وأشار إليها في الهامش بأنها من النسخة الفلانية، ولكل نسخة رمزها، وعلى المحقق أن يميز بين المستدركات التي هي من صميم الكتاب وبين التعليقات التي يدونها قراء النسخة، فإذا كان الاستدراك للمؤلف نفسه ووضعه في حاشية الكتاب، أدخله المحقق في موضعه من الكتاب وأشار إلى ذلك في الهامش، أما إذا كانت الزيادة من أحد القراء أو العلماء، فيشير إليها في الهامش، ولا يدخلها في متن الكتاب.

وقد تكون في الكتاب إجازة برواية الكتاب عن مؤلفه، أو عن رواية عنه، مع

(1) إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد 1 -
2 لوحة رقم 1.

إثبات قائمة سماعات يعترف بها المؤلف أو الراوي، فلهذه الإجازات والسماعات فوائد تاريخية وتوثيقية، يجب أن يوليها المحقق عناية ويدونها في موضعها، ويذكرها في مقدمة التحقيق.

تصحيح الأخطاء :

كثيراً ما تقع أخطاء وتحريفات وتصحيحات في النسخة المعتمدة، وقد تكون وحيدة، وقد تكون النسخة متأخرة ومعها نسخ مثلها، فيكثر فيها الوهم والخطأ، وعلى المحقق أن يؤدي النسخة القديمة الأم كما هي، ويشير إلى ما يظنه خطأ في الهامش، أما في النسخ المتأخرة فله أن يصحح هذه الأخطاء والتصحيحات مستعيناً بالمراجع، وقد يجد نصف الصواب في نسخة، ونصفه في نسخة ثانية، وعليه أن يبين التصحيحات بعد أن يتوثق منها في الهامش⁽¹⁾.

الزيادة والحذف :

مر أن النسخة الأم إذا كانت قديمة تؤدي كما هي دون زيادة أو نقص، أما النسخ الثانوية فكذلك لا يزداد فيها ولا يحذف إلا ما كان ضرورياً، بعد التثبت والرجوع إلى مراجع التحقيق، وقد أجاز القدماء أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري لإقامة النص، فقد أجاز ابن كثير أن يلحق في نصوص الحديث ما سقط منه أو اندرس من الكتاب، قال : «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب»⁽²⁾، ولا شك أن المراد بالإضافة أو الحذف هو ما كان واضحاً متعيناً، كإضافة (بن) في السند نحو: (عبد الله مسعود)، وإضافة (على) في (بني الإسلام خمس)، وكذلك حذف المتكرر في (بني الإسلام على خمس). وفي كل الأحوال ينبه المحقق في الهامش على الزيادة أو الحذف، ويضع الزيادة بين عضادتين []⁽³⁾.

(1) دؤن هارون جريدة بالتحريفات والتصحيحات مع تصحيحها في كتابه تحقيق النصوص ص 74 - 75، وكذلك فعل مصطفى جواد في فن التحقيق ص 121.

(2) الباعث الحديث ص 163.

(3) هارون - تحقيق النصوص ص 78.

أما الزيادة التي يراد بها توضيح النص وإزالة ما فيه من إبهام، فلا تكون في الأصل وإنما مكانها في الهامش. أما التغيير والتبديل فلا يجوز في النسخة العالية، ويجوز في النسخ الثانوية إذا تحقق أن هناك أخطاء وتحريفات من قبل النساخ، ويتم ذلك بالرجوع إلى مصادر التحقيق، والإشارة إلى كل ذلك في الهامش.

مقابلة النسخ:

وينبغي الاهتمام بإثبات الفروق التي لها أثر في قراءة النص، حيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة تغيير المعنى، ومن المحققين - ومنهم المستشرقون - يدونون كل فرق مهما كان واضحاً بيناً أنه من سهو النساخ أو جهلهم، أو اختلاف في رسم الكلمة، فيثبتون ما يكتبه النساخ من كلمات في نسخة (رما) وفي أخرى (رمى)، و(سقا) و(سقى)، و(سماً) و(سماً) و(سماً) و(سماً)، و(الحارث) و(الحارث)، و(خلد) و(خالد) و(معاوية) و(معوية)، هذا وغيره مما يدخل ضمن الرسم الإملائي الذي يغير حسب الرسم الحديث ويُنبّه عليه في المقدمة، وكذلك يقال في بعض الفروق الطفيفة كحروف العطف وجمي الفاء مكان الواو أو العكس، أو سقوط نقطة من الذال والتاء والياء، وهو من أثر الخط وإهمال النساخ، كل ذلك يغير ويشار إليه جملة في المقدمة أثناء وصف النسخة.

إن المحقق يقارن بين النسخ ويثبت الاختلافات الواضحة في الهامش، وإذا ورد نص فيه أغلاط وآخر يخلو منه يثبت الصحيح في الأصل، ويشار إلى النص الآخر المخطوء في الهامش، وعلى المحقق حين يرجح نصاً على آخر أن يبين سبب الترجيح ويعلل ذلك، ويسوق الأدلة التي تعزز رأيه في ترجيح هذه القراءة أو تلك.

الضبط:

إذا كانت النسخة الأم مضبوطة بالشكل، أو فيها ضبط جزئي، فينبغي أن يلتزم المحقق بذلك ولا يغيره أو يبدله التزاماً بأمانة أداء النص كما أراده المؤلف، وإذا ورد في بعض الكلمات ضبطان، كأن يكون الحرف مضموماً ومكسوراً، فيجب أن يؤدي كما هو. وأما النسخ التي يقل فيها الضبط ويحتاج المحقق إلى ضبطها، فيضبطها مستأنساً

بطريقة المؤلف في الضبط، كأن يميل المؤلف إلى ضبط بعض الكلمات التي يجوز في بعض حروفها الكسر والفتح، أو الفتح والضم، فيتبع طريقة المؤلف في الكلمات التي ضبطها، أما الكلمات التي لم تضبط وليس لها مثال في كلام المؤلف، فيختار في ضبطها أعلى اللغات، ويدع اللغة النازلة. ومما يُنبّه له، أن يظن المحقق إلى أن المؤلف قد يضبط الكلمة ضبطاً خاطئاً لينبه بعد ذلك على الخطأ ويصححه، فليس للمحقق أن يصحح ذلك الضبط الخاطئ.

ويجدر أن يتنبّه المحقق إلى أن الضبط يحتاج إلى الدقة والحذر، فقد ترد بعض الكلمات لها ضبط يخالف المؤلف، ويراد بها معنى غير المعنى المتداول، ويجب هنا معرفة مراد المؤلف في المعنى، فقد ترد عند المؤلف كلمة (الكهول) بفتح الكاف وسكون الهاء وفتح الواو، بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها المحقق (الكهول) جمع كهل مجازة للمألوف، وكذلك (العلب) بفتح فسكون، بمعنى الوسم والتأثير، فيضبطها (العلب) بالضم والفتح جمع غلبة، فيفسد بذلك المعنى ويذهب مراد المؤلف⁽¹⁾.

وعلى المحقق أن يشكّل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ويشكّل الأشعار والأمثال تشكيلاً يزيل عنها الإبهام والوهم، ويشكّل الألفاظ التي يلتبس معناها إذا أهمل شكلها، كالبنني للمجهول، والكلمات التي فيها تصغير أو تشديد، أو حروفاً مهملة تلتبس بالمعجمة. ويضبط كذلك الأعلام الأعجمية المعربة أو المركبة أو الصعبة، وأن يتخذ الحذر في ضبط أعلام الأشخاص والقبائل والبلدان، والرجوع في ذلك إلى مصادر التحقيق، فقد يلتبس المصغّر بالمكبر، والمخفف بالثقل، والمعجم بالمهمل، كعديّ وعُدّيّ، وصديق وصدّيق، وحبيب وخُبيب، ونمير ونُمير، وكثير وكثُر، وجبر وجُبر، وسليم وسُليم، ومسلم ومسلّم.

ويضبط كذلك الكلمات التي تحتاج إلى شرح، والتي تلتبس بغيرها، أو تكون صعبة غير مألوفة، أو يكثر الخطأ فيها، أو يشيع استعمال المخطوء فيها، ويضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي لأن أكثره يعتمد على السماع، ويضبط الأفعال التي تلزم البناء للمجهول، مثل: حُمّ، وجُنّ، وعُنّي، وهُرّع، ويضبط كذلك أسماء النبات والحيوان والعقاقير، والكلمات التي تتفق صورتها وتختلف معانيها باختلاف

(1) هارون - تحقيق النصوص ص 81.

شكل حركاتها، وفي كل ذلك يرجع إلى مصادر اللغة والمعجمات وتراجم الرجال والطبقات وكتب البلدان وغيرها، ولا يعتمد فيها على الذاكرة فإن ألفة الكلمة كثيراً ما تؤدي إلى الخطأ.

وعلى المحقق أن يصف في المقدمة النص ومقدار ما فيه من شكل، وما أضيف إليه.

العلامات :

قد يصادف المحقق في المخطوطات القديمة، وفي كتب الحديث خاصة، بعض العلامات والحروف الصغيرة التي توضع فوق بعض الألفاظ، ينبغي أن يعرف معناها ويفطن إلى مدلولها، من ذلك (1):

أ - كلمة (صح) توضع فوق اللفظ، ومعناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح.

ب - رأس حرف (ص) ممدودة، وتسمى (ضبة) أو علامة التمريض، توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضييب، قال السيوطي: «يسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة، كضبة الباب يقفل بها» (2).

وقد يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه.

ج - إذا ضرب فوق لفظ بخط، فمعناه أنه محذوف، وربما حُوق بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف.

د - كثيراً ما يحدث التباس في قراءة الحروف، لأن الكتابة لم تكن معجمة (غير منقوطة)، ولذلك دأب بعض العلماء والنساخ منعاً للتصحيف والتحريف، أن يضعوا بعض إشارات على الحروف لئلا يقع التباس فيها، من ذلك: إنهم كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في الكلمة لئلا يقرأ الحرف خاء معجمة، أو يضعون عيناً

(1) انظر هارون ص 54، والمنجد ص 17 - 18.

(2) تدريب الراوي ص 156.

صغيرة تحت حرف العين لثلا يقرأ غيناً معجمة، وكذلك يفعلون في حرف الصاد والطاء والذال والراء .

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لثلا تقرأ شيناً، لأن نقاط الشين فوق الحرف، وكانوا يضعون هذه النقاط إما صفّاً واحداً أو صفيْن، وكان بعضهم يعجم الشين بنقطة واحدة فوقها، كما في همع الهوامع، وبعضهم كان يكتب سيناً صغيرة (سـ) تحت السين .

ومن الكتاب من يضع فوق الحرف المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء)، ومنهم من يضع خطأ أفقيّاً فوقه (—)، ومنهم من يضع رسماً أفقيّاً كالهلال (ـ)، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم سبعة (٧)، وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً، قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً، وذلك مثل (التسميت) و(التشميت)، أي تشميت العاطس، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك، إشارة إلى جواز القراءتين، و(المضمضة) و(المصمصة) تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها، تجويزاً لوجهي القراءة⁽¹⁾.

وما يلاحظ في ضبط الحروف كتابة :

الهمزة : وهي صورة رأس عين (عـ) توضع فوق ألف القطع، أو على الواو والياء بدلاً من الألف، أو في موضع ألف قد حذفت صورتها مثل : ماء وسماء، كثيراً ما تهمل كتابتها في المخطوطات فتلتبس ماء بكلمة (ما)، وسماء بالفعل (سما)، والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف، وتكتب أحياناً فوقه .

المدة : وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو (مآ) التي نكتبها الآن (ماء) بدون مدة .

الشدّة : وهي رأس الشين تكتب فوق الحرف، وقد تأتي تحت الحرف إذا كانت مقرونة بالكسرة، وقد تكتب الفتحة فوق الشدة وأحياناً تحتها، ويضع المغاربة الضمة تحت الشدة، وفي الكتابة المغربية تكتب الشدة كالعدد سبعة (٧) شديدة التقويس .
وتخفيف الحرف، أي غير مشدد، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ)، أو بإشارة (خف) إشارة الخفّة .

(1) هارون ص 54 .

ومما يتصل بهذا معرفة الخطوط والتعود على قراءتها، والتنبيه إلى كيفية رسم الحروف في كل موضع من الكلمة، وخاصة الخط المغربي، ففيه صعوبة لمن لم يألفه ولم يمارس القراءة فيه، وتيسر هذه الصعوبة بكثرة القراءة والممارسة، فهم يضعون نقطة الفاء تحت الحرف، وينقطنون القاف بنقطة واحدة فوق الحرف، ويضعون الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما هو في الخطوط المشرقية، ويضعون الكسرة للحرف المشدد تحت الحرف لا فوقه، ويميل الكتاب إلى الاستدارة في رسم الحروف، فتشابه استدارة الدال والراء، ويتشابه شكل الكاف والطاء، ويقون الألف التي نحذفها في كلمات مثل: لكن وهؤلاء وهذا، فيكتبونها (لاكن، وهؤلاء، وهذا)، وعلى الرغم من هذه الصعوبات فالخط المغربي جميل فيه نظام، وأشكال هندسية متناسقة.

وقد يستعمل رأس الحرف عين (عـ) إشارة إلى كلمة (لعله كذا)، والحرف (ظ) في الهامش إشارة إلى كلمة (الظاهر)، وتوضع (كـ) في بعض الهوامش إشارة إلى (كذا في الأصل).

وإذا كان في النص زيادة بعض الكلمات وجدت خطأ، فيشار إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبه، بهذا الشكل (٢٣)، وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (○○)، أو بين نصفي دائرة (())، وأحياناً توضع كلمة (لا) أو (من) أو (زائدة) فوق أول كلمة من الزيادة، ثم كلمة (إلى) فوق آخر كلمة منها.

أما بالنسبة للأرقام، فقد ترد في بعض المخطوطات القديمة لها شكل خاص يختلف عما نعهده، فقد تكتب الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، بهذا الشكل: (١، ٢، ٣، ٤، ٥)، وقد تكتب الأرقام: ٢، ٤، ٥، بهذا الشكل: (٢، ٤، ٥).

الرسم الإملائي :

إن الرسم الإملائي في المخطوطات يختلف عن الرسم الإملائي الحديث، وهو في كثرته مشابه لرسم المصحف، وعلى المحقق أن يستبدل الرسم الحديث بالرسم القديم دفعاً للوهم واللبس، وقد أجاز الأقدمون أنفسهم ذلك^(١).

(١) الصلاح الصفدي في مقدمة الوافي بالوفيات ج ١ تحقيق ريتز ط استامبول 1934.

وكثير من المخطوطات القديمة ألفاظها مهملة غير معجمة ، أو بعضها معجم وبعضها مهمل ، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط ، وكثير من كلمات المخطوطات مجردة من الحركات والهمزة والتشديد والمدّة ، فينبغي اليوم أن تضبط بالشكل ، وعلى المحقق أن يعنى بالرسم وخاصة فيما يلي :

رسم همزة الابتداء ، وكثيراً ما يؤدي عدم رسمها إلى تغيير المعنى ، مثل : أعذار وإعذار ، وأعلام وإعلام ، وأنباء وإنباء ، وأن وإن . وفي المخطوطات تحذف الهمزة المتطرفة ويرسم قبلها مدة ، مثل : سماً وعلياً وابتدأً وابتلاً ، بدلاً من : سماء وعلياء وابتداء وابتلاء .

ضرورة وضع نقطتي الياء لثلاث تلتبس بالألف المقصورة مثل : أبي وأبى ، والهدي والهدي ، وعليّ وعلي ، وما يؤخذ على المصريين إهمالهم النقطتين ، وتكاد تخلو مطابعهم من الياء المنقوطة .

ضرورة الحرص على وضع علامة التشديد في موضعها دائماً .

ثبت الألف الوسطية في الأسماء التي كانت تحذف ألفها في كثير من أسماء الأعلام مثل : الحارث ومروان وخالد وإبراهيم واسحاق وهارون ومعاوية وسليمان وعثمان ، فإنهم كانوا يكتبونها : الحرث ومرون وخلد وإبرهيم واسحق وهرون ومعوية وسليمن وعشمن ، وكذلك في غير أسماء الأعلام مثل : السماوات والصلاة وثمانية وثلاثين والملائكة وسبحانه ، كانت تكتب بحذف الألف : السموت والصلوة وثمانية وثلثين والملائكة وسبحنه ونحو ذلك .

همزة (ابن) من القدماء من يحذفها ومنهم من يثبتها سواء أكانت بين علمين أم لم تكن ، ولذلك يجب الالتزام بالرسم الحديث فتحذف الهمزة ، إلا إذا جاءت في بداية السطر ، أو بين علمين ليس أولهما ابناً للثاني ، وقبل الصفات المادحة مثل : ابن الحافظ ، ابن الشيخ ، ابن الإمام ، أو قبل الأنساب مثل : ابن الدمشقي ، ابن الديلمي ، ابن الأثير .

من المحققين⁽¹⁾ من يرى فصل الأعداد فيثبت : سبع مئة ، بدلاً من سبعمئة أو سبعمائة ، وثلاث مئة ، بدلاً من ثلثمئة أو ثلاثمائة ، وكذلك إثبات الألف في الألفاظ

(1) صلاح الدين المنجد - قواعد تحقيق المخطوطات ص 20 .

المحذوفة ألفها مثل : لآكن؁ بدلاً من لكن؁ وهذا بدلاً من هذا؁ وهؤلاء بدلاً من هؤلاء؁ كما يفعل بعض أهل المغرب العربي حيث يثبتون هذه الألف .
وعلى المحقق في كل الأحوال أن ينبه في المقدمة عند وصف المخطوطة إلى الرسم المتبع والطريقة التي اتبعها في تبديله مع انموذجات منه .

المختصرات :

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات جاءت في المخطوطات القديمة؁ نرى أن تثبت كاملة ولا حاجة إلى هذه الاختصارات الآن إلا إذا تحررت كثيراً؁ من ذلك الصلاة على النبي والترحم بعد ذكر المتوفى والترضي على الصحابة وألفاظ التحديث والأخبار والأنباء في إسناد الحديث؁ وهذه أهم المختصرات :

تع : تعالى

رحه : رحمه الله

رضه : رضي الله عنه

رضي : رضي الله عنه .

أما الصلاة على النبي فيجب أن تكتب كاملة وقد كره الفقهاء اختصارها وقد اختصرها بعض العجم على هذا الشكل :

(صلعم؁ ص م) أي صلى الله عليه وسلم و(ع م) أي عليه السلام .

الخ : إلى آخره

أه : انتهى

ثنا : حدثنا

ثني : حدثني

نا : حدثنا أو أخبرنا

أنا : أخبرنا

أنبا : أنبأنا

ش : الشرح

الش : الشارح

ع: موضع (استعمله صاحب القاموس ومن جاء بعده وكذلك المختصرات التالية)

ج : جمع

جج : جمع الجمع

ججج : جمع جمع الجمع

ة : قرية

وفي كتب الحديث جاءت اختصارات لأسماء الكتب الستة وغيرها، وهي :

خ: البخاري، م: مسلم، ت: الترمذي، د: أبو داود، ن: النسائي، ق: القزويني.

ولهذه العلامات منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها، فإذا وضعت في مواضعها وضح المعنى.

الإشارات وعلامات الترقيم:

توضع علامات الترقيم الحديثة في أماكنها من الكلام كالنقطة والفاصلة وعلامة الاستفهام والتعجب والنقطتين وغيرها⁽¹⁾، وهذه العلامات مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي. وكان لهذا أصل في الكتابة العربية، فالنقطة في آخر الفقرة كانت ترسم بحفرة هكذا (O)، وكان الناسخ يضعها لتفصل بين الأحاديث النبوية، وكان قارئ النسخة على الشيخ، أو معارضها على النسخ، يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة (⊙) ليدل بذلك على أنه انتهى من مراجعته إلى هذا الموضع، قال الخطيب البغدادي: «وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً، فإذا قابلها نقط فيها نقطة»⁽²⁾، فيجب وضع النقطة عند انتهاء المعاني في الجمل، وتوضع الفاصلة بين الجمل، ولا تستعمل النقطة مع الفاصلة، وتستعمل علامة الاستفهام عند السؤال وإشارة التعجب في موضعها، وتستعمل النقطتان بعد القول، وتوضع بعد قال الثانية إذا ورد قولان، مثل:

(1) انظر علامات الترقيم فيما سبق من منهج البحث فقد ذكرت مفصلة ص 57 - 62.

(2) ابن كثير - الباعث الحثيث ص 151.

(قال أبو هريرة، قال ابن عباس :)، وتوضع النقاط إذا كان في الأصل خرم، كل ثلاث نقاط مكان كلمة (...).

الأقواس والرموز:

تستعمل الأقواس والخطوط والرموز على الوجه الآتي:

- القوسان المزهران لحصر الآيات القرآنية: ﴿ 》

- علامة التنصيص وتحصر بينها النصوص المقتبسة وأسماء الكتب إذا وردت في النص: « »

- القوسان يستعملان في إبراز بعض الكلمات وإظهارها، ويحصران كذلك وجه الورقة وظهرها: ().

- القوسان المربعان (العضادتان) يحصران ما يضاف من نصوص ثانية نقلت النص أو استشهدت به، وما يضاف من تكملة أو عناوين جديدة: [].

- الخططان القصيران يحصران الجمل المعترضة: - -

- الخططان العموديان المتقابلان يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة المعتمدة: // //

- القوسان المكسوران يحصران ما يضيفه الناشر من عنده كحرف أو لفظ يقتضيه السياق: < >.

ومن المحققين من يستعمل العضادتين في هذا الموضع وهو مصيب.

- توضع كلمة (كذا) بين قوسين لما يبهيم على المحقق قراءته ويثبت كما ورد، وبعضهم يضع علامة الاستفهام بين قوسين (?) بدلاً من ذلك، والأول أشهر.

- يرمز إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف، يؤخذ من اسم صاحبها، أو من اسم المكتبة التي وجدت فيها، أو من اسم البلد الذي فيه المكتبة، كما يرمز إلى فئات المخطوطات بحروف مثل: فئة أ، فئة ب، فئة ج.

الحواشي والتعليقات :

للمحقق أن يكتب في الحواشي (الهوامش) ما تدعو إليه الضرورة التي تخدم النص وتوضحه، وتزيل إبهامه، وتثريه بما يترجم لأعلامه، وما يربط فقره وأفكاره من إحالات وإشارات، وبيان للقراءات في النسخ، واختلافها وفروقها، وتوثيق النص بتخريج أشعاره ونصوصه من كتب التراث، وللمحقق طرائق في تنظيم الهوامش، من ذلك :

1- يكون الهامش في أسفل الصفحة، ويكتب بحرف مخالف لحرف المتن أصغر

منه .

2 - يكون اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب، وتلحق بقية الهوامش بنهاية الكتاب، وحجة من يفعل هذا، عدم إشغال القارئ بغير نص الكتاب ورأي المؤلف، وهذه هي طريقة أكثر المستشرقين .

3- أن تُلحق الحواشي كلها، اختلاف النسخ والتعليقات بنهاية الكتاب .

4 - ومنهم من يجعل الحواشي كلها أسفل الكتاب، اختلاف النسخ أولاً، والتعليقات ثانياً، ويفصل بينهما خط والأفضل أن يكون الهامش في أسفل الصفحة، بما فيه اختلاف النسخ والتعليقات، اللهم إلا إذا كانت تراجم الأعلام كثيرة، فيمكن أن تفرد بملحق في آخر الكتاب وترتب ترتيباً هجائياً .

ويتضح موقف المحققين من الحواشي والتعليقات في اتجاهات ثلاثة :

1- فمنهم من يكتفي بذكر اختلاف النسخ فقط، وقلما يخدم النص بتعليق أو

بيان أو توضيح، وهذا ما عليه جمهور المستشرقين ومن تابعهم في هذا النهج من العرب والمسلمين .

2 - ومنهم من يكثر من التعليق والتفسير والشرح والإيضاح والتخريج، وإثقال

الحواشي بنصوص ونقول كثيرة، حتى لتصبح الحاشية كتاباً آخر⁽¹⁾ .

(1) من يميل إلى هذا الاتجاه الدكتور مصطفى جواد، حيث يجمل رأيه في قوله : «إن تحشية الكتب المنشورة، بعد كونها مخطوطة هي من الواجب على الناشر المحقق، وهي مع احتوائها على اختلاف النسخ واختلاف النصوص تحوي تعليقات إيضاحية وإكمالية وغير ذلك . . . وينبغي أن تشرح الكلمات الغريبة والمصطلحات المجهولة بتعليقات كافية في إلهام القارئ المعنى المراد، ويُزاد الكتاب بكل ما يزيد مادته العلمية، أو مادته الأدبية من المصادر المخطوطة الأخرى» . (فن التحقيق ص 123 - 124) .

3- وفريق وسط يرى في النمطين السابقين إفراطاً وتفريطاً، يجعل في الهامش اختلاف النسخ، وبيان الفروق في القراءات، والتعليق، والترجمة للأعلام، والتنبيه على الأوهام، كل ذلك بقدر، بحيث يخدم النص ويوضحه ويثريه بالفوائد دون إثقال، وهذا هو المنهج الذي يرتضيه كثرة المحققين، ونراه صواباً.

إن التعليق مطلوب من المحقق في القضايا الضرورية التي توضح النص وتزيل عنه اللبس والوهم، وتصحح ما فيه من خطأ، ويمكن أن نوجز النقاط التي يشملها التعليق فيما يأتي:

1- التعريف بالمغمور والمبهم من أعلام الناس والبلدان، بالقدر الذي يخدم النص ويوضحه ويسر الانتفاع به، وعدم التعريف بالمشهورين كأعلام الخلفاء والملوك والأمراء والشعراء والكتاب، ولا ضرر إذا ذكرت سنوات الوفاة.

2- شرح الألفاظ الصعبة والغريبة التي تحوج إلى الرجوع إلى المعجمات.

3- توضيح الرموز والمصطلحات التي ترد في النص، مع بيان دلالتها في عصرها.

4- تخريج الأحاديث النبوية بالرجوع إلى كتب الحديث، مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والسقم، حتى لا تختلط الأحاديث الموضوعة بالأحاديث الصحيحة، وذلك بالرجوع إلى كتب الحديث وكتب مصطلح الحديث.

5- تخريج الأشعار بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وعند عدم وجود ديوان للشاعر الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية ومجاميع الشعر وكتب الأدب والشواهد.

6- مقارنة النص المعتمد بالنصوص في الموضوعات المشابهة سواء ما كان لاحقاً به أو سابقاً عليه.

7- نقد النص وبيان ما فيه من وهم أو خطأ، والإشارة إلى الصحيح بعد توثيقه بالأدلة الواضحة.

التخريج:

التخريج: توثيق النص وخدمته وتوضيحه، وذلك بتحديد مواطن النقل وضبطها وتصحيحها وإكمالها وعزو النصوص إلى أصحابها، وتتمة ما يقع في النص من نقص وخلل، أو وهم وخطأ، وتخريج النص يبين صحته وسلامته، ويدل على مصادر

المؤلف ونقله، والمحدثون هم أشد العلماء عناية بتخريج الأحاديث وإسنادها، وقد كانت كلمة التخريج، خاصة بالحديث النبوي، وقد تُوسّع في استعمالها، وشاعت في العصر الحديث مع شيوع التحقيق وكثرت، ومن المحققين من يعدل عن هذه التسمية إلى تسمية أخرى هي (الرواية). وينبغي التنبيه إلى أن التخريج يكون بالقدر الذي يخدم النص وفيه فائدة وتوضيح وتقويم، مع عدم الإسراف بنقل الأخبار والروايات التي ليس لها صلة أو فائدة غير الإطالة والتكثير.

والنصوص التي يحرص المحقق على تخريجها هي :

1- الآيات القرآنية :

ويرجع فيها إلى القرآن الكريم، ويستعان لمعرفة السورة ورقم الآية بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، يذكر اسم السورة ثم رقم الآية، ولا يجوز ذكر رقم السورة فقط دون اسمها كما يفعل المستشرقون، وإذا ورد في النص خطأ في الآية يصحح الخطأ ويشار إليه في الهامش، ويرجع للتوثيق إلى القرآن الكريم، ولا يعتمد المحقق على ذاكرته، فكثيراً ما تحون الذاكرة، أو يختلط عليه فيحذف حرفاً أو يزيد.

2- الأحاديث النبوية :

تخرّج الأحاديث النبوية بالرجوع إلى صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك، ويذكر الجزء والصفحة، ويسمى الباب أيضاً، فإن لم يجد فيها الحديث، يرجع إلى كتب السنن الأربعة (النسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجة)، فإن لم يجد فيها الحديث فيرجع إلى كتب المسانيد مثل مسند أحمد ومسند الدارمي وغيرها، ولأهمية الحديث ومنزلته في الشريعة الإسلامية ينبغي بيان درجة الحديث من الصحة والضعف، حتى لا تشيع بين الناس الأحاديث الموضوعة، ويستعان في معرفة مواضع الحديث بالرجوع إلى كتب الفهارس (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) الذي عمله فنسك ومنسنيج، و(مفتاح كنوز السنة) الذي عمله فنسك وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وكذلك كتاب (تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) لمحمد فؤاد عبد الباقي.

3- الشعر:

تخريج الأشعار والأرجاز بالرجوع إلى الدواوين ، فإن لم يكن للشاعر ديوان ، يرجع إلى مجاميع الشعر وكتب الأدب والنحو والنقد والبلاغة والتاريخ والبلدان ، التي تستشهد بالشعر ، وينسب الشعر إلى قائله إذا كان غير منسوب ، ويبين اختلاف الرواية ، ويصحح النص وينبه إلى صوابه في الهامش ، وإذا كان البيت مكسوراً أقامه ، ومن المحققين من يحرص على بيان بحور الشعر ، وبعض المحققين يكثر من التخريج بالإضافة إلى وجود الديوان ، وفي هذا تكثير وإثقال للهوامش لا نفع فيه .

4- الأمثال :

تخرج الأمثال بالرجوع إلى كتب الأمثال ، مثل : مجمع الأمثال للميداني ، والمستقصى للزمخشري ، والفاخر للمفضل بن سلمة ، وجمهرة الأمثال للعسكري ، والأمثال للقاسم بن سلام ، وأمثال العرب للضبي .

5- المأثورات والنصوص المقتبسة :

تخرج النصوص المقتبسة كالخطب والرسائل والوصايا والحكم ، وهذه النصوص تكشف عن مصادر المؤلف التي نقل عنها ، والكتب التي نقلت عن المؤلف أيضاً ، وعلى ضوء هذه المصادر يوثق النص ويصحح ، ويبين ما فيه من زيادة أو نقص أو تغيير ، ويرجع في كل ذلك إلى كتب الأدب والأمالى والمجالس ، والكتب التي طابعها جمع الأخبار والحكايات والنوادر والأيام .

نقد النص :

إن عمل المحقق الأساسي هو ضبط النص وتوضيحه ، والتنبيه إلى ما فيه من أغلاط وأوهام ، وبيان الصواب من الخطأ ، والتنبيه إلى الرأي الضعيف ، وبيان الرأي الأقوى ، معززاً ذلك بالأدلة والشواهد ، وموثقاً رأيه بالمصادر المعتمدة ، وهذا العمل الذي فيه ترجيح رأي بالدليل ، وتقويم معوج ، وتصويب خطأ ، هو ما يدخل في باب نقد النص ، ولا يقوم بهذا إلا المحقق المتمكن الحذر المدقق ، الذي خبر النصوص

وعرف دقائقها، بحيث لا يصبح نقد النص مركباً ذلولاً تجرب فيه الآراء، وتطلق فيه الأحكام دون حجة بيّنة ودليل دافع، وإلا فليس لأحد أن يتقد نصاً معتمداً على الذوق والمزاج، والرأي الفطير.

والمحقق الجيد هو الذي يحيط بعلوم التراث ولغته وأدبه وله خبرة ومران بنصوصه ودقائقه، وهو الذي يستطيع الحكم على النصوص ونقدها، فيفيد بعمله هذا قارئ الكتاب والباحث والدارس، فيسهل عليهم الفائدة ويوفر لهم الجهد والوقت.

تقديم النص :

بعد الانتهاء من تحقيق الأصل المخطوط، واستكمال كل أسبابه، وإخراجه من المسودة إلى الميضية، يكتب المحقق مقدمة يقدم فيها النص وتتضمن الآتي⁽¹⁾:

1 - التعريف بالمؤلف وإلقاء الضوء على عصره بالقدر الذي يتعلق بالمؤلف والكتاب، مع ذكر المصادر والمراجع التي ترجمت له.

2 - دراسة عن الكتاب وشأنه بين الكتب التي ألفت في موضوعه، والجديد الذي يتميز به الكتاب.

3- موضوع الكتاب وما ألفت فيه قبله وبعده.

4 - وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر، ويتضمن الوصف النقاط الآتية⁽²⁾:

أ - ما أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتاب واسم مؤلفه والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

ب - تاريخ النسخ واسم الناسخ، ويشار إلى من ترجم له إذا كان معروفاً.

ج - إذا كان الكتاب غفلاً من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع،

(1) يحسن أن تكون هذه المكمالات - وخاصة المقدمة والفهارس - بعد طبع الكتاب وتثبيت أرقام الصفحات، لأن الإشارة والإحالة ستكون على الأرقام المطبوعة، ولا بد أن يقوم المحقق بتصحيح تجارب الطبع بنفسه، ولا يعتمد على غيره، وإذا كان المحقق بعيداً عن مكان الطبع فعليه أن يطلب أن ترسل له تجارب الطبع الأخيرة ويغير بموجبها أرقام الاحالات ويعمل بموجب ذلك الفهارس، وكثير من الطابعين لا يلتزمون بتصحيح الأخطاء الأخيرة بدقة فيأخذون ببعضها، ويتركون الآخر مما يظنون هيناً وما هو بهين.

(2) ينظر المنجد ص 28 - 29 وقد آثرنا أن ندون هنا منهجه لما فيه من تفصيل دقيق ومفيد.

والأسلوب، والأعلام المذكورة، من يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ، فيقدر عمر المخطوط بالخط والورق.

د - عدد ورقات المخطوط وقياسها، وعدد السطور في الورقة وطول كل سطر، وما فيها من هوامش وأبعادها.

هـ - نوع الخط الذي كتبت النسخة به، وهل كتبت النسخة بخط واحد، أو خطين مختلفين.

و - الرسم الذي تبعه الناسخ، تذكر انموذجات من الألفاظ التي سيبدل المحقق رسمها في النص.

ز - المداد واختلاف ألوانه، فقد يكتب النص بالأسود، والعناوين بالأحمر، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق، فيشار إلى ذلك كله.

ح - الورق ونوعه.

ط - التعقيبات، أي الكلمات التي تثبت في آخر كل صفحة لتدل على أول كلمة في الصفحة القادمة، وهي تدل على تتابع النص.

ي - التعليقات في الهوامش.

ك - الإجازات (المناولات، إجازات الإقراء، إجازات السماع) ينوه بها في المقدمة ويثبت نصها في آخر الكتاب.

ل - التملكات، أي من ذكر اسمهم من العلماء أو غيرهم الذين تملكوا المخطوطة.

م - يثبت صورة الورقة الأولى والورقة الأخيرة، أو أي ورقة ثانية من الكتاب، ويشار في ذيلها إلى موضعها من النص المطبوع، وإذا وجد خط المصنف فمن المستحسن وضع صورة عنه.

ن - إذا كانت النسخ التي اعتمد عليها عديدة، فثبت أوصافها.

ص - يعقب وصف النسخ قائمة بالرموز: رموز النسخ، ورموز الأقواس.

ويحسن أيضاً أن يذكر المحقق منهجه في التحقيق، والعقبات التي اعترضته، وأية فوائد أخرى يرى أن من المفيد ذكرها، وينبغي أن يذكر بالخير من أعانه في مهمته من الباحثين والمحققين الذين أمدوه بمعلومة أو ساعدوه في الحصول على صورة لمخطوط، أو غير ذلك.

الفهارس :

إن صنع الفهارس في الكتب العلمية ضرورة، وهي أكثر ضرورة في كتب التراث وإحيائه، والكتاب المجرد من الفهارس تقل فائدته وتصعب قراءته، والفهارس توفر الوقت والجهد وتيسر الفائدة، وهناك فهارس عامة لكل كتاب، وفهارس خاصة منبثقة من طبيعة الكتاب نفسه، حسب ما يستوجبه موضوعه، وأهم هذه الفهارس :

1- فهرس الآيات القرآنية :

2- فهرس الأحاديث النبوية .

3- فهرس الأعلام .

4- فهرس القبائل والأمم والجماعات .

5- فهرس المواضع والبلدان .

6- فهرس الأمثال .

7- فهرس الشعر (القوافي والأرجاز والبحور) .

8- فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

9- فهرس المصطلحات الفنية والألفاظ الحضارية .

10- فهرس المفردات اللغوية .

11- فهرس المصادر والمراجع .

12- فهرس موضوعات الكتاب .

ويمكن أن يضاف في الكتب التاريخية فهرس للأحداث والسنين، وفي كتب الخيل فهرس لشيئات الخيل وصفاتها، وفهرس لألفاظ البيطرة، وفي كتب اللغة فهرس للألفاظ التي لم ترد في المعاجم .

مع ملاحظة أن بعض الناشرين يبالغ في صنع الفهارس، حتى لتطغى على الكتاب نفسه، فتقارب حجمه أو تزيد عليه . أما ترتيب الفهارس، فتقدم الفهارس المهمة التي لها صلة وثيقة بالكتاب، فكتاب في الأدب تقدم فهارس الشعر والمصطلحات الأدبية، وكتاب في البلاغة يقدم فهرس المصطلحات البلاغية، وكتاب في التراجم يقدم فهرس الأعلام . وهكذا، ثم تأتي بعد ذلك الفهارس الأخرى مرتبة حسب أهميتها .

ومن الناشرين من يختصر هذه الفهارس جميعها في فهرس واحد هو كشف للكتاب، فهو فهرس للأعلام والقبائل والمواضع والألفاظ الحضارية وغيرها، وقد يكون هذا نافعا في الرسائل والكتب الصغيرة، أما في الكتب الكبيرة فهو قليل الفائدة ولا يغني شيئا.

أولويات التحقيق :

التراث العربي المخطوط ثروة نفيسة، تمثل فكر الأمة وتاريخها وحياتها، وهو موزع في مكتبات العالم شقيها وغربيها، وفي هذا التراث الضخم مخطوطات قديمة نادرة، يرجع عهدها إلى القرون الهجرية الأولى، ويرجع الكثير منها إلى زمن التأليف والنضج الفكري في العصور العباسية في القرون الثالث والرابع والخامس، ويتضاعف عددها في القرون المتأخرة.

وحين بدأت الأمة العربية تنهض من سباتها بعد العصر العثماني، التفت فريق من العلماء لأهمية إحياء هذا التراث العزيز، ورأوا أن المستشرقين قد نشطوا في تحقيق التراث العربي، متسخدمين الطريقة العلمية في النشر⁽¹⁾، فأقبلوا على تحقيق التراث ونشره⁽²⁾، ويتساءل الباحثون ماذا نحقق من هذا التراث الضخم، لا شك أن التراث كله عزيز ونفيس، وتحقيق بالنشر، ولا يخلو أي كتاب منه من فائدة، سواء أكانت هذه الفائدة

(1) كان أول كتاب طبع هو القرآن الكريم، طبع في البندقية سنة 1530 م، ثم طبع كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب (عثمان بن عمر ت 646 هـ) طبع في روما سنة 1000 هـ/ 1592 م. أما أول كتاب يصح أن يسمى تحقيقاً فهو كتاب الفلاحة لابن العوام الإشبيلي (ق 6 هـ) حققه جوزيف بانكري وطبع في مدريد سنة 1217 هـ/ 1802 م ثم حقق جارسلس لابل شرح ديوان المفضليات لأبي بكر الأنباري (ت 328 هـ) وطبع بأوكسفورد سنة 1223 هـ/ 1808 م وحقق فريتاخ شرح الحماسة للتبريزي (ت 502 هـ) وطبع في بون سنة 1828 م وحقق وليم رايت كتاب الكامل للمبرد (ت 286 هـ) ونشر في لندن سنة 1860 م، وحقق وستفيلد كتاب الاشتقاق لابن دريد (ت 321 هـ) ونشر في كوتنكن سنة 1853 م، ثم كثر التحقيق بعد ذلك.

(2) من أوائل الكتب التي نشرت وفق تحقيق علمي جيد: كتاب الإكليل للهمداني (ت 521 هـ) حققه الأب انتاس ماري الكرمل، ونشر في بغداد سنة 1931، وكتاب نخب الذخائر في أصول الجواهر لابن الأكفاني (ت 749 هـ) حققه الكرمل أيضاً ونشر ببغداد سنة 1939 م. وكتاب امتاع الأسباع للمقرئزي (ت 845 هـ) حققه الأستاذ محمود شاكر ونشر في القاهرة سنة 1941 م، ورسائل الجاحظ حققها طه الحاجري وكرأوس ونشرت في مصر سنة 1943، وكتاب الديارات للشابشتي (ت 388 هـ) حققه كوركيس عواد ونشر ببغداد سنة 1951 م وغيرها من الكتب التي تعتبر من أوائل التحقيق العربي.

علمية، أم تاريخية، أم لها دلالة على العصر، أم فيها فائدة تدل على صناعة وخبرة من خلال ما يستنبط من الخط والورق والحبر، وحتى في المخطوطات التي يظن فيها ضرر أو سلبات، ففيها فوائد تستتج وفيها دلالات على العصر، ولها نفع تاريخي أو اجتماعي، ولكن يبقى السؤال: من أين نبدأ، وأي المخطوطات أولى بالتقدم ولها الأولوية.

قال فريق: أن لا حاجة بنشر مخطوط ما لم يكن فيه جدة وإبداع وابتكار، وقد سبق بعض المتقدمين فنأدى بهذا الرأي وهو القاضي ابن العربي، إذ قال في صفة الكتاب الجيد: «إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعاً ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرق»⁽¹⁾، ولا شك أن المخطوطات القديمة التي كتبها علماء القرن الثاني والثالث لها الصدارة، لقدما ولأن العلم كان في شبابه، وكان فيه طابع الجدة والابتكار، وكلما تأخر العصر كثر التكرار وغلبت الشروح والمختصرات، ولكن هل هذا حكم عام؟ لا أظن ذلك، فقد يكون للمتأخر فضل على المتقدم بما يفيد من علم الأوائل، ويضيف إليه الخبرات الناضجة والعلم الرصين.

إن المخطوطات التي وصلت بخط مؤلفيها، وخاصة إذا كان المؤلف من العلماء المعروفين المتميزين، أو كتبها علماء معروفون، هذه المخطوطات لها مكانة خاصة، وهناك كتب متأخرة حفظت وجمعت معلومات ونصوصاً من كتب قديمة فقدت أصولها، وقد عرف بعض المؤلفين بتضمين مؤلفاتهم رسائل وكتباً وأشعاراً كثيرة، من أولئك ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة الذي ضمّن كتابه كتباً كثيرة، وكذلك فعل البغدادي في خزنة الأدب⁽²⁾، فهذه الكتب لا يقعد بها تأخرها، بل لها الفضل في حفظ ما ضاع من كتب قيمة قديمة، ولذلك فهي تأتي في أهمية النشر بالمرتبة الثانية بعد كتب الصدر الأول.

وهناك كتب لمصنفين تناولت موضوعات سبق إليها الأولون وطرقها غيرهم من المؤلفين، ولكنها تمتاز عن سابقتها بحسن العرض وجودة المعنى وبراعة التنسيق، والترتيب، بالإضافة إلى أنها تصحح أخطاء السابقين، وتستدرك عليهم، وتشرح الغامض المستغلق، وتجمع المتفرق، وتتم الناقص، فهذه الكتب تفضل ما سبقها من

(1) فتح المغيث 391/2.

(2) تحقيق النصوص ونشرها ص 30 - 31.

الموجز أو المخل أو المبهم أو المستغلق ، وهذه الكتب منزلة وتأتي في المرتبة الثالثة في أولويات التحقيق والنشر.

وهناك ضرب رابع مما يجب أن يولى عناية في التحقيق ، تلك الكتب النافعة التي طبعت طباعة رديئة ، ولم يرجع ناشروها إلى النسخ المخطوطة ، وظهرت ناقصة ومملوءة بالأخطاء والأوهام ، وتكون الفائدة منها قاصرة ، هذه الكتب إذا توافرت نسخها المخطوطة أهل للعناية والتحقيق العلمي الجيد ، إن نشر هذه الكتب لا يحول دون بذل العناية في تحقيقها ونشرها مرة أخرى .

على أن من المهم أن ننبه إلى أن من الخطأ أن تترك المخطوطات ذات الموضوعات الجيدة النافعة ، وينشر ما دونها من موضوعات متأخرة مكررة ، ومن الخطأ أيضاً أن يترك كتاب متوافرة نسخه وينشر مختصر أو شرح له .

وفي حالات كثيرة يحجم المحققون عن تناول مخطوطات مهمة بحجة كبر حجمها أو صعوبة خطها ، كأن يكون الخط مغريباً أو أندلسياً ، فإن المران والدربة والألفة تيسر الصعب وتقرب البعيد .

ثقافة المحقق وعُده :

ينبغي لمن يتصدى للتحقيق أن يكون على مستوى علمي وثقافي ولغوي متميز ، وخاصة في الموضوع الذي يحققه ، ملماً بعلومه ، عارفاً بمصطلحاته ، مطلعاً على كتبه ومصادره ، ضليعاً باللغة والنحو ، خبيراً بالكشف عن المفردات في المعاجم وكتب اللغة ، متمرساً بقضايا التصحيف والتحريف ، له دراية بالخطوط وأنواعها وأزمانها ، وبالورق وأنواعه وصناعته . فمن يتول نشر كتاب أدبي يجب أن يكون ملماً بقضايا الأدب ، وعصوره ، ورجاله ، وشعرائه ، وأساليب الأدباء ، قارئاً للشعر ، ضابطاً لعروضه ، خبيراً بمصادره . ومن يتول نشر كتاب من كتب التاريخ والأخبار يحسن أن يكون مطلعاً على العصور التاريخية ، عارفاً بأحداثها ، متقناً لتراجم الرجال والقبائل والأنساب ، خبيراً بأسماء المواضع والمدن والمعارك قارئاً لكتب الحضارة مدققاً فيها محيطاً بمصادر التاريخ مخطوطها ومطبوعها ، وكذلك الحال فيمن يتصدى لتحقيق كتاب في الخيل والبيطرة والبيزرة أن يكون خبيراً بهذه العلوم كثير الاطلاع على كتبها ، وهكذا الحال

في كل علم وفن ، ولكل علم ثقافته وخبرته وأدواته .

وعلى هذا فعلى من يعتزم نشر كتاب أن يلم بموضوعه ويدرس الكتب التي تعالج الموضوع نفسه ، أو الموضوعات المشابهة له ، حتى تكون له خبرة بهذا العلم ، ويستطيع بعدها أن يفهم نصوصه ، ويقف على مصطلحاته فيتجنب المزالق والأخطاء التي قد يقع فيها من يظن الخطأ صواباً ، والصواب خطأً .

وقبل البدء بالتحقيق ونسخ الأصول ، ينبغي قراءة المخطوطة والتمرس بها ، والتعود على رسم حروفها ، وخط الناسخ ، وخاصة الخطوط المغربية والأندلسية ، فإن لها رسماً خاصاً متميزاً ، ولكل كاتب طريقة في رسم الحروف والكلمات ، فينبغي التعود على طريقة الناسخ ومقارنة الحروف بعضها ببعض وفق مواضعها من الكلمة ، ومعرفة كيفية وضع النقط والكلمات المهملة والمعجمة ، فكثير من المخطوطات تهمل إعجام بعض الكلمات ، حتى في العصور المتأخرة .

وينبغي كذلك التمرس بأسلوب المؤلف ، وذلك بقراءة المخطوطة مرات حتى يقف على صفات أسلوبه وخصائصه ، ولكل مؤلف لوازم لفظية وعبارات تتكرر ، وينبغي أيضاً أن يطلع على كتب المؤلف الأخرى ، ليزداد خبرة بأسلوبه واهتماماته ، وقد يجد في تلك الكتب نصوصاً متشابهة ونقولاً متكررة ، وإشارات تدل على شخصية المؤلف وثقافته .

بعد أن يجمع المحقق كل ما تصل إليه يده من نسخ الكتاب المخطوطة ، ويصنفها إلى مراتب ، ويقرأها قراءة جيدة ممتصة ، ويلمّ بأسلوب المؤلف وبموضوع الكتاب ، يستطيع بعدها أن يمضي في تحقيق الكتاب على بيئة وهدى وبصيرة .

لا بد للمحقق أن تكون له مكتبة ثرية بالمصادر والمراجع الأساسية ، وخاصة المعجمات ، وأن تكون بين يديه عند التحقيق ، والكتب التي ينبغي أن تكون بين يدي المحقق هي :

أ - كتب المؤلف نفسه المخطوط منها والمطبوع .

ب - شروح الكتاب ومختصراته ، يستعين بها في القراءة والمقابلة ، والأفضل أن يرجع إلى الأصول المخطوطة لهذه الشروح والمختصرات ، ولا يعتمد على المطبوع ، إلا إذا كان محقق المطبوع من المحققين الثقات .

ج - الكتب التي اعتمدت في تأليفها على الكتاب المراد تحقيقه ، فهي تحتفظ بنقول

ونصوص من الكتاب تعين على فهم الأصل وتوضيحه ، وقد تسد ما ضاع منه وما سقط .

د- الكتب التي استقى منها المؤلف ، فهي كذلك تعين على فهم النص وتوضحه وتقييمه ، وبعض المؤلفين يذكرون المصادر التي انتفعوا بها ، أو نقلوا عنها ، وبعضهم يعتمد على كتاب أو كتب دون أن يشير إليها ، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة من شرح المرزوقي ، وكذلك في شرحه للقوائد العشر ، حيث اعتمد في شرحه على شرح ابن الأنباري للمعلقات⁽¹⁾.

هـ- الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج الموضوع نفسه ، أو موضوعاً قريباً منه .
و- أن تكون للمحقق خبرة بمصادر التراث يستعين بها على التوثيق والمراجعة والتعليق والتخريج والتفسير والترجمة ، وتدون هنا مصادر كل موضوع لتكون عوناً للمحقق ودليلاً ييسر له معرفة كتب التراث في كل مجال ونحاول أن نجمل أهم هذه المصادر المطبوعة ونتجاوز عن المخطوط منها لعدم تيسره للكافة ، ونرتب المصادر حسب قدمها :

1- كتب المشتبه (*) :

من الكتب التي يلجأ إليها المحقق لضبط الأسماء والكنى والألقاب المشتبهة ما يلي :

- كتاب مختلف القبائل ومؤلفها - لمحمد بن حبيب البغدادي (ت 245 هـ) .
- كتاب التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف - حمزة الأصفهاني (ت 360 هـ) .
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم - لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت 370 هـ) .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف - لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت 382 هـ) .

(1) تحقيق النصوص ونشرها ص 61 .

(*) لا نذكر ضمن هذه الكتب مصادر التخريج في الأدب والشعر والتاريخ والبلاغة لأنها كثيرة وهي أكثر مصادر التراث .

- كتاب الإكمال - لابن ماكولا المقتول سنة 475هـ.

- تكملة إكمال الإكمال - لابن الصابوني محمد بن علي الحمودي (ت 680 هـ).

- المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم - للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت 723 هـ).

- تبصير المتبته بتحرير المشتبه - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ).

2- الكتب التي يتوثق منها من نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وهي كتب فهارس الكتب والمؤلفين ، من ذلك :

- الفهرست - لابن النديم : محمد بن اسحاق (ت 385 هـ).

- الفهرست - للطوسي : أبي جعفر محمد بن الحسن (ت 460 هـ).

- فهرسة ما رواه عن شيوخه - ابن خير الأشيبلي (ت 575 هـ).

- مفتاح السعادة - طاش كبري زاده : أحمد بن مصطفى (ت 968 هـ).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة : مصطفى بن عبدالله المعروف بكاتب جلبي (ت 1067 هـ).

- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون - رياضي زاده : عبد اللطيف بن محمد (ت 1078 هـ).

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - البغدادى : اسماعيل بن محمد أمين الباباني (ت 1339 هـ).

- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين - البغدادى : اسماعيل بن محمد أمين الباباني (ت 1339 هـ).

- الكنز المدفون في أسماء الكتب والفنون - البستاني : يوسف توما ، صنفه سنة 1940 م.

- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة .

- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان (ت 1956 م).

- تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين .

- الأعلام - الزركلي : خير الدين بن محمود الدمشقي (ت 1976 م).

3- كتب التراجم :

- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء -
اليغموري : يوسف بن أحمد (ت 673هـ).
- تهذيب الأسماء واللغات - النووي : يحيى بن شرف (ت 676هـ).
- وفيات الأعيان - ابن خلكان : أحمد بن محمد (ت 681هـ).
- تهذيب الكمال - المزي : يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت 742هـ).
- تاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الأعلام - الذهبي : محمد بن عثمان
(ت 748هـ).
- سير أعلام النبلاء - الذهبي : محمد بن عثمان (ت 748هـ).
- فوات الوفيات - ابن شاکر الكتبي : محمد بن أحمد (ت 764هـ).
- الوافي بالوفيات - الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ).
- الفلاكة والمفلوكون - الدلجي : أحمد بن علي توفي بعد سنة 838هـ.
- تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي (ت 852هـ).
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة - ابن حجر العسقلاني.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - السخاوي : محمد بن عبد الرحمن
(ت 902هـ).
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة - الغزي : محمد بن محمد
(ت 1061هـ).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن أحمد
(ت 1089هـ).
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - المحبي : محمد بن أمين بن فضل
الله (ت 1111هـ).
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر - المرادي : محمد خليل بن علي
(ت 1206هـ).
- المسك الأذفر في تراجم علماء القرن الثالث عشر - الألوسي : محمود شكري
(ت 1335هـ).

- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر - البيطار: عبد الرزاق بن حسن (ت1335هـ).
- الدر المنتشر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر - الألوسي: علي بن علاء الدين (ت1355هـ).

4- كتب الطبقات (المذاهب والفرق):

- طبقات المعتزلة - ابن المرتضى: أحمد بن يحيى (ت335هـ).
- كتاب الرجال - الكشي: محمد بن عمر (ت340هـ).
- كتاب الرجال - النجاشي: أحمد بن علي (ت450هـ).
- طبقات الفقهاء الشافعية - العبادي: محمد بن أحمد (ت458هـ).
- كتاب الرجال - الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت460هـ).
- طبقات الفقهاء - الشيرازي: أبو اسحاق (ت476هـ).
- طبقات الصوفية - الساعي: محمد بن الحسين (ت412هـ).
- طبقات الحنابلة - ابن أبي يعلى: محمد بن محمد (ت526هـ).
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك - القاضي عياض بن موسى (ت554هـ).
- طبقات فقهاء اليمن - ابن سمرة: عمر بن علي الجعدي (ت586هـ).
- طبقات الشافعية الكبرى - السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت771هـ).
- طبقات الشافعية - الأسنوي: عبد الرحيم بن الحسن (ت772هـ).
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية - ابن أبي السقاء القرشي: عبد القادر بن محمد (ت775هـ).
- ذيل طبقات الحنابلة - ابن رجب: عبد الرحمن بن أحمد (ت795هـ).
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (طبقات المالكية) - ابن فرحون اليعمرى: إبراهيم بن علي (ت799هـ).
- تاج التراجم في طبقات الحنفية - ابن قطلوبغا: أبو العدل زين العابدين قاسم (ت879هـ).

- مناقب الشافعي وطبقات أصحابه - الأسدي : أبو أحمد بن محمد (ت851هـ).

- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد - العليمي : عبد الرحمن بن محمد (ت928هـ).

- طبقات الفقهاء - طاش كبري زاده : أحمد بن مصطفى (ت968هـ).

- الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار) - الشعراني : عبد الوهاب ابن أحمد (ت973هـ).

- طبقات الشافعية - الحسيني : أبو بكر هداية (ت1014هـ).

- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية - المناوي : محمد بن عبد الرؤوف (ت1031هـ).

- طبقات الزيدية الصغرى - يحيى بن الحسين (ت1099هـ).

- طبقات الزيدية الكبرى - إبراهيم بن القاسم (ت1153هـ).

- أعيان الشيعة - العاملي : محسن الأمين (ت1371هـ).

- مختصر طبقات الحنابلة - الشطي : محمد جميل بن عمر (ت1379هـ).

- طبقات أعلام الشيعة - أغا بزرك الطهراني : محمد محسن (ت1389هـ).

5- طبقات القراء والمفسرين :

- طبقات القراء (أو معرفة القراء الكبار) - الذهبي : محمد بن أحمد (ت748هـ).

- تذكرة الحفاظ - الذهبي : محمد بن أحمد (ت748هـ).

- غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري : محمد بن محمد (ت833هـ).

- ذيل تذكرة الحفاظ - الحسيني : حمزة بن أحمد (ت874هـ).

- طبقات المفسرين - السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ).

- طبقات المفسرين - الداودي : محمد بن علي (ت945هـ).

6- تراجم النحاة واللغويين والأدباء :

- الأغاني - الأصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ).

- طبقات النحويين واللغويين - الزبيدي : محمد بن الحسن (ت379هـ) .
- كتاب النحاة - المرزباني : محمد بن عمران (ت384هـ) .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري : عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ) .
- معجم الأدباء - ياقوت الحموي (ت626هـ) .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي : علي بن يوسف (ت646هـ) .
- إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين - اليميني : أبو المحاسن عبد الباقي ابن عبد المجيد (ت744هـ) .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة - الفيروزآبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ) .
- طبقات النحاة واللغويين - ابن قاضي شهبه : أبو بكر بن أحمد الأسدي (ت851هـ) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت911هـ) .

7- طبقات الأطباء :

- طبقات الأطباء والحكماء - ابن جلجل : سليمان بن حسان (ت377هـ) .
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء - القفطي : علي بن يوسف (ت646هـ) .
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء - ابن أبي أصيبعة : أحمد بن القاسم (ت668هـ) .
- معجم الأطباء - أحمد عيسى (ت1365هـ) .

8- علماء الأندلس وأفريقية :

- طبقات علماء أفريقية وتونس - التميمي : محمد بن أحمد بن تميم (ت333هـ) .
- تاريخ علماء الأندلس - ابن الفرضي : عبد الله بن محمد (ت403هـ) .

- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - الحميدي : محمد بن فتوح (ت488هـ).

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم - ابن بشكوال : خلف بن عبد الملك (ت578هـ).

- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس - ابن عميرة الضبي : أحمد بن يحيى (ت599هـ).

- التكملة لكتاب الصلة - ابن الأبار : محمد بن عبد الله القضاعي (ت658هـ).

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة - المراكشي : محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري (ت703هـ).

- صلة الصلة - ابن الزبير : أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت708هـ).

9- الوزراء والقضاة :

- أخبار القضاة - وكيع : محمد بن خلف (ت306هـ).

- الوزراء والكتاب - الجهشيري : محمد بن عبدوس (ت331هـ).

- كتاب الولاة وكتاب القضاة - الكندي : محمد بن يوسف (ت350هـ).

10- المنسوبون إلى المدن :

- تاريخ بغداد - طيفور : أحمد بن أبي طاهر (ت280هـ).

- مشاهير علماء الأمصار - البستي : محمد بن حبان (ت345هـ).

- تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي : أحمد بن علي (ت463هـ).

- تاريخ دمشق - ابن عساكر : علي بن الحسن (ت571هـ).

- ذيل تاريخ دمشق - ابن القلانسي : أبو يعلى حمزة (ت555هـ).

- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - الفاسي : محمد بن أحمد (ت832هـ).

- المختصر في كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى

القرن الرابع عشر - محمد سعيد العامودي وأحمد علي .

11- كتب التصحيف والتحريف :

- التنبيه على حدوث التصحيف - الأصفهاني : حمزة بن الحسن (ت360هـ).
- التنبيهات على أغاليط الرواة - البصري : علي بن حمزة (ت375هـ).
- كتاب التصحيف والتحريف - العسكري : الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت382هـ).
- كتاب التصحيف - الدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر (ت385هـ).
- المؤتلف والمختلف - الدارقطني : نفسه .
- الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط - ابن القيسراني : محمد بن طاهر (ت507هـ).
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة - الصفدي : خليل بن أبيك (ت764هـ).

12- كتب الأمثال :

- أمثال العرب - الضبي : المفضل بن محمد (ت170هـ).
- الأمثال - السدوسي : أبو فيد مؤرج بن عمرو (ت198هـ).
- كتاب الأمثال - القاسم بن سلام (ت224هـ).
- جمهرة الأمثال - العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ).
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال - البكري : عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ).
- مجمع الأمثال - الميداني : أحمد بن محمد النيسابوري (ت518هـ).
- المستقصى في أمثال العرب - الزمخشري : محمود بن عمر (ت538هـ).

13- كتب البلدان والجغرافية :

- كتاب البلدان - اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب (ت282هـ).
- الأعلام النفيسة - ابن رسته : أحمد بن عمر (ت290هـ).
- المسالك والممالك - ابن خرداذبة : عبيد الله بن أحمد (ت300هـ).
- بلاد العرب - الأصفهاني : الحسن بن عبد الله (ت310هـ).

- صفة جزيرة العرب - الهمداني : الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت334هـ).
- المسالك والممالك - الاصطخري : ابراهيم بن محمد (ت346هـ).
- الآثار الباقية عن القرون الخالية - البيروني : أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي (ت440هـ).
- معجم ما استعجم - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ).
- الجيال والأمكنة والمياه - الزمخشري : محمود بن عمر (ت538هـ).
- معجم البلدان - ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ).
- صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز - ابن المجدور : يوسف بن يعقوب (ت690هـ).
- آثار البلاد وأخبار العباد - القزويني : زكريا بن محمد (ت682هـ).
- تقويم البلدان - أبو الفداء : عماد الدين اسماعيل بن علي (ت732هـ).
- مسالك الأبصار في ممالك الأنصار - العمري : أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت749هـ).

الفهارس العامة

- فهرس الاعلام
- فهرس القبائل والفرق والجماعات
- فهرس المواضع والبلدان
- فهرس المصادر والمراجع
- مراجع نافعة باللغة الانكليزية

فهرس الاعلام

(أ)

- الأمدي (الحسن بن بشر): 88، 91، 110،
124، 161.
آسية بنت محمد: 139.
ابن الأبار (محمد القضاءي): 93، 112،
167.
ابراهيم الأبياري: 130.
ابراهيم الحري: 57.
ابراهيم بن القاسم: 165.
أبو بكر الأنباري = الأنباري.
ابن الأثير: 46، 85، 87، 110، 118،
119، 128.
أحمد أمين: 76.
أحمد بن حنبل: 57، 100، 105، 152،
165.
أحمد شاعر: 76.
أحمد شلبي: 10، 24، 45، 56.
أحمد بن حيدرة الزيدي: 90.
أحمد بن عبدالله = أبو العلاء المعري.
أحمد علي: 167.
أحمد عيسى: 166.

- أحمد بن مصطفى = طاش كبرى زاده.
أحمد بن محمد الغرناطي: 93.
أحمد جاسم النجدي: 81، 95، 124.
أبو أحمد العسكري = العسكري.
الأخطل: 87، 112.
أرسطو: 19، 20، 21.
اسبينوزا: 15.
اسحاق بن حسان = الخريمي.
اسحاق الموصلي: 119.
أبو اسحاق: 111.
أسد رستم: 21، 94.
الأسدي (أبو أحمد بن محمد): 165.
أسعد داغر: 133.
اسماعيل بن محمد أمين = البغدادي.
الأسنوي (عبد الرحيم بن الحسن): 164.
الأسود الأعرابي = الغندجاني.
الأشبيلي = ابن خير.
ابن أبي الأصبع المصري: 124.
الاصطخري (ابراهيم بن محمد): 169.
الأصبهاني: 52.
الأصفهاني (حمزة بن الحسن): 168.

الأصفهاني (عماد الدين): 118 .

الأصفهاني: (أبو الفرج): 18، 82، 165 .

الأصفهاني (الحسن بن عبدالله): 168 .

الأصمعي: 117 .

ابن أبي أصيبعة (أحمد بن القاسم): 166 .

الأعشى: 112 .

أغا بزرك الطهراني (محمد محسن): 133،
165 .

ابن الأكفاني: 157 .

الألوسي (علي بن علاء الدين): 164 .

الألوسي (عمود شكري): 163 .

انجلو: 21 .

ابن الأنباري: 93، 161 .

ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد): 166 .

الأنباري (أبو بكر): 93 .

أنيس فريحة: 21 .

أوجست كونت: 17 .

(ب)

الباخري: 89، 90، 94 .

الباقلاني (ابن الطيب): 124 .

البحري: 89 .

البخاري: 98، 105، 138، 148،
152 .

بدر الدين محمد = ابن جماعة .

البدر الغزي = الغزي .

البرماوي (شمس الدين): 138 .

بروكلمان: 28، 133، 162 .

برونتير: 17، 18، 19 .

البستاني (يوسف توما): 162 .

البستي (أبو الفتاح): 88 .

البستي (محمد بن حبان): 167 .

ابن بشكوال: 93، 112، 167 .

البصري (علي بن حزة): 168 .

البغدادى (اسماعيل بن محمد): 162 .

البغدادى (الخطيب): 52، 118، 137 .

البغدادى (عبد القادر): 158 .

أبو البقاء = العكبري .

أبو بكر الزبيدي: 135 .

أبو بكر الصولي: 82 .

البكري (أبو عبيد): 168، 169 .

البلخي (جعفر بن محمد): 114 .

البيروني (أبو الریحان): 169 .

البيطار (عبد الرزاق بن حسن): 164 .

البيهقي: 90 .

(ت)

التبريزي: 114، 161 .

الترمذي: 105، 148، 152 .

تشرنهاوس: 15 .

أبو تمام: 88، 91، 114 .

التميمي (محمد بن أحمد): 166 .

التهانوي: 127 .

التوحيدي = أبو حيان .

توزن: 130 .

تين: 17، 18 .

(ث)

الثعالبي: 88، 89، 91، 118، 119،

121، 122، 135 .

ثعلب (أبو العباس): 76 .

(ج)

جابر: 101.

الجاحظ: 52، 82، 84، 75، 86، 87،

88، 89، 91، 92، 108، 122،

127، 128، 130، 134، 135،

136، 137.

ابن الجراح: 92.

الجرجاني (الشريف): 81.

الجرجاني (عبد القاهر): 124.

الجرجاني (علي بن محمد): 127.

الجرجاني (القاضي عبد العزيز): 85، 118.

جرجي زيدان: 28، 133.

جرير: 87، 112.

ابن الجزري: 114، 165.

ابن جرير = الطبري.

جعفر بن محمد = أبو معشر البلخي.

ابن جلجل (سليمان بن حسان): 166.

ابن جماعة (بدر الدين محمد بن ابراهيم):

95، 96، 98، 99، 101، 117.

جمال الدولة: 90.

الجمحي (محمد بن سلام): 117.

جميل صليبي: 21.

ابن جني: 21.

الجهشياري: 167.

الجواليقي (أبو منصور): 76.

جوزيف بانكري: 157.

الجوهري: 82.

(ح)

الحاقمي: 124.

ابن الحاجب (عثمان بن عمر): 157.

حاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله): 28،

162.

الحافظ ابن حجر: 105.

حبيب بن أوس = أبو تمام.

حبيب الزيات: 133. ابن حجر

العسقلاني.

ابن حجر = العسقلاني.

ابن أبي الحديد: 158.

الحرمي (ابن أبي العلاء): 112.

ابن حزم: 108.

حسان بن ثابت: 59.

الحسن بن أسد = الفارقي.

الحسن بن زولاقي: 113.

أبو الحسن علي بن عبد العزيز: 113.

الحسيني (أبو بكر هداية): 165.

الحسيني (حمزة بن أحمد): 165.

الحصري: 113.

الحطيفة: 112.

الحكم بن هشام: 113.

الحلي: 114.

حمزة الأصفهاني: 86، 161.

الحميدي (محمد بن فتوح): 167.

الحنبلي (ابن العماد): 163.

الحنبلي (علي بن عقيل): 130.

أبو حنيفة: 105.

ابن حبان: 105.

أبو حيان التوحيدي: 83، 118.

أبو حيان الأندلسي: 113.

(خ)

خداابخش: 53، 75.

ابن خرداذبة : 168 .

الخرمي : 92 .

الخطيب البغدادي (أحمد بن علي) : 57 ،

82 ، 95 ، 97 ، 148 ، 167 .

الخطيب (محمد بن عبد الله) : 114 .

ابن خفاجة : 112 .

ابن خلكان : 52 ، 113 ، 114 ، 118 ،

163 .

الخوارزمي : 123 .

ابن خير الأسبيلي : 28 ، 118 ، 162 .

(د)

ابن داحية : 89 .

الدارقطني (علي بن عمر) : 105 ، 168 .

الدارمي : 152 .

دارون : 18 ، 19 .

أبو داود : 105 ، 148 ، 152 .

الداودي (محمد بن علي) : 165 .

الداني : 114 .

ابن درستويه : 109 ، 116 ، 134 .

ابن دريد : 106 ، 137 ، 157 .

الدلي (أحمد بن علي) : 163 .

الدمياطي : 53 .

ابن الدهان : 118 ، 119 .

ديكارت : 15 ، 21 .

الذهبي (شمس الدين) : 162 ، 165 .

الذهبي (محمد بن عثمان) : 163 .

(ر)

الرازي : 94 .

رافع بن أبي أحمد = السلامي .

رايت (وليم) : 157 .

ابن رجب (عبد الرحمن بن أحمد) : 164 .

ابن رسته (أحمد بن عمر) : 168 .

الرسولي : 53 .

الرشاطي (أبو محمد) : 93 .

الرشيد بن الزبير : 113 .

ابن رشيق القيرواني : 124 .

الرواني : 124 ، 130 .

روزنتال : 85 ، 96 .

أبو روق (الهراني البصري) : 93 .

الرياشي : 93 .

رياض زاده : 162 .

(ز)

الزاهي (أبو القاسم) : 89 .

الزبيدي (محمد بن الحسن) : 166 .

الزبيدي (محمد مرتضى) : 137 .

الزبير بن بكار : 86 ، 112 .

ابن الزبير (أحمد الغرناطي) : 167 .

الزجاج : 130 .

الزجاجي : 118 .

الزركشي : 84 .

الزركلي (خير الدين) : 28 ، 162 .

أبو زكريا = النووي .

الزنجشيري : 153 ، 168 ، 169 .

أبو الزناد : 57 .

الزهري : 97 .

زهير بن أبي سلمى : 28 ، 112 .

ابن الزيات (محمد بن عبد الملك) : 135 .

زيادة الله بن عبد الملك : 112 .

زيد بن ثابت : 101 .

أبو زيد الأنصاري : 117 .

(س)

سانت ييف : 17 ، 18 .

الساعي (محمد بن الحسين) : 164 .

السبكي (عبد الوهاب بن محمد) : 164 .

السنخاوي (محمد بن عبد الرحمن) : 163 .

السدوسي (مؤرج بن عمر) : 168 .

سديد الدولة الأنباري : 92 .

السراج الوراق : 91 .

سركيس : 28 .

سعد بن منصور = أبو المحاسن .

سعيد الأفغاني : 130 .

سعيد بن جبير : 94 .

ابن سعيد المغربي : 113 ، 123 .

سفيان الثوري : 96 .

السكري : 137 .

ابن سلام الجمحي : 52 ، 61 ، 117 .

السلامي (رافع بن أبي محمد) : 139 .

سليمان بن عبد الرحمن : 113 .

ابن سمرة (عمر بن علي الجعدي) : 164 .

سهل ابن المرزيان : 89 .

سيويه : 135 .

السيد الحميري : 84 ، 89 .

السيرافي : 84 .

السيوطي : 85 ، 128 ، 165 ، 166 .

ابن سينا : 107 .

سينوبوس : 16 ، 21 .

(ش)

الشابشتي : 157 .

الشافعي : 97 ، 99 ، 102 ، 165 .

الشرقي بن القطامي : 85 .

الشريشي : 108 .

الشطبي (محمد جميل بن عمر) : 165 .

الشعراني (عبد الوهاب بن أحمد) : 130 ،

165 .

الشريف الجرجاني : 81 .

الشيرازي (أبو إسحاق) : 164 .

(ص)

ابن الصابوني (محمد بن علي) : 162 .

الصاحب بن عباد : 86 ، 93 .

صالح بن حبان : 105 .

الصالح بن زريك : 92 .

صالح بن عبد القدوس : 127 .

الصفدي (صلاح الدين) : 82 ، 91 ، 94 ،

107 ، 110 ، 114 ، 163 ، 168 .

صلاح الدين الأيوبي : 91 .

صلاح الدين المنجد : 53 ، 77 ، 133 .

الصلاح الصفدي : 91 .

ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن) : 57 ،

95 ، 103 ، 105 ، 111 .

الصولي (أبو بكر) : 82 ، 91 ، 114 ، 115 .

(ض)

الضبي (المفضل بن محمد) : 153 ، 168 .

ضيف (شوقي ضيف) : 11 ، 20 .

(ط)

طاش كبرى زاده : 162 ، 165 .

ابن طباطبا العلوي : 81 ، 120 .

الطبري : 41 ، 51 ، 57 ، 114 .

طرفة بن العبد : 112 .

طه الحاجري : 157 .

الطوسي (محمد بن الحسن) : 162 ، 164 .

أبو الطيب اللغوي : 86 ، 87 ، 92 .

طيفور (أحمد بن أبي طاهر) : 167 .

(ع)

عامر الشعبي : 105 .

العاملي (محسن الأمين) : 165 .

العامودي (محمد سعيد) : 167 .

العبادي (محمد بن أحمد) : 164 .

ابن عباس (عبدالله) : 149 .

أبو العباس بن الفرات : 84 .

عبد الباسط بن موسى = العلموي .

عبد الجبار عبد الرحمن : 133 .

عبد الحميد العبادي : 21 .

عبد الحي بن أحمد = ابن العماد الحنبلي .

عبد الرحمن بدوي : 21 .

عبد الرحمن بن الحكم : 113 .

عبد الرحيم بن الحسن = الأسنوي .

ابن عبد ربه : 120 .

عبد السلام هارون : 76 ، 130 ، 140 .

عبد اللطيف البغدادي : 83 .

عبد اللطيف بن محمد = رياض زادره .

عبدالله بن الزبير : 86 .

عبدالله بن عباس = ابن عباس .

عبدالله الفاروقي : 139 .

عبدالله بن المقفع : 84 .

عبد الملك بن مروان : 81 .

أبو عبيدة (معمر بن المثنى) : 89 ، 112 ،

117 .

أبو العتاهية : 97 .

عثمان بن عمار : 92 .

ابن عدلان الموصلي : 130 .

العراقي : 95 ، 100 ، 104 .

أبو العرب (محمد بن أحمد) : 75 .

ابن العربي (القاضي) : 158 .

عروة بن الزبير : 102 .

ابن عساكر (علي بن الحسن) : 167 .

العسقلاني (ابن حجر) : 105 ، 162 ،

163 .

العسكري (أبو أحمد) : 81 ، 86 ، 161 ،

168 .

العسكري (أبو هلال) : 123 ، 124 ،

128 ، 153 ، 168 .

العكبري (أبو البقاء) : 130 .

علي جواد الطاهر : 10 ، 15 ، 16 ، 17 ،

23 ، 36 .

علي بن عبد العزيز الفكيك : 113 .

علاء الدين طبرس : 139 .

أبو العلاء المعري : 62 ، 114 .

العلموي (عبد الباسط بن موسى) : 85 ،

95 ، 96 ، 101 ، 115 .

علي بن عيسى : 108 .

أبو علي الغساني : 112 .

أبو علي الغالي : 137 .

العلمي (عبد الرحمن بن محمد) : 165 .

العماد الأصفهاني : 89 ، 90 ، 92 .

ابن العماد الحنبلي (عبد الحي بن أحمد) :

163 .

عمر بن الخطاب : 100 ، 112 .

عمر رضا كحالة : 162 .

عمر بن عبد العزيز: 85 .

العمري (أحمد بن يحيى): 169 .

أبو عمر الزاهد: 134 .

عمرو بن بانة: 88 .

عمرو بن العاص: 65 .

أبو عمرو الداني: 110 .

أبو عمرو الشيباني: 93 ، 135 .

أبو عمرو بن العلاء: 59 .

أبو عمرو النيسابوري: 111 .

العميدي: 87 .

ابن عميرة الضبي: 167 .

عنتره العبيسي: 28 .

ابن العوام الأشبيلي: 157 .

عون الدين = يحيى بن هبيرة .

عياض (القاضي): 95 .

(ق)

القاسم بن سلام: 89 ، 153 ، 168 .

أبو القاسم الزاهي: 89 .

أبو القاسم بن نافيا: 111 .

القاضي الجرجاني: 85 ، 118 .

القاضي الفاضل: 91 .

ابن قاضي شهبة: 111 ، 166 .

القاضي عياض: 102 ، 104 ، 164 .

القالبي (أبو علي): 137 .

ابن قتيبة: 52 ، 61 ، 87 ، 106 ، 118 ،

119 ، 137 .

قدامة بن جعفر: 108 ، 124 ، 128 .

القرشي (ابن أبي الرقاء): 164 .

القزويني: 148 ، 169 .

القضاعبي (ابن الأبار): 167 .

القطامي: 85 .

(غ)

الغانمي: 128 .

الغزنطي (أحمد القرشي): 93 .

الغزي (البدري): 92 ، 95 .

الغزي (محمد بن محمد): 163 .

الغندجاني (الأسود الأعرابي): 137 .

(ف)

الفارقي (الحسن بن أسد): 130 .

الفاصي (محمد بن أحمد): 167 .

فاطمة بنت محمد البياني: 139 .

فؤاد سركين: 28 ، 133 ، 162 .

أبو الفتح البستي: 88 .

أبو الفداء (إسماعيل بن علي): 169 .

الفراء: 117 ، 135 .

(م)

- المأموني: 91 .
ابن ماجة: 105 ، 152 .
مالبراناش: 15 .
ابن ماكولا: 162 .
مالك بن أنس: 105 ، 152 ، 164 .
الماوردي: 116 .
مايه: 21 .
المبرد: 81 ، 84 ، 121 .
المتقي بالله: 130 .
المتني: 119 ، 130 .
ألو المجد: 92 .
ابن المجدور (يوسف بن يعقوب): 169 .
أبو المحاسن (سعد بن منصور): 91 .
المحبي: (محمد بن أمين): 163 .
محمد (رسول الله، النبي): 61 ، 87 ، 99 ،
101 ، 147 .
محمد بن ابراهيم = ابن جماعة .
محمد بن أحمد النسابوري: 111 .
محمد بن حبيب البغدادي: 161 .
محمد بن الحسن: 97 .
محمد بن سليمان = النوقاني .
محمد بن طلحة التحوي: 128 .
محمد فؤاد عبد الباقي: 152 .
محمد عبد اللطيف الخطيب: 114 .
محمد بن عبد الملك الزيات: 135 .
محمد حسن = أغا بزرك .
محمد مندور: 21 .
أبو محمد الشاطي: 93 .
محمود الخضير: 21 .
محمود شاكر: 157 .

- ابن قذلوبغا (زين العابدين): 164 .
القفطي (على يوسف): 83 ، 166 .
ابن القلانسي (أبو يعلى حمزة): 167 .
الفلقشندي: 110 ، 118 ، 121 .

(ك)

- كاتب جلبي = حاجي خليفة .
كافور الاحشيدي: 130 .
كانت: 15 .
الكتبي (ابن شاكر): 163 .
كثير عزة: 86 .
ابن كثير: 57 ، 140 .
الكراني: 92 .
كراوس: 157 .
الكرجي (علي بن الحسين): 90 ، 91 .
الكرملي (انستانس ماري): 157 .
الكسائي: 135 .
الكشي (محمد بن عمر): 164 .
الكلاعي: 108 ، 109 ، 116 ، 118 .
ابن الكلبي: 85 ، 117 .
الكندي (محمد بن يوسف): 167 .
كوركييس عواد: 133 ، 157 .

(ل)

- لانسون: 16 ، 17 ، 21 .
لانكلوا: 16 .
لايل (جارلس): 157 .
اللاحام: (شاعر): 91 .
الليث: 94 .
ليتنز: 15 .

الميداني (أحمد بن محمد النيسابوري): 153 ،
168 .

(ن)

النابعة الذبياني : 112 .
النجاشي (أحمد بن علي): 164 .
النجدي = أحمد جاسم .
ابن الندين : 28 ، 106 ، 162 .
النسائي : 105 ، 148 ، 152 .
نصر بن مزاحم : 137 .
نفظويه : 84 .
النوقاني (محمد بن سليمان): 111 .
النوي (أبو زكريا): 84 ، 95 ، 100 ،
163 .

(هـ)

هاوسان : 133 .
ابن هبيرة : 114 .
هرنشر : 12 .
الهروي (القاسم بن سلام): 89 .
أبو هريرة : 101 ، 149 .
الهراني (أبو روق البصري): 92 .
هشام بن عبد الرحمن : 113 .
هشام بن عروة بن الزبير : 102 .
أبو هلال العسكري = العسكري .
الهمداني (الحسن بن أحمد): 157 ، 169 .
الهيثي (شاعر): 92 .
أبو الهيثم : 92 .

(و)

الواقدي (محمد بن عمر): 53 ، 75 ، 137 .
وستفيلد : 157 .

أبو مخنف : 85 .

ابن المدبر : 109 ، 122 .

المرادي (محمد خليل): 163 .

المراكشي (محمد بن محمد): 167 .

ابن المرتضى (أحمد بن يحيى): 164 .

المرزباني (محمد بن عمران): 82 ، 86 ، 93 ،
107 ، 166 .

الرزوقي : 76 ، 82 ، 114 ، 161 .

المزى (يوسف بن الزكي): 139 ، 163 .

المسترشد : 90 .

مسلم بن الحجاج القشيري : 98 ، 105 ،
148 ، 152 .

مصطفى جواد : 128 ، 130 ، 140 ،
150 .

مصطفى بن عبدالله = حاجي خليفة .

معاوية بن أبي سفيان : 60 ، 101 .

ابن المعتز (عبدالله): 124 ، 127 .

المعتصم : 135 .

أبو معشر (جعفر بن محمد): 114 .

المفضل بن سلمة : 153 .

المقريزي : 157 .

ابن المقفع (عبدالله): 20 ، 84 .

مكي بن أبي طالب : 130 .

ابن الملقن : 105 .

ابن مناذر : 93 .

المناعي (محمد بن عبد الرؤوف): 165 .

المنجد = صلاح الدين .

منسنيج (مستشرق): 152 .

منصور الفقيه : 97 .

ابن منقذ (أسامة): 124 .

الموفق البغدادي : 124 .

الوشاء : 76 ، 122 .

أبو الوفاء الحنبلي : 130 .

وكيع (محمد بن خلف) : 96 ، 167 .

ابن وهب : 108 .

(ي)

ياقوت الحموي : 82 ، 94 ، 111 ، 166 ،

169 .

يحيى بن الحسين : 165 .

يحيى بن أبي كثير : 102 .

يحيى بن هبيرة : 90 .

أبو اليسر الكاتب : 92 .

اليعقوبي : 168 .

ابن أبي يعلى (محمد بن محمد) : 164 .

اليعمري (ابن فرحون) : 164 .

اليغموري (يوسف بن أحمد) : 163 .

اليمني (عبد الباقي بن عبد المجيد) : 166 .

يوسف توما = البستاني .

يوسف زكي المزني : 139 .

يوسف العش : 77 ، 95 .

يول رويال : 15 .

فهرس القبائل والفرق والجماعات

(أ)	(ب)
الأدباء: 16، 19، 36، 38، 88، 90، 92، 109، 120، 128، 163، 166، 165	الباحثون: 24، 29، 48، 51، 55، 56، 113، 155، 157
أصحاب الحديث: 21	البدو: 20
الأطباء: 166	البلغاء: 102
الأعاجم: 104	
الأعراب: 88، 108	(ت)
الأغريق: 15	التجار: 90
الامامية: 84	تجار المخطوطات: 134
الأمراء: 90	
الأنبياء: 100	(ج)
الأنصار: 169	الجمهور: 102
أهل الأدب: 85	
أهل التحصيل: 84	(ح)
أهل الحجاز: 20	الحساب: 104
أهل العلم: 84، 102	الحفاظ: 165
أهل المشرق: 93	الحكماء: 120، 166
أهل المغرب: 93، 105، 147	الحمس: 61
الأوربيون: 19، 57، 71	الحنابلة: 165
	الحنفية: 102، 164

(خ)

الخلفاء: 151 .
الخوارج: 81 .

(ر)

الرواة: 59، 81، 93، 168 .

(ز)

الزيدية: 165 .

(س)

السياسيون: 38 .

(ش)

الشارحون: 108 .
الشافعية: 102، 165 .
الشعراء: 21، 163 .
شعراء الجاهلية: 87 .
الشيعة: 165 .
الشيوخ: 103، 138 .

(ص)

الصحابة: 147 .
الصوفية: 165 .

(ط)

بنو طغج: 133 .

(ع)

العامة: 87، 88 .

العجم: 147 .

العطاريون: 90 .

العرب: 19، 20، 65، 78، 81، 98،
137، 150 .

العلماء: 38، 81، 84، 85، 87، 92،
93، 95، 98، 116، 118، 120،
127، 128، 132، 134، 136،
137، 138، 139، 143، 152،
155، 157، 158، 163، 166 .

علماء البيان: 85، 128 .

علماء التاريخ: 19 .

علماء الحديث: 19 .

علماء المسلمين: 19، 21، 26، 31 .

علماء المنطق: 81 .

(ف)

الفصحاء: 54 .
الفقهاء: 147 .

(ق)

القراء: 165 .
قريش: 61 .
القضاة: 167 .

(ك)

الكتاب: 87، 151، 167 .
كنانة: 61 .

(ل)

اللغويون: 54، 165، 166 .

(م)

مؤرخو الأدب: 17.

مؤرخو الفن: 17.

المؤلفون: 55، 57، 81، 82، 83، 84،

86، 87، 90، 91، 93، 95،

106، 108، 109، 112، 113،

114، 119، 120، 121، 122،

123، 124، 129، 130، 134،

137، 158.

المالكية: 102، 164.

المحدثون: 104، 152.

المحققون: 85، 137، 141، 146،

153، 155، 159.

المستشرقون: 75، 137، 141، 150،

152، 157.

المسلمون: 19، 81، 84، 150.

المصريون: 58، 63، 146.

المصنفون: 83، 158.

المعاصرون: 95.

المفسرون: 165.

المكتبيون: 133.

الملائكة: 100.

الملوك: 151.

المدحون: 90.

المولدون: 88.

(ن)

الناشرون: 123.

النحلة: 163، 165، 166.

النساخ: 113، 123، 136، 139،

141، 143.

النقاد: 17.

النصارى: 90.

(و)

الوراقون: 85، 113.

الوزراء: 167.

الوضاعون: 85.

الولاة: 167.

فهرس المواضع والبلدان

<p>الجامعات العربية : 21 . جامعة كمبردج : 75 .</p>	<p>(أ) آمد : 110 . أفريقية : 166 . انجلترا : 75 . الأندلس : 167 ، 166 ، 160 . أوكسفورد : 157 .</p>
<p>(ح) الحجاز : 20 ، 169 .</p>	
<p>(د) دار الكتب المصرية : 76 . دمشق : 77 ، 90 ، 167 . دور الكتب : 39 .</p>	<p>(ب) باتنا (الهند) : 53 ، 75 . بخارى : 91 . بغداد : 76 ، 89 ، 90 ، 135 ، 157 ، 167 .</p>
<p>(ر) روما : 157 .</p>	<p>البندقية : 157 . بون : 157 .</p>
<p>(ش) الشام : 90 ، 92 .</p>	<p>(ت) تهامة : 20 . تونس : 166 .</p>
<p>(ق) القاهرة : 53 ، 76 ، 77 ، 157 .</p>	<p>(ج) الجامعات : 22 ، 24 .</p>

(ن)

نجد: 20 .

النيل: 59 .

(هـ)

الهند: 53 ، 75 .

(و)

واسط: 90 .

(ي)

اليمن: 164 ، 169 .

(ك)

كوتنكن: 157 .

(ل)

لندن: 157 .

(م)

المتحف العراقي: 76 .

مدريد: 157 .

مصر: 59 ، 90 ، 92 ، 157 .

المغرب: 105 ، 147 ، 160 .

مكة: 167 ، 169 .

المكتبات التجارية: 14 .

فهرس المصادر والمراجع

- آداب المتعلمين - الطوسي : أبو عبدالله محمد بن محمد بن الحسن (ت672هـ) . نشر ضمن كتاب (آداب المتعلمين ورسائل أخرى) .
تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، ط 2 بيروت 1967 م .
- الإبانة عن سرقات المتنبي - العميدي : محمد بن أحمد (ت433هـ) .
تحقيق ابراهيم الدسوقي ، ط دار المعارف ، القاهرة 1961 م .
- إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد . مجلة معهد المخطوطات ، القاهرة 1955 م .
- إحكام صنعة الكلام - الكلاعي : أبو القاسم محمد بن عبد الغفور (ت القرن السادس هـ) .
تحقيق محمد رضوان الداية ، ط دار الثقافة ، بيروت 1966 م .
- إحياء علوم الدين - الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت505هـ) ط القاهرة 1346 هـ .
- أخبار النحويين البصريين - السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ) . تحقيق طه الزيني وخفاجي ، ط الحلبي ، القاهرة 1955 م .
- أخلاق الوزراء - التوحيدي : أبو حيان علي بن محمد (ت414هـ) .
تحقيق محمد تاويت الطنجي ، ط المجمع العلمي العربي ، دمشق 1965 م .
- أدب الإملاء والاستملاء - السمعاني : عبد الكريم بن محمد (ت562هـ) .
تحقيق مكس ويسمويلر ، ط ليدن 1952 م .
- أدب الدنيا والدين - الماوردي : أبو الحسن علي بن حبيب (ت450هـ) .
تحقيق مصطفى السقا ، ط 13 الحلبي ، القاهرة 1955 م .

- أدب الكاتب - ابن قتيبة : محمد بن عبد الله بن مسلم (ت 276هـ) ط ليدن ، 1900م .
- أدب الكتاب - الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى (ت 335هـ) .
- تصحيح محمد بهجة الأثري ، ط السلفية ، القاهرة 1341هـ .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - القسطلاني : أحمد بن محمد (ت 933هـ) . ط دار الكتاب العربي بيروت ، مصورة عن ط بولاق 1323م .
- الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان - ابن الأثير : ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم (ت 637هـ) .
- تحقيق حفني محمد شرف ، ط الأنجلو المصرية ، القاهرة 1958م .
- أسرار البلاغة - الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ) .
- تحقيق هـ . ريتز ، ط وزارة المعارف ، استانبول 1954م .
- أشعار أولاد الخلفاء - الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى (ت 335هـ) .
- تحقيق هيوث دن ، مط الصاوي ، القاهرة 1936م .
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب - برجستراسر .
- إعداد محمد حمدي البكري ، ط دار الكتب المصرية القاهرة 1969م .
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ - السخاوي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ) .
- تحقيق فرانتز روزنتال ، ترجم التعليقات والمقدمة صالح أحمد العلي ، ط بغداد 1963م .
- الأغاني - الأصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين (ت 356هـ) .
- ط دار الكتب المصرية - القاهرة .
- أمالي مصطفى جواد = فن تحقيق النصوص .
- الإمتاع والمؤانسة - التوحيدي : أبو حيان علي بن محمد (ت 414هـ) .
- تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي : علي بن يوسف (ت 646هـ) .
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتب المصرية ، القاهرة - 50 - 55 - 1973م .

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - الحافظ بن كثير: اسماعيل بن عمر القرشي (ت 774هـ). مط صبيح، القاهرة 1370هـ.
- البحث الأدبي - شوقي ضيف. ط دار المعارف، مصر 1972م.
- بديع القرآن - ابن أبي الإصبع المصري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد (ت 654هـ).
- تحقيق حنفي محمد شرف، ط مكتبة نهضة مصر، القاهرة 1957م.
- البرهان في وجوه البيان - ابن وهب: اسحاق بن ابراهيم بن سليمان (ت القرن الرابع هـ).
- تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط بغداد 1967م.
- البصائر والذخائر - التوحيدي: أبو حيان علي بن محمد (ت 414هـ).
- تحقيق ابراهيم الكيلاني، دمشق 1964م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ).
- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط الحلبي، القاهرة 1965م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة - الفيروز آبادي: محمد بن يعقوب (ت 816هـ).
- تحقيق محمد المصري، ط وزارة الثقافة، دمشق 1972م.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - ابن عذاري المراكشي (ت القرن السابع هـ).
- تحقيق كولان وليفي بروفنسال، تصوير دار الثقافة بيروت 1967م.
- البيان والتبيين - الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ).
- تحقيق عبد السلام هارون ط 2 لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1960م.
- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان.
- ترجمة عبد الحليم النجار، ورمضان عبد التواب، والسيد يعقوب بكر، ط دار المعارف، مصر.
- تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (ت 463هـ).
- مط السعادة، القاهرة 1931م.
- تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين.
- ترجمة فهمي أبو الفضل، ومحمود حجازي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1971م.

- تحرير التحرير - ابن أبي الإصبع المصري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد (ت654هـ).
- تحقيق حفني محمد شرف، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1383هـ.
- تحقيق النصوص ونشرها - عبد السلام هارون. ط 4 مكتبة الخانجي، القاهرة 1397هـ/ 1977م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت911هـ). مط الخيرية، مصر 1307هـ.
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - ابن جماعة: بدر الدين محمد بن ابراهيم (ت733هـ). ط حيدر آباد - الهند 1353هـ.
- التعريف بآداب التأليف - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ).
- تحقيق ابراهيم السامرائي، مستل من مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، بغداد 1970م.
- التعريفات - الجرجاني: الشريف علي بن محمد (ت814هـ).
- ط مكتبة لبنان، بيروت 1969م.
- تقييد العلم - الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ).
- تحقيق يوسف العش، ط المعهد الفرنسي، دمشق 1949م.
- التكملة لكتاب الصلة - القضاعي: ابن الأبار أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت658هـ).
- تحقيق عزة العطار الحسيني، مط السعادة، القاهرة 1925م.
- التنبيه على حدوث التصحيف - الأصفهاني: حمزة بن الحسن (ت360هـ).
- تحقيق محمد أسعد طلس، دمشق 1388هـ/ 1968م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور - ابن الأثير: ضياء الدين نصر الله ابن أبي الكرم (ت637هـ).
- تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، ط المجمع العلمي العراقي، بغداد 1956م.

- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - الحميدي : أبو عبد الله محمد بن أبي نصر (488هـ).
- ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة 1966 م .
- جمهرة الأمثال - العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت 395هـ).
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش .
- ط المؤسسة العربية الحديثة للتوزيع ، القاهرة 1964 م .
- حلبة الكميت - النواجي : شمس الدين محمد بن الحسن (ت 859هـ).
- ط القاهرة 1938 م .
- حلية الفرسان وشعار الشجعان - ابن هذيل الأندلسي : علي بن عبد الرحمن (ت القرن الثامن هـ).
- تحقيق محمد عبد الغني حسن ، ط دار المعارف ، القاهرة 1949 م .
- الحيوان - الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ).
- تحقيق عبد السلام هارون ، ط القاهرة 1325 هـ . وط القاهرة 1969 مصورة دار الكتاب العربي .
- خريدة القصر وجريدة العصر - الأصفهاني : عماد الدين محمد بن محمد الكاتب (ت 597هـ).
- قسم شعراء العراق ، ط بغداد 1955 و 1964 و 1973 م .
- قسم شعراء الشام ، ط دمشق 1964 م .
- قسم شعراء مصر ، ط القاهرة 1951 م .
- قسم شعراء المغرب والأندلس ، ط القاهرة 1964 م .
- دمية القصر وعصرة أهل العصر - الباخريزي : أبو الحسن علي بن الحسن (ت 467هـ).
- تحقيق عبد الفتاح الحلو ، ط دار الفكر العربي ، القاهرة 1968 م .
- ديوان أبي تمام (شرح الخطيب التبريزي) - الخطيب التبريزي : أبو زكريا يحيى بن علي (ت 502هـ).
- تحقيق محمد عبده عزام ، ط دار المعارف ، مصر 64 - 1965 م .
- الرجال - الحلي : تقي الدين بن الحسن بن علي (ت بعد سنة 707هـ).
- تحقيق محمد صادق بحر العلوم ، مط الحيدرية ، النجف 1972 م .

- رسائل الجاحظ - الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ).
- تحقيق عبد السلام هارون ، مط السنة المحمدية ، القاهرة 1385هـ / 1964م .
- رسائل الجاحظ - الجاحظ .
- تحقيق طه الحاجري وكراوس ، ط لجنة التأليف ، القاهرة 1943م .
- الرسالة العذراء - ابراهيم بن المدبر (ت 286هـ) .
- تحقيق زكي مبارك ، ط 2 دار الكتب المصرية ، القاهرة 1931م .
- روضة المحبين ونزهة المشتاقين - ابن قيم الجوزية : محمد بن أبي بكر (ت 751هـ) .
- تصحيح أحمد عبيد ، مط الترقى ، دمشق 1349هـ .
- زهر الآداب وثمر الألباب - الحصري : أبو اسحاق ابراهيم بن علي (ت 456هـ) .
- تحقيق علي البجاوي ، ط 2 الحلبي ، القاهرة 1969م .
- سحر البلاغة - الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ) .
- تصحيح أحمد عبيد ، مط الترقى دمشق .
- سمط اللآلي في شرح الأمالي - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ) .
- تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط لجنة التأليف ، القاهرة 1936م .
- شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن أحمد (ت 1089هـ) .
- ط القاهرة 1351هـ .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف - العسكري : أبو أحمد الحسن بن عبد الله (ت 382هـ) .
- تحقيق عبد العزيز أحمد ، مط الحلبي ، القاهرة 1963م .
- شرح مقامات الحريري - الشريشي : أحمد بن عبد المؤمن (ت 619هـ) .
- ط المنيرية ، القاهرة 1953م .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا - القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ) .
- ط دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- الصناعتين - أبو هلال العسكري : الحسن بن عبد الله (ت 395هـ) .
- تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، ط القاهرة 1952م .
- طبقات الشعراء - ابن المعتز : عبد الله بن المعتز (ت 296هـ) .
- تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط دار المعارف ، القاهرة 1956م .

- طبقات فحول الشعراء - الجمحي : محمد بن سلام (ت 231هـ) .
- تحقيق محمود محمد شاكر، مط المدني، القاهرة 1974 م .
- طبقات النحاة واللغويين - ابن قاضي شهبة : أبو بكر بن أحمد (ت 851هـ) .
- تحقيق محسن غياض، ط النجف 1974 م .
- العقد الفريد - ابن عبد ربه : أحمد بن محمد (ت 327هـ) .
- تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون . ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، تصوير مكتبة المثنى بغداد 1967 م .
- علم التاريخ - هرنشر .
- ترجمة عبد الحميد العبادي، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1944 م .
- علم التاريخ عند المسلمين - فرانز روزنتال .
- ترجمة صالح أحمد العلي، ط بغداد 1963 م .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء ببجاية - الغبريني : أحمد بن أحمد بن عبد الله (ت 704هـ) .
- تحقيق عادل نويهض، ط لجنة التأليف، القاهرة 1969 م .
- عيار الشعر - ابن طباطبا العلوي : محمد بن أحمد (ت 322هـ) .
- تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول سلام، ط المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1956 م .
- عيون الأخبار - ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم (ت 267هـ) .
- ط دار الكتب المصرية، القاهرة .
- غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري : شمس الدين محمد بن محمد (ت 833هـ) .
- تحقيق برجستراسر، ط مكتبة الخانجي، القاهرة 1932 م . تصوير مكتبة المثنى - بغداد .
- غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة - الوطواط : جمال الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى (ت 718هـ) . مط الأدبية، القاهرة 1318هـ .

- الغصون الياقة في شعر المائة السابعة - ابن سعيد المغربي : علي بن موسى بن سعيد (ت685هـ).
- تحقيق ابراهيم الابياري ، ط 2 دار المعارف ، القاهرة 1967م .
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم - الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ) . المطبعة الأزهرية ، القاهرة 1305هـ .
- فن تحقيق النصوص (أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص) - مصطفى جواد ، أعدها للنشر عبد الوهاب محمد علي ، مجلة المورد ، المجلد السادس ، العدد الأول ، بغداد 1977م .
- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين - الأشبيلي : محمد بن خير (ت575هـ) . تحقيق فرنسكة قدارة زيد ، ط 2 تصوير المكتب التجاري - بيروت 1963م .
- الفهرست - ابن النديم : محمد بن اسحاق (ت385هـ) .
- تحقيق رضا تجدد ، طهران 1971 ، وط فلولج ، ليبسيك 1872م .
- قواعد تحقيق المخطوطات - صلاح الدين المنجد ، الطبعة الرابعة ، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1970م .
- الكامل في اللغة والأدب - المبرد : محمد بن يزيد الثمالي (ت285هـ) .
- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة ، ط دار نهضة مصر ، القاهرة 1956م .
- كتاب الرجال = الرجال .
- كتاب الكُتَّاب - ابن درستويه : عبد الله بن جعفر بن محمد (ت346هـ) .
- نشره لويس شيخو ط 2 ، الكاثوليكية ، بيروت 1927م .
- كتاب المكافأة - ابن الداية : أحمد بن يوسف بن ابراهيم البغدادي (ت340هـ) . ط القاهرة 1332هـ .
- كشاف اصطلاحات الفنون - التهانوي : محمد بن علي الفاروقي (ت1158هـ) . ط كلكتا 1862م .
- الكشف عن مساويء شعر المتنبي - صاحب بن عباد (ت385هـ) .
- تحقيق محمد حسن آل ياسين ، مط المعارف ، بغداد 1965م .

- كيف تكتب بحثاً أو رسالة - أحمد شلبي .
- الطبعة الثامنة عشرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987 م .
- اللباب في تهذيب الأنساب - ابن الأثير: عز الدين علي بن محمد (ت 630 هـ) .
- ط مكتبة القدسي، القاهرة 1357 هـ .
- لسان العرب - ابن منظور: جمال الدين محمد بن المكرم الأنصاري (ت 716 هـ) . ط بولاق، مصر .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - ابن الأثير: ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم (ت 637 هـ) .
- تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط دار نهضة مصر، القاهرة 1962 م .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء - الراغب الأصفهاني: حسين بن محمد (ت 502 هـ) .
- ط دار مكتبة الحياة، بيروت 1961 م .
- مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي: عبد الواحد بن علي (ت 351 هـ) .
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1955 م .
- مصارع العشاق - السراج: أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين (ت 500 هـ) .
- ط دار صادر، بيروت 1958 م .
- مصطلح التاريخ - أسد رستم . ط 3، المكتبة العصرية، بيروت 1955 م .
- معجم الأدباء - الحموي: ياقوت بن عبد الله (ت 626 هـ) .
- تحقيق مرجليوث، ط أمين هندية، القاهرة . تصوير مكتبة المثنى - بغداد .
- معجم الشعراء - المرزباني: محمد بن عمران (ت 384 هـ) .
- تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط الحلبي، القاهرة 1960 م .
- المعيد في أدب المفيد والمستفيد - العلموي: عبد الباسط بن موسى بن محمد (ت 981 هـ) . ط المكتبة العربية - دمشق 1349 هـ .
- المغرب في حلى المغرب - المغربي: علي بن موسى بن سعيد (ت 685 هـ) .
- قسم الاندلس - ط دار المعارف مصر 53 - 1955 م .
- قسم مصر ج 1 ط جامعة فؤاد الأول، القاهرة 1953 م .

قسم القاهرة المسمى بالنجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة - ط دار الكتب المصرية، القاهرة 1970 م.

- مفاتيح العلوم - الخوارزمي: محمد بن أحمد بن يوسف (ت 387هـ).
مطبعة الشرق، القاهرة 1342هـ.

- المقال عن المنهج - ديكارت.

ترجمة محمود الخضيرى، ط دار الكاتب العربى، القاهرة 1968 م.

- مقدمة ابن الصلاح - الشهرزورى: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت 643هـ).

المطبعة القيمة، بمباي 1357هـ / 1938 م.

- مقدمة ابن الصلاح (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح) - العراقي: زين الدين عبد الرحمن بن الحسين (ت 806هـ).

تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، القاهرة 1969 م.

- من غاب عنه المطرب - الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ).

طبع ضمن مجموعة (التحفة البهية والطرفة الشهية). مطبعة الجوائب 1302هـ.

- مناهج البحث العلمى - عبد الرحمن بدوي. ط دار نهضة مصر، القاهرة 1963 م.

- مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى - فرانز روزنتال.

ترجمة أنيس فريجة، ط 4 دار الثقافة، بيروت 1983 م.

- المتنحل - الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ).

صححه أحمد أبو علي، ط المطبعة التجارية، الاسكندرية 1901 م.

- منهج البحث الأدبى - علي جواد الطاهر.

الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1988 م.

- منهج البحث الأدبى عند العرب - أحمد جاسم النجدى. ط وزارة الثقافة والفنون، بغداد 1978 م.

- منهج البحث التاريخى - حسن عثمان. ط 3 دار المعارف، القاهرة 1970 م.

- منهج النقد التاريخى عند المسلمين والمنهج الأوروبى - عثمان موفى. ط الاسكندرية 1972 م.

- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري - الأمدي : أبو القاسم الحسن بن بشر (ت 370هـ) .
تحقيق السيد أحمد صقر ، ط دار المعارف ، القاهرة 1965 م .
- الموشى - الوشاء : أبو الطيب محمد بن أحمد بن اسحاق (ت 325هـ) .
تحقيق كمال مصطفى ، ط 2 ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة 1953 م .
- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء - المرزباني : محمد بن عمران (ت 384هـ) .
تحقيق علي البجاوي ، ط دار نهضة مصر ، القاهرة 1965 م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن ابن محمد (ت 577هـ) .
تحقيق ابراهيم السامرائي ، ط 2 ، مكتبة الأندلس ، بغداد 1972 م .
- النقد التاريخي - عبد الرحمن بدوي .
(تضمن : المدخل إلى الدراسات التاريخية لأنجلوا وسينوبوس) . ط دار النهضة العربية ، القاهرة 1963 م .
- النقد المنهجي عند العرب - محمد مندور .
(تضمن : منهج البحث في الأدب واللغة - لانسون ومايه) . ط القاهرة 1969 م .
- نقد الشعر - قدامة بن جعفر (ت 337هـ) .
تحقيق كمال مصطفى ، ط 2 ، مطبعة السعادة ، القاهرة 1962 م .
- نكت الهميان في نكت العميان - الصفدي : صلاح الدين خليل بن أبيك (ت 764هـ) .
تحقيق أحمد زكي ، ط الجمالية ، القاهرة 1911 م .
- نهاية الإرب في فنون الأدب - النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ) . ط دار الكتب المصرية ، القاهرة 1342هـ .
- الوافي بالوفيات - الصفدي : السابق .
ج 1 ، 2 : تحقيق ريتز ، فيسبادن 1961 م .
ج 3 ، 4 : تحقيق دريد رينغ ، فيسبادن 1972 م .
ج 7 : تحقيق إحسان عباس ، فيسبادن 1969 م .
ج 8 : تحقيق محمد يوسف نجم ، فيسبادن 1971 م .
مصورتها في المكتبة المركزية بجامعة بغداد .

- الورقة - ابن الجراح : محمد بن داود (ت296هـ) .
- تحقيق عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج ، ط 2 ، دار المعارف ، القاهرة 1953 م .
- الوساطة بين المتنبى وخصومه - الجرجاني : القاضي علي بن عبد العزيز (ت392هـ) .
- تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة 1966 م .
- وشاح الدمية - البيهقي : علي بن زيد (ت565هـ) .
- مخطوطة حسين جلبي بتركيا ، صورتها في المكتبة المركزية بجامعة بغداد رقم (مخ 125) .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان : شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ) .
- تحقيق إحسان عباس ، ط دار صادر - بيروت 68 - 1971 م .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر - الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ) .
- تصحيح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 2 ، السعادة ، القاهرة 1956 م .

DR. YAHIA WAHIB AL-JUBOURI

RESEARCH METHODS
AND
TRANSCRIPT ANALYSIS



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
TUNIS